

عن صديقي #سعيد_الجن:
«المُحَاظَةُ على أطلال «الدولة» يفتتضي،
في عداد ما يفتتضي، توهين «الدولة» وإضعافها.
أثمانُ التَّوهينِ بَحْسَةٌ مَهْمَا بَدَتْ، لِلْوَهْلَةِ الْأُولَى، بِاهْطَةَ...».



سجال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

بلادنا، هناك من قرّر أن يكون كل شيء على هامشه

هناك من قرّر وعلى حين غفلة منّا، أن تسلك وسائل العيش وطرقها ومعناها مسارات ملتوية، وأن تتحوّل أشكال تكديس الثروة إلى دروب الظلم والتواريب والتهرّب ووسائل الكسب غير المشروع وتبييض مصادره، وأن تستجلب في طريقها أنماط العقوبات. وهناك من انتظر انهيار اقتصاد البلاد ليغتنمها فرصة ذهبية للإمعان في سلوك هذه الدروب وشعابها، ليستفيد من ظروف الفوضى وتعزيز مسارات الظل والتهرّب والتبييض.

من تمرّس في الإبداع في خلق نماذج التهرّب من العقاب، فأمعن في ارتكاب الجرائم وتبريرها، ممتطيًا ظهر قضية هنا وأمن وسيادة هناك. من قرّر أن تكون العدالة وحيوات الناس ووسائل عيشهم وزراعتهم وصناعاتهم وسياحتهم وبيوتهم وأراضيهم على هامش رؤيته الاستراتيجية ومخططاته وأضغاث أحلامه الماورائية.

من استساغ الإبقاء على وضع النساء مهمشًا وحرمانهن حقوقهن الأساسية، وقرّر خوض الصراع من أجل الحفاظ على دورهن في المجتمع محصورًا في حدود ضيقة من الفضاء الخاص، فحوّل إقصاء النساء من مراكز اتخاذ القرار إلى أيقونة وشعار، وفرّض عليهن العيش داخل قوالب تقليدية تحدّ من إمكانياتهن وإبداعاتهن، لتصبح حقوقهن في المشاركة السياسية والثقافية مجرد شعارات جوفاء، إلا من المؤامرة على الأسرة. فأنشد نشيدًا لحنه أن تظلّ النساء جزءًا من عملية إنتاج أجيال جديدة مهتأة لرفد المواقب والحروب، وأدوات في يد السلطة لتعزيز الأيديولوجيات القائمة على خلق النزاعات والتوترات وتمدها، خدمة لمآربها ومصالحها.

في المقابل، هناك دائمًا ما يجب أن يُقال ويُفكر فيه، أن يدكر ويُبحث ويوثق ويُستعاد، حتى تعود لمعاني الحياة حقوقها ووسائل عيشها وعدالتها...

دعوة

دائمًا للنماذج المختلفة من الإفلات من العقاب، وبما لـ«أمم للتوثيق والأبحاث» إسهامها في العمل على توثيق ذاكرة الجرائم التي تستحق العقاب وعمليات الإفلات منها، وباعتبار أن لـ«أمم» حصتها «بالدم» من المطالبة المستمرة بالعدالة، إليكم هذه الدعوة:

يصادف يوم ١٧ تموز «اليوم العالمي للعدالة الجنائية الدولية»، وهو تاريخ تبني المعاهدة المؤسسة لـ«المحكمة الجنائية الدولية». يُعتبر هذا اليوم يومًا للتأمل في مسألة العدالة والقانون ويومًا للتذكير بحالات الإفلات من العقاب. ولما كانت البلاد التي نعيش فيها مختبرًا

AN EVENT BY UMAM
DOCUMENTATION & RESEARCH



لبنان العدالة التري

JUSTICE FOR LEBANON

The Lebanese Judiciary as Misused and Misguided

القضاء اللبناني في مهبّ الريح

لقاؤنا الساعة ٦ مساءً، ١٧ تموز ٢٠٢٤ في قاعة «ستايشن» سنّ الفيل، جسر الواطي

Join us at 6:00 pm on 17 July 2024 at the Station in Jisr El Watti, Sin El Fil



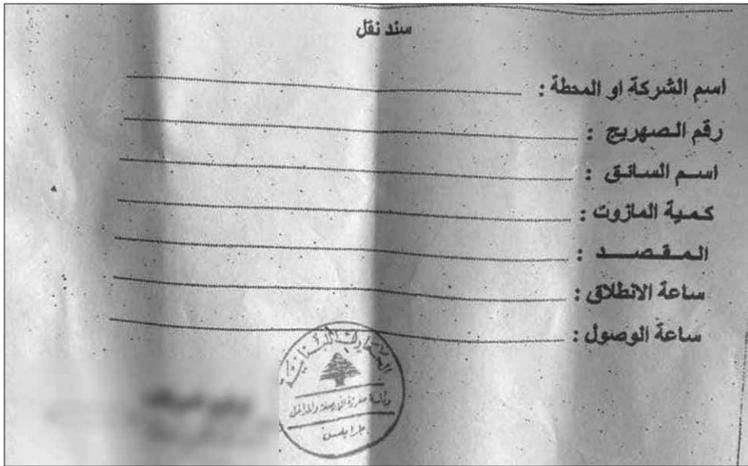




محتويات العدد

دعوة، العدالة للبنان	صفحة ١
بلادنا، هناك من قرّر أن يكون كل شيء على هامشه	صفحة ١
«حزب الله» و«قطاع التهرّب»، تنظيم شؤون وصناعة شجون	صفحة ٢ و ٣
مؤسسات الضاحية الجنوبية وشركاتها، رزق من فضل من؟ (أدهم جابر)	صفحة ٥ و ٤
الشيعة في مرمى العقوبات، من كتاب «شيعة لبنان والاقتصاد: كيان مواز يجذب العقوبات»	صفحة ٦ و ٧
المرأة الشيعية، التقليد في مواجهة الحراك والتوثيق	صفحة ٨ و ٩
أو تكريس المجتمع الأبوي في سبيل السيطرة السياسية (رنا شمس)	صفحة ٨ و ٩
اللبنانيون الشيعة الواقع والرؤيا (٢) الخيار الوطني لشيعة لبنان: مبادرات لأجل الوطن والكيان	صفحة ١٠ و ١١
رسالة من «أمم للتوثيق والأبحاث» بشأن انفجار المرفأ	صفحة ١١
هل لا يزال ممكناً أن يخرج من الطائفة الشيعية مشروع سياسي معارض للثنائي؟ (علي خليفة)	صفحة ١٢
هل تسعى إسرائيل لإنشاء «منطقة مينة» في لبنان؟ (تقرير لـ«فاينانشال تايمز»، نُشر في ٢٧ حزيران ٢٠٢٤)	صفحة ١٣
«حزب الله» أو مسار التحول إلى المافيا المنظمة (محمد عثمان)	صفحة ١٤ و ١٥
الخميني يفتال زرادشت لـ مصطفى جحا، حوار كُلف به الكاتب نشره على الملأ (حسن سنديان)	صفحة ١٦
سير التحقيق	صفحة ١٦

«حزب الله» و«قطاع التهريب» تنظيم شؤون وصناعة شجون



وصل فارغ يستخدمه المهربون في عمليات التهريب، المصدر: درج ميديا

ازدياد تهريب المحروقات من لبنان إلى سوريا بعد العام ٢٠١٧ الذي شهد سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية»، (قسد)، على حقول النفط التي كان بعضها تحت سيطرة «داعش»؛ وذلك في مناطق الشمال السوري في محافظات: دير الزور التي تضم أكبر حقول النفط السورية (حقل العمر)، الحسكة، الرقة وحلب. ويمكن مقاطعة هذه المعلومة مع إحصاء نشرته «الدولية للمعلومات»، والذي يشير إلى ارتفاع حجم استيراد لبنان من المازوت والذي بلغ بين العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ حوالي ١,٥١٥,٠٥٤ طنًا، وبين العامين ٢٠١٨ و٢٠١٩ حوالي ١,٧٨٨,٢٤٣ طنًا. وتقدر «الدولية للمعلومات» أن حوالي ٥ ملايين صفيحة بنزين تم تهريبها إلى سوريا في العام ٢٠٢٠ وحده بكلفة دعم بلغت حوالي ٣٥ مليون دولار. في حين يؤكد عضو نقابة أصحاب محطات المحروقات جورج البراكس أن أكثر من مليوني لتر من المازوت كانت تُهرَّب يوميًا إلى سوريا.

مع صيف العام ٢٠٢١ بلغت أزمة الوقود في لبنان ذروتها بعد أن ازدادت عمليات تهريبه إلى سوريا بشكل غير مسبوق، حتى أن الصهاريج كانت تملأ بشكل شبه يومي على الطريق الدولية (طريق بيروت - حمص) ليلاً، وكان الناس يعرفون ويصرون بشكل واضح أن هذه الصهاريج ذاهبة إلى سوريا؛ حاملة المحروقات المدعومة، منذ أيار ٢٠٢٠، من مصرف لبنان على سعر ١٥٠٠ ليرة للدولار في حين أن سعره في السوق السوداء سجل ١٨,٥٠٠ ليرة للدولار في تموز ٢٠٢١. وكان المهربون يستفيدون من فارق السعر بين البلدين والذي بلغ حوالي ٢٥ - ٣٠ دولارًا لكل صفيحة بنزين واحدة.

تدار عمليات التهريب وتنظم من قبل «حزب الله» والنظام السوري. وتتقاطع المعلومات على تأكيد أن الفرقة الرابعة، التي يرأسها ماهر الأسد، هي الموكلة إليها من النظام السوري إدارة «ملف» التهريب وتنسيق عمليات دخول المحروقات إلى سوريا مع «حزب الله». وطبيعة الحال، إن الأرباح الكبيرة لا تكون من نصيب المهربين الذين ينقلون المحروقات في صهاريجهم، وإنما من نصيب مالكي الوقود المقرين من «حزب الله» والنظام السوري. ويبدو أن العبور في جغرافيا المعابر، إن جاز التعبير، مقسم بين «حزب الله» والفرقة الرابعة والنظام السوري بصورة تؤكد بشكل كبير نسبتها صحة المعلومات التي تتحدث عن نوع من التناقص، أو النزاعات الخفية، بين الثلاثة؛ فأحيانًا تكون الشحنت المهربة بحماية مباشرة من عناصر «حزب الله» وتحت إشرافه المباشر كما كان يجري على معبر «المبص»؛ وأحيانًا تقوم الفرقة الرابعة بالإشراف على الشحنت التي تُفرض في مستودعاتها في مناطق عدّة كالقلمون وغيرها. أما «حصّة» الجيش السوري فتأتي عبر طريق الزبداني حيث إن الشحنت المهربة عبره تكون مخصصة بالدرجة الأساس لقطع الجيش العسكرية. على أن هذا لا ينفى التنسيق القائم بين «حزب الله» والفرقة الرابعة في عمليات «التسليم والتسليم» التي تقوم الفرقة الرابعة بها بشكل أساسي.

كشوق التهريب الشهير في حي القابون المشيد قريبًا من مقرات للقوات الخاصة في الجيش السوري.

بالقدر نفسه ازدهر تهريب المخدرات بشكل واسع؛ فمعدّل تهريب الحشيشة، التي عرفها البقاع في ثلاثينات القرن العشرين، بلغ خلال سني الحرب ما يربو سنويًا على ألفي طن كانت تُهرَّب بشكل أساسي إلى مصر ودول أوروبا الغربية وأميركا الشمالية. وشكّل العام ١٩٨٣ بداية تراجع زراعة الحشيشة أمام زراعة الأفيون (المادّة الأوليّة لصناعة مخدر الهيروين) التي عرفها البقاع بداية السبعينات. ويستطيع المستمع إلى أحاديث كبار السن ممن شهدوا تلك

الفترة أن يسمع منهم ما نصّه: «كل المنطقة زرعّت أفيوني». ومن نافل القول إنه قول مبالغ فيه بقدر ما إنه دال دلالة واضحة على اتساع زرعّة زراعة الأفيون التي ارتفعت من ١٪ من إجمالي المساحات المزروعة سنة ١٩٧٥ إلى ٧٠٪ منه سنة ١٩٨٥، وعلى وجه الخصوص في قرى شمال بعلبك. وعرفت المنطقة أيضًا صناعة، أو «طبخ» الهيروين بحسب التعبير المتداول، والذي بلغ إنتاجها له عام ١٩٨٧ حوالي ٥٠٠ كيلوغرام بسعر تراوح بين ٣٠ - ٥٠ ألف دولار للكيلو الواحد، في حين كان سعر كيلو الأفيون حوالي ألف دولار بحسب تقرير نشرته جريدة «السفير» سنة ١٩٨٨ بعنوان «رحلة داخل عالم مجهول». والجدير بالذكر أن الأرباح الهائلة من تهريب المخدرات لم تكن من نصيب مزارعي الحشيشة والأفيون، وإنما من نصيب المهربين و«التجار» الكبار ومصنعي الهيروين.

في هذه المنطقة من لبنان، وفي ظل الحرب الأهلية التي يُمكن تعريفها بأنها سلطة الدولة في أقصى صور غيابها؛ في وسط كل هذا وصلت مجموعات تابعة للحرس الثوري الإيراني عام ١٩٨٢ إلى منطقة البقاع التي اتخذها حسين الموسوي، زعيم «حركة أمل الإسلامية» المنشقة عن «حركة أمل» مقرًا له. وقام الإيرانيون بتدريب وإعداد ما عرف لاحقًا بـ «حزب الله» الذي أسس بُنيانُه في جغرافيا سياسية تحدد حدودها موازين قوى اتخذت من لبنان حلبة لصراعاتها. وإذا كان ليس معلومًا بعد أول دخول «حزب الله» إلى عالم التهريب على اختلاف أنواعها، فإن الذي صار معلومًا أن الحزب في مراحل الحرب الأخيرة كان قد قرّر جعل التهريب «قطاعًا» من القطاعات التي ينشط فيها.

«حزب الله» و«قطاع» التهريب «المقاوم»:

ارتبط اسم «حزب الله» بعدد كبير من شبكات التهريب وتبييض الأموال وتجارة الألماس والأعمال الفنية والمخدرات وغير ذلك من الأعمال غير القانونية في دول أوروبا وأميركية عدّة، وبوجه أساسي ألمانيا، فنزويلا، كولومبيا ومثلت الأرجنتين - البرازيل - الباراغواي، إضافة إلى دول أفريقيا حيث يتواجد الكثير من اللبنانيين الممولين لـ «حزب الله».

وإذا أردنا حصر الحديث بالتهريب بين لبنان وسوريا، عبر البقاع، فتمّة نوعان أساسيان من المواد التي يدير «حزب الله» «ملف» تهريبها بين البلدين ومنها إلى العالم: المحروقات والمخدرات. ورغم أن التهريب، قبل الحرب السورية سنة ٢٠١١، كان قائمًا حيث كانت بضائع الكالبخ، الكحول، الجلود، الإلكترونيات، الألبسة وغير ذلك تُهرَّب إلى بلدات قريبة من الحدود كمضابيا وسرغايا؛ وكانت المحروقات تُهرَّب من سوريا إلى لبنان نظرًا لتدني أسعارها في سوريا قبل الحرب. رغم ذلك، شكّلت الحرب السورية صفحة جديدة من صفحات التهريب بين البلدين.

تهريب المحروقات: طريق التناقص على العقوبات:

على طول الحدود اللبنانية السورية، البالغ طولها حوالي ٣٧٥ كيلومترًا، تمّة بحسب ما صرح به العميد خليل الطلو لقناة «العربية»، عام ٢٠٢٠، أكثر من ١٦٠ معبرًا غير شرعي للتهريب؛ منها ما هو أساسي ومنها ما يجوز اعتباره معبرًا خاصًا بسكان القرية الحدودية التي يكون فيها. تاليًا، من البدهي أن الشحنت التي تُهرَّب ليست كلها عائدة إلى «حزب الله»، بقدر ما هو بدهي أيضًا أن كلها يتم تحت أعينه. وبدأ

من الطبيعي في مكان القول إن «التهريب»، من حيث هو، مشكّلة ملازمة للحدود، من حيث هي، بصورة يستحيل معها الحديث عن أحدهما دون الآخر. وإذا كان التهريب، على مستوى الأفراد، مَرَدُّه إلى طلب المزيد من الربح المادي، فإنه على مستوى الجماعة، أو الحزب السياسي قد يصبح جزءًا لا تجوز مقارنته بمعزل عن المشروع السياسي لهذا الحزب أو تلك الجماعة، إذ يتحوّل التهريب من وسيلة غايتها الربح المادي صرفًا إلى وسيلة من جملة وسائل يتوسّل بها إلى الغاية السياسية الكبرى.

وإذ ليس لبنان يدعًا من الدول فإن قصته، أو قصصه، مع التهريب ليست يدعًا في بداياتها. إنما البدع في ما آلت إليه شؤون التهريب في تحولها إلى أداة من أدوات العمل السياسي. وفي ما يلي من هذا النص محاولة لعرض قصة التهريب من الجغرافيا اللبنانية وإليها، ابتداءً بعرض موجز للمسار التاريخي الذي أفضى إلى إمساك «حزب الله» بـ «قطاع» التهريب وتنظيم شؤونه في حيز جغرافي يتجاوز الجغرافيا اللبنانية.

التهريب قبل الحرب الأهلية وقبل... «لبنان الكبير»:

ليس من المبالغة في شيء القول إن التهريب في الجغرافيا اللبنانية أقدم عمرًا من «لبنان الكبير»، إذ بعد إقامتها في جبل لبنان عام ١٨٦١، ضمت المتصرفية منطقتي الهرمل وشمسطار إليها، ونظرًا لموقعها الجغرافي عند الحدود الشرقية للمتصرفية، وإضافة إلى دورها المركزي في تجارة المتصرفية مع خارجها، شكّلت شمسطار معبرًا أساسيًا للتهريب إلى الجبل، وبصورة خاصة تهريب القمح الذي كان يُنتج في سهل البقاع بكميات كبيرة، بلغت بين العامين ١٨٦٠ و١٩١٤ حوالي ١٥٠ طنًا سنويًا؛ إضافة إلى كميات منه كانت تُهرَّب من القلمون وحمص السوريتين إلى قرية بريتال ومنها إلى الجبل عبر شمسطار التي ازدادت أهميتها، كمعبر للتهريب، خلال فترة الحصار البحري عام ١٩١٤.

بعد استقلالهما، لبنان وسوريا، والانفصال الجمركي بينهما سنة ١٩٥٠ وما تلاه من فارق في سعر صرف عملة كل منهما، نشطت حركة التهريب في الاتجاهين متخذة، بحكم الجغرافيا، من البقاع اللبناني معبرًا أساسيًا لها. ومستفيدين من هامش الربح المعقول هرب المهربون بضائع عدّة من حبوب وتبغ إلى أدوات كهربائية موروًا بالنسيج والأسمدة. ووفقًا مع ما ورد في بحث «شعبة لبنان في الاقتصاد»، الصادر عن مؤسسة «أمم للتوثيق والأبحاث»، فإن التجارة والتهريب شكلا ثاني مصادير الدخل لسكان المناطق الحدودية بعد الزراعة.

نُزولًا إلى الحدود الجنوبية مع فلسطين وسوريا، كان الجنوب اللبناني على علاقة مع الشمال الفلسطيني هي الأوثق والأمتن من علاقته بسواه من المناطق، بما في ذلك الداخل اللبناني. ومرّد هذا إلى واقع جيوسياسي جعل المنطقتين وحدة إدارية واحدة لما يزيد عن ألف ومئتي سنة بدءًا من خلافة عمر بن الخطاب وانتهاءً بدخول الحلفاء إلى المنطقة. تاليًا، لا كبر معنى الحديث عن تهريب بين جنوب لبنان (جبل عامل) وفلسطين قبل بداية الاحتلال الفرنسي - البريطاني للمنطقة، إذ لم يكن تمّة بعد حدود جغرافية ولا جمركية تفصل بينهما.

أما وقد أقام الاحتلالان حواجز جمركية بينهما فقد نشطت حركة تهريب على جانبي الحدود، وعلى وجه الخصوص إنبان ثانية الحربين العالميتين، فكان يُدهب إلى فلسطين بالمواشي والحبوب والألبسة ويؤتى منها بالسكّر، الملح، الصابون، الكاز وغير ذلك. فبنت جيبيل، متلا، كانت أبرر مدّن الجنوب التي تُهرَّب البضائع منها، ولعلّ بروزها هذا يرجع إلى احتوائها «سوق الخميس»؛ ثاني أهم أسواق المنطقة التجارية بعد سوق النبطية. بيد أن نشوء «إسرائيل» عام ١٩٤٨ أوقف كل أشكال التعامل التجاري بينهما، الشرعي منه وغير الشرعي، خاصرًا بذلك التهريب عبر البر بالحدود الشرقية والشمالية مع سوريا.

حروب لبنان الأهلية: ضعف السلطة وازدهار التهريب

في فترة تمرّكها في معسكرات على الحدود الشرقية، قبل اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩، شكّت الميليشيات الفلسطينية طرقًا تربط هذه المعسكرات بالداخل السوري. وقد تحولت هذه الطرق العسكرية إلى طرق للتهريب الذي ازدهر بشكل كبير خلال الحرب اللبنانية، إذ كانت البضائع المهربة تصل إلى وسط العاصمة دمشق لتباع هناك في أسواق

مؤسسات الضاحية الجنوبية وشركاتها: رزقٌ من فضل مَنْ؟

أدهم جابر



مطعم الجواد، المصدر: غوغل مابس

التي تريدها فضاعفت أرباحها عشرات المرات من دون حسيب أو رقيب.

وإذا كانت الرغبة والمغامرة والسعي لتحقيق مصادر دخل شكّلت دافعاً لبعض الشباب اللبنانيين من أجل الاستثمار في مؤسسات وشركات ومحال صغيرة، فإن الطمع كان العنوان لـ«حيتان المال» المتمثلين في شركات الصيرفة والمواد الغذائية والذين استغلوا الفوضى الاقتصادية القائمة من أجل العمل في «المسموح والممنوع» لمراكمة ثروات أضيفت إلى ملكياتهم الكبيرة أصلاً...

مصادر التمويل... من أين لك هذا؟

ربما من المعضلات الأضعف بالنسبة لأصحاب الأفكار والمشاريع هي تلك المتعلقة برأس المال وتأمينه. ففي ظلّ الأوضاع المالية المتردّبة التي يعيشها البلد فإن السؤال الأبرز هو: كيف يتمكّن أصحاب الأفكار من تأمين الأموال اللازمة لترجمتها إلى مشاريع مربحة وتحمل نفقات انطلاقة أعمالهم؟

إن الإجابة على هذا السؤال قد تُثير التساؤلات، ذلك أن معظم المشاريع الصغيرة تتراوح نفقاتها الشهرية بين ٦ إلى ٧ آلاف دولار شهرياً في حدها الأدنى وهذه مبالغ لا يمكن تأمينها بسهولة، فأقل مؤسسة تحتاج إلى ستة أشهر لتتضح معالم أداؤها، وبلغت الأرقام فإن متوسط الإنفاق الشهري هو في حدود ٦٥٠٠ دولار مضروباً بـ٦ أشهر فهذا يعادل ٣٩ ألف دولار أي أن أي مستثمر صغير يحتاج إلى ما بين ٣٩ إلى ٥٠ ألف دولار في بداية العمل. فمن أين يأتي الشباب بهذه المبالغ؟ يجيب محمد ش: «أنا جمعتهم دولار على دولار من خلال وظيفتي السابقة ثم عملي على «التيكتوك»، أمنت مبلغاً معقولاً، وقلت لنفسي لا بدّ من المغامرة، فكل استثمار ينطوي على العديد من المخاطر، والشاطر هو من يتجاوز مختلف أنواع التحديات ليحقق النجاح في النهاية»، هل فُمت بالاقتراض؟ يقول: «لم أستدّن قرشاً واحداً، حتى أن أهلي وعائلتي لم ألجأ إليهم ولم أطلب منهم شيئاً، وهم أصلاً غير قادرين على منحي أي دولار». أما هادي ع. فيقول: «أنا اعتمدت على والدي، فهو يعمل في مجال الألبسة منذ ٤٠ عاماً، وهو يمتلك خبرة كبيرة في بيع الثياب، ونظراً لسمعته الكبيرة في السوق فإنه لدى افتتاحنا للمحل ساعدنا بعض تجار الجملة في منحنا الملبوسات بالدين، أي أجلسوا تقاضي ثمن بضائعهم إلى ما بعد البيع، وهذا توفّر لوالدي لأنهم يتعامل معهم منذ سنوات، وبالتالي فإن الأمر قد لا ينطبق على كل أصحاب المحلات».

لكن في المقابل، فإن التمويل لم يشكّل معضلة للصرّافين ولا شركات ومؤسسات تجارة المواد الغذائية ولا حتى تجار الجملة الآخرين، فهؤلاء لديهم أموالهم الخاصة بالإضافة إلى ما حققوه من أرباح خلال الأزمة، وكذلك مصادر تمويل «مخفية» يعرفون طرقها وأساليبها ولديهم «أبواب» تمكّنوا من فتحها بتشبيك علاقات مع مسؤولين نافذين في الوزارات المعنية لتسهيل أعمالهم «المشروعة وغير المشروعة» وهذا ربما ما يفسر كيف يمكن لهذه الشركات أن تنشط وتزدهر فيما البلد يمرّ بوحدة من أسوأ أزماته والتي لم يشهدها عبر تاريخه. إذ كيف يمكن في ظلّ انهيار القطاع العام وضعف القدرة الشرائية للمواطنين أن تراكم هذه «الإمبراطوريات» الأموال وتضاعفها.

إن هذه المعطيات تقود إلى البحث في جملة أمور أولها ما يتعلق بـ«السوق التجاري» ضاحية بيروت الجنوبية، وثانيها طبيعة العلاقة بين شركاتها ومؤسساتها التجارية من جهة والمؤسسات الرسمية من جهة أخرى، وثالثها في مسألة التمويل إذ هناك بوادر حول قطب مخفية وليس قطبة واحدة.

من تسعير الدولار الأميركي بالثمن الذي تريده. أما الاتجاه الثاني فكان من خلال تحويل واستلام الأموال من دون ضوابط، خصوصاً استلام الأموال المحوّلّة من بعض البلدان الأفريقية حيث كانت هذه المحال والمؤسسات تسلّم المواطنين الأموال المحوّلّة لهم من بعض الدول الأفريقية من دون اعتماد الاجراءات الواجب اتباعها في مثل هذه الحالات أي بدون مستند رسمي يظهر تفاصيل عملية الاستلام. وبطبيعة الحال هذا ما أدى إلى ظهور إمبراطوريات للصيرفة راكمت الأموال بطريقة لامنطقية، فبالنسبة إلى شركات

الأموال يمكن لنا وبحسبة بسيطة إحصاء أكثر من ٧٥ فرعاً لشركة تحويل أموال حديثة العهد، نشأت مع بداية الأزمة المالية وتوزّع فروعها بشكل متقارب في أحياء الضاحية الجنوبية من حيّ السلم إلى الكفاءات مروراً بالمرجعة وغيرها.

في نطاق حارة حريك، كان أبرز المعالم التجارية الجديدة هو مجمع و«مول الرابية»، وهو عبارة عن عدد من الأبنية السكنية بالإضافة إلى محلات تجارية واسعة، ونظراً إلى قرب المكان مما يعرف بـ«السوق الصيني». فقد تهافت أصحاب الأفكار التجارية لاستئجار محلات على عجل حتى قبل الانتهاء من أعمال البناء بالكامل، وذلك ليحجزوا لهم مكاناً في مجمع يعتبرون أنه ليست معقولة بل ربما تفوق التصوّر فهي تتراوح بين ١٥٠٠ إلى ٧٠٠٠ دولار بحسب المساحات، وبحسبة بسيطة فإن معدل الإيجارات في تلك المنطقة يتجاوز الأسعار في شارع الحمرا في بيروت وبادرو ومار مخايل والجميظة، تلك المناطق والشوارع الذائعة الصيت في أهميتها التجارية.

يقول هادي: «عندما بدأت عملية التأجير في هذا المجمع قرّرتنا أن نفتتح محلاً فيه، وقد حالنا الحظ بأننا استأجرنا المكان من المالك مباشرة فطلب منا ١٣٠٠ دولار وهو سعر أقلّ من أسعار بقية الإيجارات، فالرجل تفهّم الأوضاع ورضي بما عرضناه كوننا في بداية التأسيس». وماذا عن التكلفة الشهرية الكاملة؟ يجيب هادي: «أنا عملت في المحل ولدينا موظف واحد، وبحسب ما ندفعه فإن الكلفة الكلية هي في حدود ٢٥٠٠ دولار في الشهر، فنحن لا تجهيزات لدينا تعمل على الكهرباء باستثناء الإنارة، وبالتالي فإن مصروفنا من الكهرباء والمياه قليل». وهل بيع الملابس يؤمن أرباحاً معقولة؟ يوضح: «قبل الأزمة كانت مبيعاتنا الشهرية تصل إلى حدود الثلاثين ألف دولار شهرياً، ثم تراجعت مع أزمة كورونا والأزمة الاقتصادية إلى ٧ آلاف دولار شهرياً، لكن المفارقة هو أنه عندما بدأت الأحوال تتبدل وكدنا نعود إلى الوضع ما قبل أزمة الليرة والدولار، وارتفعت مبيعاتنا إلى ١٧ ألف دولار شهرياً جاءت أحداث ٧ تشرين الأول في غزة، وهذا أثر كثيراً على عملنا، لماذا؟ لأن الناس خافت فمن يملك مبالغ مالية معيّنة كان يفكر في إنفاقها على مظهره، خاف وفضل الاحتفاظ بكل دولار خوفاً من حدوث حرب مفاجئة يُضطر خلالها للنزوح أو للهروب إلى مناطق أكثر أمناً، وهذا أثر على الحركة التجارية في مختلف مظاهرها»، ويستطرد هادي: «كذلك هناك أمر آخر أثر على عملنا وهو ما يتعلق بالنازحين السوريين، فعند التضييق عليهم بدأوا بالإحجام عن الشراء وانشغلوا بهمومهم المستجدة فهذا التضييق أدى إلى عزوفهم عن التسوّق وقد أدى ذلك إلى خسارتنا لربائز كثيرين».

يرضى هادي بربح يُساق إليه يعتبره مُقنَعاً، لكن تجارته تعدّ أقل من «أذن الجمل» في منطقة تحولت فيها شركات تجارة وبيع المواد الغذائية بدورها إلى إمبراطوريات ضخمة، فاللافت للانتباه هو أن هذه الشركات تمكّنت خلال الأزمة من مراكمة أرباح مهولة مستغلة الفوارق في سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة، بالإضافة إلى حاجة المواطنين للمواد الغذائية خصوصاً في مرحلة بدء انقطاع هذه المواد مع ضعف حركة الاستيراد. وأكثر من ذلك فقد تمكّنت هذه الشركات والمؤسسات من استغلال ضعف الرسوم الجمركية إذ كان يتمّ حسابها بالعملة اللبنانية على سعر دولار بمقدار ١٥٠٠ ليرة للدولار الواحد فيما كان سعر الدولار في السوق السوداء تخطى حاجز الخمسين ألف ليرة، فعملت هذه «الإمبراطوريات» على استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية وكُدّستها في مستودعاتها ومنعت بعضها من الخروج إلى السوق تمهيداً لتحديد أسعارها بالطريقة

بدراسات جدوى حملت عنوان «الرزق على الله»، شهدت ضاحية بيروت الجنوبية افتتاح مؤسسات وشركات ومحال تجارية فُزحت كـ«العشب» على حين «فرصة». الأزمة الاقتصادية الخائقة التي يعيشها لبنان منذ العام ٢٠١٩، والتي أدت إلى إغلاق العديد من المؤسسات والشركات التجارية في البلاد، لم تمنع الضاحية الجنوبية من أن تشهد ظاهرة مثيرة للدهشة تتمثلت في ازدهار مؤسسات وشركات قائمة، بالإضافة إلى نشوء مؤسسات ومحال تجارية جديدة، غير أبهة بتدهور قيمة الليرة اللبنانية وارتفاع معدّلات البطالة والفقر، وغير مكترثة بالتكاليف الباهظة للتشغيل من إيجارات وارتفاع نفقات فواتير الكهرباء وتكلفة الموظفين، ما جعل من الإجابة على السؤال التالي أمراً محيّراً، إذ كيف يمكن لهذه المؤسسات أن تنشأ وتعمل وتستمر في ظلّ كل هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية؟ ومن أين جاءت بالسيولة المالية اللازمة لفتح محلات ومؤسسات جديدة؟

هكذا فإن الاستثمار في ضاحية بيروت الجنوبية لم يتوقف برغم كل الأزمات، وهذا ما يشي بوجود تمويل غير تقليدي واقتصاد لا رسمي، وما يرافق ذلك من تدفّق للتمويلات من مصادر غير مصرفية وربما من دعم جهات حزبية وشبكات محلية قوية، وبالتالي آليات دعم غير ظاهرة في إطار ما يمكن وصفه بـ«التقية الاقتصادية» والتي تتخذ من شبكات التضامن الاجتماعي أو دعم جهات خارجية قد تكون سياسية أو اغترابية ستاراً لها في توفير السيولة اللازمة.

إن فهم الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل من الممكن افتتاح محلات جديدة في ظلّ الظروف الاقتصادية القاسية أمر بالغ التعقيد، لكن لا صير من الخوض في هذه الظاهرة التي تشهدها الضاحية الجنوبية لبيروت منذ ما يقارب الخمس سنوات في محاولة لـ«فكفكة» طلاسمها لتسليط الضوء على تأثيرها على الاقتصاد المحلي وكيفية تفاعل المجتمع المحلي معها.

«جود من الموجود»

كان محمد ش. يعمل في إحدى المؤسسات التجارية المتخصصة ببيع العناصر الطبيعية والكوكيتلات إلى أن بدأت الأزمة الاقتصادية بالتفاقم مع ثورة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، وبدأت مرحلة انهيار العملة المحلية مقابل الدولار الأميركي وتغيّر سعر الصرف، ثم حلّت جائحة كورونا التي ساهمت بتفاقم المشكلة فأقفلت معظم المؤسسات والشركات أبوابها. كل ذلك دفع محمد إلى البحث عن مصدر رزق يقيه شرّ «العوز». يقول الشاب العشريني إن الحياة صعبة، لكن لا بدّ من المغامرة. ويضيف: «في بداية كورونا عملت على ابتكار فكرة جديدة كانت عبارة عن «تيكتوك» وهو نوع من الدراجات النارية مربوطة بصندوق خلفها، وجّهتها لبيع العناصر الطازجة من برتقال وجزر وخلّافه، كان الهدف هو إيجاد مصدر دخل يعينني على المضيّ قدماً، ويؤمن لي بعض الدخل كي استمر في بناء مستقبلي». ويضيف محمد: «عملت جيداً لسنتين، ثم استأجرت محلاً صغيراً في منطقة الغيبري، وهناك عملت لمدة سنة لكن عندما طالب مالك المحل برفع الإيجار اضطررت للانتقال إلى منطقة الصفيير». هناك افتتح الشاب متجرّاً لبيع كوكيتلات الفواكه والعناصر وأضاف إليه «الكريب» الذي تخصص بها باستخدام أنواع من «الشوكولاتة» البلجيكية كما يقول. كلفة هكذا متجر ليست سهلة، فرسم الإيجار يبلغ ١٨٠٠ دولار يضاف إليه فواتير الكهرباء بنوعها «الاشتراك» وكهرباء الدولة، وذلك بالإضافة إلى أجره العمال.

محمد، ليس سوى واحد من الشباب الذين وجدوا في سوق ضاحية بيروت الجنوبية مكاناً جاذباً للاستثمارات الصغيرة، فهذه المنطقة تدور فيها حركة أموال كبيرة ونسبة إنفاق عالية يصعب تفسيرها إذا ردينا الأمر إلى القول بأن هذه المنطقة عامرة بالسكان وأهلها يجوبون «الإنفاق» خصوصاً على المأكولات والملبوسات وسواها من السلع، بحسب ما يقول الكثير من أصحاب المحلات...

لكن في مقابل هذه الحالة الفردية كان هناك حركة ظاهرة مخفية، فالأزمة الاقتصادية والمالية أدت إلى انتعاش شركات ومؤسسات كبيرة على رأسها محلات الصيرفة وشركات بيع المواد الغذائية على وجه التحديد، والتي استغلت كل مشكلة من أجل مراكمة الأموال وتحقيق معدلات مرتفعة من الدخل والعائدات. فقد عملت شركات الصيرفة في اتجاهين، الأول المضاربة على سعر الدولار والمتاجرة به واستعانت هذه الشركات بالكثير من الشبان اللبنانيين العاطلين عن العمل الذين شكّلوا حالة فريدة عُرفت بصرّافي الشوارع الذين كانوا يشترون الدولار من المواطنين ويقومون ببيعه للصرّافين المرخصين، وقد تمكّنت هذه الشركات



شركة ويش ماني لتحويل الأموال، المصدر: صفحة ويش ماني

جزءًا منها كحسومات على منتجاتها وخدماتها. فإن الشركات الكبيرة و«حيتان المال» يستعينون بمحاسبين مجازين من أجل التلاعب بالإيرادات وبالتالي تخفيض نسبة الأرباح مع ما يترتب على ذلك من خفض للمستحقات المالية المتوجبة على هذه الشركات لمصلحة وزارة المالية. ولأن هذه المصالح التجارية بصغرها وكبيرها لا تعمل تحت سقف القانون بكل حذافيره، فطبيعي أن لا يكون موظفوها منتسبين إلى «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي»، ثم ينسحب الأمر نفسه على وزارة الاقتصاد ومن بعدها البلديات التي يمكن القول إنها الجهة الوحيدة التي تملك «داتا» المعلومات الكاملة حول تلك المؤسسات، علمًا أن مهمة البلديات صعبت منذ العام ١٩٩٦ عندما ألغت الدولة شرط الحصول على براءة ذمة من البلديات للشركات التجارية الراغبة بقوننة أوضاعها، وحتى تكون الصورة أوضح والأرقام، هو ما يكشفه حاطوم من أن البلدية إذا ما أرادت أن تمارس دورها القانوني فإن ٧٠٪ من المؤسسات العاملة في نطاقها يتم إقفالها، مستندًا على ذلك بالإشارة إلى أن عدد المكلفين من الشركات في حارة حريك هو ٨ آلاف مكلف تقريبًا ٢٣٪ من هؤلاء فقط يقومون بتسديد الرسوم المالية للبلدية مقابل ٦٧٪ غير ملتزمين. ويضيف حاطوم: «إذا كان لا بد من تطبيق القانون لا بد من إجراءات لكن هذه الأخيرة تصطدم دائمًا بمعوقات نأت عن ذكرها».

إن كلام حاطوم يفتح الباب أمام احتمالات عدّة أبرزها أن ٦٧٪ من مؤسسات حارة حريك وشركاتها ربما غير مرخصة وهذه نسبة يمكن تعميمها على البلديات الأخرى في المنطقة باستثناء الغبيري ربما. وإذا كانت هذه هي الحال فإن هذه المؤسسات متفلتة من واجباتها القانونية والمالية وهذا مثير للريبة!

وما يضاف إلى ما تقدّم هو أن الأزمة المالية في لبنان كانت السبب في تخطي أزمة كورونا أهمها لسبب أن انهيار العملة اللبنانية أدى إلى ضعف الرسوم المالية الرسمية خصوصًا الجمركية منها، وهذا، بحسب حاطوم، ما دفع الشركات إلى استيراد كميات كبيرة من البضائع وتكديسها في مستودعات خاصة لبيعها لاحقًا. وذلك ما اعتبر «تهربًا شرعيًا» من الرسوم الجمركية والضرائب لأنها كلها كانت تُحتسب بالعملة اللبنانية.

ختامًا لا بد من القول إن مؤسسات وشركات الضاحية الجنوبية أوجدت لنفسها كيانات مميزة، فهي تمكّنت من استغلال الأزمة المالية لمصلحتها فتحوّلت إلى «إمبراطوريات» اقتصادية فريدة من نوعها مستغلة السوق الكبيرة نسبيًا في المنطقة، أما بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة فهي لم تُشرعن وجودها قانونيًا وتالياً فتح لها ذلك المجال للتهرب من الضرائب. ويبقى الأبرز هو ذلك الشقّ المتعلق بمنافذ «التهرب» غير الشرعية مع سوريا والتي تعدّ رافدًا لمنتجات عدّة تدخل بلا رسوم جمركية إلى البلاد خصوصًا المواد الغذائية منها، يضاف إلى ذلك الحديث عمليات التهريب التي تتم عبر المنافذ الشرعية والذي يعدّ أبطلها «جنودًا مجهولين» يقودون هذه العملية من وراء «كواليس» محصنة ومحمية... وكذلك عمليات تحويل الأموال إلى داخل لبنان بلا قناة قانونية واضحة، وهذا ما يُثير التساؤل حول شبّهات غسل الأموال وتبييضها... ما يُبقى الإجابة على السؤال التالي معدومة: «هذا الرزق بفضل ومن فضل من؟».



صرافي الشوارع، المصدر: موقع الخيام

الدولة الرسمية. وفي هذا السياق، يمتلك نائب رئيس بلدية حارة حريك أحمد حاطوم رؤيته الخاصة في ما يتعلق بكل شيء في منطقة حارة حريك، فالأولوية تبدو بالنسبة إليه هي ما يتعلق بـ«الأمن» أما تنظيم العلاقة مع الشركات خصوصًا لجهة تنظيمها ومطابقتها بالرسوم البلدية، فهي تخضع للتدخلات السياسية في الكثير من الأحيان، وبالتالي يمكن القول إن هناك أوضاعًا خاصة لهذه الشركات. ويؤكد حاطوم «إن مؤسسات الدولة غائبة أو مغيبة نفسها عن ممارسة دورها لجهة التعامل مع المؤسسات والشركات التجارية في المنطقة، وعليه فإن البلدية تمارس دورها كجانب فقط لرسومها وليس أكثر حتى تتمكن من دفع رواتب موظفيها وتؤمن الصيانة اللازمة لآلياتها ومبانيها بالإضافة إلى «تأمين» تلك الآليات والأبنية».

وبغض النظر فإن ما يثير الفضول هو أن الأزمة المالية في لبنان لم تؤثر على مؤسسات الضاحية وشركاتها، وفي هذا السياق يشير حاطوم إلى «أنه لا معلومات دقيقة حول عدد المؤسسات التي أفلتت خلال الأزمة»، لكنه يشدّد على «أن المؤسسات الأساسية الكبيرة لا تزال قائمة، وإن طرأت بعض التغييرات على نشاط مؤسسات وشركات أخرى كتغيير نوع النشاط التجاري»، ويضيف: «إن ما شهدته الضاحية في السنوات الأخيرة هو اتجاه نحو المقاهي والمطاعم وذلك لأن أصحاب المؤسسات يعتمدون على «الثقافة» الاقتصادية السائدة والقائلة بأن «الأكل والشرب والمواد الغذائية لا تتوقف عن العمل»، وتوضيحًا حول إنهاء بعض المؤسسات لأعمالها يقول حاطوم: «إن السبب لا يعود للأزمة بالدرجة الأولى بل لأن بعض اللبنانيين كان يفتتح شركات ويوظف فيها يد عاملة سورية، وعندما يتعلم هؤلاء يطالبون بتحسين أوضاعهم المالية وعندما يرفض صاحب العمل يلجأون إلى فتح مؤسسات خاصة بهم بالشراكة مع أحد اللبنانيين، وهذا ما أثر على تلك المؤسسات سلبًا». ويستطرد حاطوم «لذلك لم نشهد عملية إقفال كبيرة بل على العكس معظم محلات الألبسة الأساسية حافظت على استمراريتها»، لافتًا الانتباه إلى مسألة مهمة أنقذت الشركات والمؤسسات من الانهيار لأن ما بين ٨٥ إلى ٩٠٪ من مؤسسات الضاحية هي صغيرة ومتناهية الصغر وبالتالي تمكّن أصحابها من تجاوز الأزمة بسهولة.

ربما إذا عُرف السبب بطل العجب!

«الدورة الاقتصادية في الضاحية مغلقة أو شبه مغلقة. لا سياح أجنبي أو عربي، إلا العراقيين والسوريين. أما بعض الخليجيين خصوصًا الكويتيين منهم فهم من أولئك الذين تربطهم علاقات صداقة أو ماهرة مع عائلات لبنانية في المنطقة، وبالتالي هم ليسوا سياحًا بالمعنى الكامل للكلمة. بعض اللبنانيين يأتي من مناطق أخرى للتسوّق في الضاحية، لكن غيابها لا يؤثر على الدورة الاقتصادية في المنطقة».

بهذه الكلمات يرسم حاطوم معالم الدورة الاقتصادية في الضاحية. لكن في المعنى الأوضح للكلمة فإن الضاحية تشكل على نفسها، فالشركات والمؤسسات تعمل لأهل المنطقة وهؤلاء لا يتسوّقون إلا من متاجرهم، وما يثير الدهشة فإنه على الرغم من هذا «الانغلاق» فإن أسعار السلع والمنتجات في أسواق الضاحية المختلفة هي أرخص من الأماكن الأخرى حتى من بعض المناطق في الجنوب والبقاع. هذا الأمر يطرح العديد من الأسئلة التي قد لا تكون إجاباتها مريحة لمعظم أصحاب المؤسسات، وبطبيعة الحال قد لا تكون حكرًا على الضاحية الجنوبية وإنما مناطق لبنانية أخرى، وهذه الإجابات يمكن البدء بها من طريقة عمل شركات ومؤسسات الضاحية ومدى التزامها بالمستحقات المالية المتوجبة عليها لمصلحة الجهات الرسمية المعنية.

إن جردة بسيطة تؤكد أن غالبية مؤسسات وشركات الضاحية الصغيرة نسبيًا كما أشرنا سابقًا لم تحصل على التراخيص القانونية اللازمة، أما الشركات الكبيرة فهي في غالبيتها مرخصة لكن أعمالها لا تكون دائمًا تحت سقف القانون. ففيما لا تقوم المحال الصغيرة بدفع الضرائب والرسوم المتوجبة عليها لمصلحة وزارة المالية، وبهذا توفر مبالغ كبيرة على أساس سنوي يمكن أن تستخدم

فوق القانون أم تحته؟

ينص القانون اللبناني على ضرورة حصول كل من يرغب بممارسة أي عمل تجاري الحصول على سجل تجاري من وزارة العدل وذلك للانطلاق في العمل، لكن القانون أدخل وزارات وجهات رسمية أخرى في تنظيم العلاقة مع الشركات، ذلك أن مجرد الحصول على السجل من وزارة العدل لا يعني أن الشركة باتت يمكنها أن تمارس عملها بحرية. فهناك علاقة خاصة مع وزارتي المالية والاقتصاد ويضاف إلى الوزارتين البلديات التي تعمل الشركات في نطاقها. فعلى الشركة رسوم وضرائب على الأرباح وخلافها يجب تسديدها لوزارة المالية. أما وزارة الاقتصاد فدورها كما يقول مصدر معني في وزارة الاقتصاد: هو رقابي بامتياز وذلك عبر مصلحة حماية المستهلك التي يقع على عاتقها مسؤولية التأكد من سلامة المنتجات التي تقوم الشركات ببيعها وشراؤها خصوصًا الغذائية منها وكذلك التأكد من مطابقة أسعار المنتجات مع الأسعار المنطقية. لكن هذا الكلام يناقضه موقع الوزارة الإلكتروني الذي يُشير إلى مجموعة من الخدمات تقدّمها الوزارة للشركات وبينها تسجيل عقود التمثيل التجاري، تسديد الرسم السنوي عن عقود التمثيل التجاري، شطب عقود التمثيل التجاري. بالإضافة إلى دور وزارة الاقتصاد في منح الوكالات الحصرية وتسجيلها وكذلك تسجيل فروع ومكاتب تمثيل للشركات الأجنبية وتعديل علم وخبر. وإضافة إلى هذه الوزارات هناك علاقة قانونية مع «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» الذي تتركز مهمته في التأكد من انتساب موظفي المؤسسات والشركات التجارية للصندوق وعمّا إذا كانت الشركات تقوم بتسديد اشتراكاتها أم لا. وفي هذا السياق يؤكد مصدر مطلع في الضمان على أن الأزمة المالية التي ضربت لبنان منذ العام ٢٠١٩ أدت إلى تعثر بعض الشركات في الإيفاء بالتزاماتها للشركات فيما استغلت أخرى الوضع القائم لتسديد المبالغ المستحقة عليها بسرعة وذلك نظرًا إلى انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية ولأن الاشتراكات تسدّد بالليرة اللبنانية فقد ساعد هذا الأمر الشركات في التخلّص من أعبائها المالية المتوجبة عليها لمصلحة «الضمان».

إن هذه العلاقة القانونية المتشعبة في أكثر من اتجاه، تكاد تكون أحد أسباب عدم التزام مؤسسات الضاحية الجنوبية وشركاتها في استصدار التراخيص اللازمة لممارسة النشاط التجاري الذي ترغب به. ذلك أن معظم تلك المؤسسات والشركات هي صغيرة ومتناهية الصغر. وبالتالي فإن غياب الجهات الرسمية المعنية عن ممارسة دورها في الرقابة على تلك الشركات ترك البلديات وحيدة في مواجهة التفلت التجاري.

ماذا عن دور بلديات الضاحية الجنوبية في تنظيم عمل الشركات؟

من دون أدنى شك إن بلدية الغبيري هي التي تضم أكبر الشركات والمؤسسات التجارية وكذلك الصغيرة، وملكيات هذه الشركات تتنوع بين لبنانيين وسوريين، وبين شركات ومؤسسات عائلية. ولأن البلدية جزء من الأدوات الرقابية في نواح معينة على عمل تلك الشركات والمؤسسات فإن لديها من الأطلاع والمعلومات ما يكفي عنها، لكنها لا تبوح بها. وتعليقًا على هذا الدور يوضح المطلعون في بلدية الغبيري الذين يصرّون على تجهيل هوياتهم، بأن دور البلدية يتركز في الرقابة على بعض النواحي المتعلقة بالصحة العامة، وهنا فإن الدور الأبرز هو ما يتعلق بمؤسسات المأكولات والمخابز التي تخضع للرقابة الدورية. أما في ما يتعلق بالأمور الأخرى فهي، بالنسبة إلى هؤلاء، من مسؤوليات جهات أخرى في الدولة «والتي يتوجّب عليها أن تقوم بدورها في هذا السياق». ولكن هناك علاقة مالية بين البلديات والشركات والمؤسسات والمحال التجارية يتركز حول «رسوم البلدية» وجبايتها، يؤكد المطلعون أنفسهم أن «أحوال الشركات خصوصًا الكبيرة منها تأثرت خلال أزمة كورونا وكذلك الأزمة الاقتصادية، وهذا ما دفعها إلى التخلّي عن أعداد كبيرة من موظفيها وبعض الشركات أوقف أبوابها»، لكن اللافت للانتباه يضيف هؤلاء: «هناك العديد من الشركات والمؤسسات الصغيرة التي ظهرت بسرعة خلال السنتين الأخيرتين، إلى درجة أن إحصاءها لا يزال قيد العمل»، لكن ماذا عن الجباية، يوضح هؤلاء: «إن الجباية تحسّنت خلال السنة الماضية خصوصًا عندما كانت لا تزال محسوبة على الـ ١٥٠٠ ليرة كسعر للدولار، فاستغل الكثيرون من أصحاب المصالح هذا الأمر لتسديد كل الرسوم دفعة واحدة حتى المتراكم عليهم، وأكثر من ذلك فقد انسحب الأمر على أصحاب الشقق السكنية الذين قاموا بتصفير رسومهم البلدية مستغلين الفارق بين الليرة والدولار». ويستطردون: «أما السنة الماضية والحالية فارتفعت نسبة الجباية لتفوق الـ ٧٠٪ في المئة وهذا لم يأت من فراغ بل بسبب الإنذارات التي قمنا بتوجيهها إلى المكلفين والمتابعة الدورية لقسم الجباية لدينا فتمكّننا من رفع النسبة».

أما بالنسبة إلى بلدية حارة حريك فإن أمورهم تختلف إلى حدّ ما، فالحارة التي شهدت خلال السنتين الماضيتين نهضة تجارية، والتي يوجد فيها «مول الرابية»، فلها خصوصيتها لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، فهي تضمّ معظم مؤسسات «حزب الله» الاجتماعية والاقتصادية والصحية وسواها. وهذه كلها أمور مجتمعة تلعب دورًا بنكهة خاصة لجهة العلاقة مع مؤسسات

الشيعة في مرمى العقوبات:

من كتاب «شيعة لبنان والاقتصاد: كيان مواز يجذب العقوبات»

شيعة لبنان في الاقتصاد
مواز مواز يجذب العقوبات

البزال الملقب «معين»،
وضمن مسؤوليات الأخير
موازنة المحاسبة الماليّة
بين الحزب و «فيلق
القدس» التابع للحرس
الثوري الإيراني.

٣- مؤسسات حزب الله

-الوحدة الماليّة المركزيّة في حزب الله:

من المؤسسات التي طالتها العقوبات هي الوحدة الماليّة المركزيّة في حزب الله، حيث وضعت «أوفاك» في ايار ٢٠٢١ رئيسها علي زاهر على لائحة العقوبات، وهو المسؤول عن إدارة ومراجعة موازنات جميع وحدات «حزب الله» وإداراته، بما في ذلك تنسيق المدفوعات لعناصره. هي من الوحدات التي يحظى العاملون فيها بتعليم إعلامي وأمني كسأن مَن ينخرطون في مجال الأمن.

-مؤسسة جهاد البناء الإنمائيّة:

من أقدم المؤسسات التي أنشأها إيرانيون في لبنان. دعماً لنشاط «حزب الله»، فكانت تُقدّم بدايةً المساعدات الماليّة للمُنضويين تحت إيطار «أمة حزب الله»، كما قامت بأعمال إعادة الإعمار والبناء ووفرت خدمات الطاقة من ماء وكهرباء. حازت على علم وخبر رقم ٢٣٩ /د. في ٩ أيلول. من وزير الداخليّة عبد الله الراسي، وحصلت باسم جمعيّة «مؤسسة جهاد البناء الإنمائيّة» على صفة المَنفعة العامة في ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٠ من وزير الشؤون الاجتماعيّة ميشال موسى بالمرسوم رقم ٤٢٧٧ فيها العديد من الأقسام، منها ما تأسّس من انطلاقتها، وآخر أُضيف مع تطورها مع السنين. فعلى سبيل المثال هناك مشروع «وعد» الذي أُطلق في ٢٥ أيار ٢٠٠٧ لإعادة إعمار الضاحية الجنوبيّة بعد حرب تموز ٢٠٠٦، وقد استحصلت إدارته على توكيلات من شاغلي كل عقار تهدم في المنطقة، مع إقرار بقبض التعويضات من الدولة اللبنانيّة من المؤسسة الموكلة بهذا المشروع، على تسليم أصحاب العقارات إياها بعد إنجازها، مما سمح ببناء المنطقة وفق ما يرتبته «حزب الله». وكان في المشروع حينذاك هيئة هندسيّة استشاريّة من المهندسين الكبار في مجال العمارة والتخطيط المدني بينهم أساتذة في كبرى الجامعات، ومن مختلف الطوائف. وحظرت وزارة الخزنة الأميركيّة في ٢٠ شباط ٢٠٠٧ على المواطنين والشركات في الولايات المتحدة التعامل التجاري مع «جهاد البناء»، وقررت تجميد أصولها في هناك. وقال وكيل الوزارة لمكافحة الإرهاب والمعلومات الاستخباريّة الماليّة ستيفن ليفي حينذاك إنّ «حزب الله» أدار المؤسسة لكسب التأييد الشعبي عبر تقديم خدمات البناء. واهتمتها الوزارة الأميركيّة باستخدام وسائل خداع لتمويل مشاريعها من منظمات التنمية الدوليّة، «جمع الأموال للمنظمات الإرهابيّة»، ثمّ وضعها مجلس النواب الأميركي على لائحة عقوبات في ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٧. ويتولى مسؤوليتها حالياً المهندس محمد خنسا الذي تحدث عن زيارات وفود منها لإيران «في إطار سعيها الدائم لتطوير مشاريعها».

- مؤسسة قرض الحسن

هي الجمعيّة التي تتولّى أمور الإقراض والمال في بيئة «حزب الله». تأسست عام ١٩٨٣ في شقة من خمس غرف في حارة حريك، ثمّ حازت على علم وخبر رقم ٢١٧ /د. في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٧ من وزير الداخليّة عبد الله الراسي. وضمن غاياتها إعطاء منحة أو قروض دراسيّة للطلاب وتشجيع المتفوقين، كذلك قروض دون فائدة. يقوم نشاط المؤسسة المالي على توفير قروض صغيرة في مقابل ضمانات غالباً ما تكون رهن كميات معينة من الذهب، كما تتلقى تبرعات من رجال أعمال وأثرياء. تجاوزت قيمة القروض الإجماليّة لعام ٢٠٠٩ ال ١١٧ مليون دولار مؤزعة على أكثر من ٧٢ ألف مقترض شكّل الشيعة، بحسب مدير المؤسسة آنذاك حسين الشامي قبل أن يخلفه عادل منصور، النسبة الأكبر من المستفيدين ثمّ السنة والمسيحيين. وتوزعوا حسب المناطق على الشكل التالي: ٦١ في المئة في بيروت وجبل لبنان، ٢٥ في المئة في صيدا والجنوب، ١٤ في المئة في البقاع. وكانت دوافع القروض على الشكل التالي: ٥٠ في المئة لقضاء حاجة، ٢٧ في المئة تسديد ديون،



جمعية مؤسسة القرض الحسن

من الأفراد والشركات التي تُبض المال من طريق بيع السيارات المستعملة في الولايات المتحدة وشراؤها لتصديرها إلى غرب أفريقيا. وهي ارتأت بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ نقل حوالي ٢٢٤ مليون دولار من عقود شحن عبر شبكة حاوي في بنين حيث كانت عائدات التجارة بالسيارات تُنقل باليد من كوتونو إلى بيروت وتودع في أحد مكاتب حاوي، ما سهّل تلافي تقديم الوثائق لمصدر الودائع النقديّة؛ وتجنبت المؤسسة استخدام النظام المصرفي اللبناني إذ حُوّلت الأموال عبر العلاقات المصرفيّة للشركة، وبطريقة غير مباشرة إلى الولايات المتحدة من خلال الصين، سنغافورة والإمارات العربيّة المتحدة، والتي كانت تخضع لتدقيق أقل من الإدارة الأميركيّة. أما مؤسسة قاسم زميتي وشركاه للصيرفة الموجودة في السجل التجاري في الجنوب بتاريخ ٣١ تموز ٢٠٠١ تحت الرقم ١٦٧٥٤، فاهتمتها وزارة الخزنة الأميركيّة بتنفيذ معاملات واسعة لمُبضي الأموال وتجار المخدرات. فهي بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١ زودت تجار السيارات في الولايات المتحدة والمُصدّرين المرتبطين بشبكة تاجر المخدرات أيمن جمعة بـ ٢٥ مليون دولار على الأقل؛ وقد كُشفت أسماء هؤلاء بعد مصادرة أموال البنك اللبناني الكندي وأيمن جمعة وعلي محمد خروبي وإليسا للصيرفة «و حسن عياش للصيرفة». وفي الاتهام الأميركي أنّ مؤسسة زميتي التي يركّز نشاطها في أوروبا وأفريقيا، سهّلت بين آذار ٢٠١١ وتشرين الأول ٢٠١٢ حركة ١,٧ مليون دولار على الأقل لأموال لبنانيّة وتجار المخدرات. وقد شمل ذلك الودائع النقديّة الكبيرة لقاسم زميتي وجميع العمليات النقديّة، وتسهيل التحويلات الماليّة عبر الحدود لمصلحة مُبضي أموال معروفين ومشبهين، وتجار المخدرات، والشركات التابعة لحزب الله. ومع بروز الاقتصاد النقدي، نتيجة الأزمة التي ضربت القطاع البنكي وتبعها انعدام الثقة بالتعامل المالي عبر المصارف، عمل الصّرافون على جمع الأموال لشركات تحويل الأموال، كمثل علي نمر خليل الذي تعامل مع شركة OMT وكانت قدرته في البداية لا تتجاوز نصف مليون دولار. لكن نتيجة علاقته المُميزة بالشركة، حوّل مكتبه في الشياح إلى مصبّ أساسي لصّراف في الضاحية الجنوبيّة وبيروت، فصار يجمع يومياً لـ OMT حوالي مليوني دولار، «فاستمرت الفترة الذهبيّة للخليل بضعة أشهر، إلى حين دخول حسن مقلد وشركة سيتكس إلى السوق. وما لبثت وزارة الخزنة الأميركيّة مطلع عام ٢٠٢٣ أن وضعت حسن مقلد وولديه راني وريان وشركته للصرافة على لائحة العقوبات بسبب تسهيله نشاطات «حزب الله» الماليّة. والمؤسسة مُدرجة على قائمة مؤسسات الصّرافة بموجب قرار صادر عن مصرف لبنان برقم ١٣٣٤٩ وتاريخ ٣٠ من تموز ٢٠٢١. واستهدفت الوزارة الأميركيّة شركة الخدمات الماليّة «سيتكس للصيرفة» والشركتين اللبنانيّة للمعلومات والدراسات، واللبنانيّة للنشر والإعلام والبحوث والدراسات. واتهم مقلد بأنه عمل بالتنسيق الوثيق مع المسؤول المالي الكبير في «حزب الله» الخاضع للعقوبات الأميركيّة منذ تشرين الأول ٢٠١٨ محمد جعفر قصير، وبأنه «يمثل الحزب في المفاوضات مع المستثمرين والشركاء المحتملين، وحتى المسؤولين الحكوميين الأجانب وهو نسق في مجموعة واسعة من القضايا مع محمد قصير، بما في ذلك الصفقات التجاريّة التي تشمل روسيا، فضلاً عن الجهود المبذولة لمساعدة حزب الله في الحصول على الأسلحة، واعترف مقلد علناً عام ٢٠١٦ بلعب دور الوسيط بالمفاوضات بين البنك المركزي وحزب الله» وفي البيان الأميركي أنّ قصير ونائبه كانا وراء إنشاء شركة سيتكس. وورد أنّ مقلد شريك لمحمد

منذ أن وضعت الولايات المتحدة الأميركيّة حزب الله على لوائح الإرهاب في ٨ تشرين الأول ١٩٩٧، بدأت العقوبات الأميركيّة تطال المؤسسات والأفراد ضمن المجتمع الشيعي اللبناني وفي مختلف القطاعات، وهذه بعض منها:

١- القطاع المصرفي:

- البنك اللبناني

كان البنك اللبناني الكندي أول مصرف تُفرض عليه عقوبات ماليّة من واشنطن بسبب صلاته بـ «حزب الله»، إذ أعلنت وزارة الخزنة الأميركيّة حظر التعامل معه عام ٢٠١١ لانهامه بتبييض شبكة من تجار المخدرات تُوفّر الدعم المالي للحزب، فشطب من لائحة المصارف اللبنانيّة وبيع جميع موجوداته وحقوقه ومطلوباته والتزاماته لصالح بنك سوسيتيه جنرال. وبحسب قرار محكمة الاستئناف في مدينة نيويورك، فإن جورج أبو جودة، رئيس مجلس الإدارة، ومحمد حمدون، المدير العام، وأحمد صفا، رئيس عمليات الفروع، تولوا عمليات تبييض الأموال، بالرغم من التحذيرات المُتكررة التي أطلقها بعض المساهمين في المصرف مثل غازي أبو نحل وغيره.

- جمال ترست بنك

على خلفيّة علاقته الماليّة بـ «حزب الله»، تعرّض جمال ترست بنك لعقوبات في ٢٩ آب ٢٠١٩ بموجب الأمر التنفيذي الرقم ١٣٣٢٤. وبحسب تقرير «أوفاك» فإن الأسباب هي «المساعدة أو رعاية أو تقديم الدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي لحزب الله في سياق الخدمات الماليّة أو غيرها من الخدمات». ذلك أنه «قام بتسهيل النشاط المصرفي لمؤسسات تابعة لحزب الله الذي استعمل الحسابات المصرفيّة في جمال ترست بنك ليدفع أموالاً للعاملين لديه ولعائلاتهم، والمصرف أخفى هذه العلاقة مع العديد من مالكي مؤسسة الشهيد. ومؤسسات تابعة لها منذ منتصف عام ٢٠٠٠ على الأقل، وعضو حزب الله عن بيروت النائب أمين شري يُنسّق النشاطات الماليّة الخاصة بالحزب مع المصرف وشمل تصنيف «أوفاك» شركات مملوكة للمصرف أو خاضعة لسيطرته في لبنان، بينها ترست للتأمين، ترست لخدمات التأمين وترست للتأمين على الحياة.

- بنك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MEAB

تأسّس بنك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MEAB مياي عام ١٩٩١ على أيدي الأخوين حسن وقاسم حجيج اللذين كانت لهما مشاريع تجاريّة في أفريقيا. وقدم العديد من الخدمات الماليّة والمصرفيّة للأفراد والشركات بالإضافة إلى حلول التأمين. وله ٢٠ فرعاً في لبنان واثنتان في العراق، ورأسمال يساوي ١٨٦ مليار ليرة. وعام ٢٠١١ صنّفته جوائز Banker Middle East على أنه «البنك الأسرع نمواً في لبنان». وفي العام التالي منحه World Finance Banking Awards جائزة «أفضل بنك خاص في لبنان» وكذلك «أفضل بنك للخدمات المصرفيّة للأفراد في لبنان» عام ٢٠١٥. ولكن في ذلك التاريخ أُدرج اسم مالكه قاسم حجيج على لائحة «أوفاك»، فانسحب منه وتخلّى عن مسؤولياته فيه.

٢- شركات الصيرفة وتحويل الأموال

قامت العديد من مؤسسات الصيرفة الشيعيّة، بينها: مؤسسة فران للصيرفة، الشركة اللبنانيّة السعوديّة للصيرفة حسن نصرالله شومان وشركاه، شركة شمس للصيرفة، (علي، سمير وفضل الله شمس) وشركة اللقيس للصيرفة.

لكن أشهر كيانين للصيرفة لشيعة هما مؤسسًا حاوي وزميتي اللتان فُرضت عليهما عقوبات من واشنطن على خلفيّة تبييض أموال لصالح «حزب الله» وتجارة مخدرات. تأسست مؤسسة حاوي عام ١٩٦٠، واهتمتها وزارة الخزنة الأميركيّة عام ٢٠١٣، مع زميتي للصيرفة، بالتعليم على مصادر الأموال غير المشروعة عبر الخلط أو تجزئة المعاملات في مجموعة متنوعة من الشركات والمؤسسات الماليّة عبر القارات والبلدان بما في ذلك الولايات المتحدة. واعتبر بيانها أنّ مؤسسة حاوي تُمثّل «تهديداً كبيراً للأنظمة الماليّة الدوليّة والأميريّة، نظراً لنشاطها المالي الواسع غير المشروع عملاً بمصلحة مجموعة من تجار المخدرات وشبكات غسيل الأموال الدوليّة»، إذ سهّلت المعاملات لشبكة

الذي كانت صفتة إرهابياً في أيار ٢٠٠٩ بموجب الأمر التنفيذي الرقم ١٣٢٢٤، واستهدف الإجراء أيضاً شبكةً من الشركات المملوكة أو الخاضعة لسيطرة الأشقاء تاج الدين في لبنان، غامبيا، سيراليون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنغولا وجزر العذراء البريطانية. وورد أن «تاجكو» شركة متعددة الأغراض والجنسيات تُشارك في التجارة الدولية وكذلك العقارات، ويرأسها الثلاثة. حسين هو المالك المشارك لـ «تاجكو» المحدودة في غامبيا والمدير الإداري للشركة. وعلي وقاسم شريكان تجاريان ومالكان مشاركان لـ «تاجكو» (ش.م.م) في صور، واستخدمها علي لشراء العقارات وتطويرها في لبنان. وكانت الشركة تأسست

عام ١٩٩٥، وهي «مؤسسة عائلية في مجال المقاولات والتعهدات من شقق وأبنية سكنية ومشاريع تجارية»، وجمدت أنغولا عام ٢٠١١ أنشطة الأشقاء تاج الدين الثلاثة الاقتصادية المختلفة وحظرت تعاملاتهم، فنقلت الشركة موظفيها إلى دول أفريقية أخرى. ورغم العفو الذي أصدرته رئاسة غامبيا عن حسين تاج الدين بعد خمسة أشهر من اعتباره شخصاً غير مرغوب فيه في البلاد عام ٢٠١٣، فإنه طرد بعد عامين بسبب «الممارسات التجارية غير المقبولة التي تضر بالاقتصاد الغامبي». وعزّت مصادر حكومية الإجراء إلى مخالفات قامت بها «تاجكو» كتخزين المواد الفاسدة. في آذار ٢٠١٧ اعتقل أمن مطار الدار البيضاء بالمغرب قاسم تاج الدين عندما كان آتياً من غينيا باتجاه لبنان، وذلك بموجب مذكرة اعتقال دولية، ورُحّل إلى الولايات المتحدة بعد أسبوع. وعام ٢٠٢٠ أُطلق بعد سجنه ثلاث سنوات بتهمة التحايل على قانون العقوبات الأميركية. وجاء قرار الترحيل من وكالة أمن الهجرة والجمارك الأميركية نتيجة رفض قاض الإبقاء عليه لحين انتهاء العقوبة عام ٢٠٢٣. ولكن تردّد أن الأمر جزء من تبادل أسرى ومعتقلين بين واشنطن وطهران، مع إطلاق الأميركي مايكل وايت من السجون الإيرانية وعامر الفاخوري الموقوف في لبنان للتعامل مع إسرائيل، إلى عالمين إيرانيين، ثمّ الكشف عن وفاة الأميركي بوب ليفنسون الذي خُطف في جزيرة كيش الإيرانية عام ٢٠٠٧. وبحسب برنامج مكافآت من أجل العدالة، فإنّ أدهم طباجة، مالك أسهم شركة مجموعة الإنماء للأعمال السياحية والتطوير والبناء العقاري، استغلّ عام «٢٠٠٦ علاقاته مع قيادة حزب الله لاحتكار عمليات البناء في منطقة الضاحية في بيروت وجنوب لبنان الخاضعة لسيطرة حزب الله». واستخدم «الفروع العراقية لشركة الإنماء للهندسة والمقاولات للحصول على المشاريع التنموية في مجالي النفط والبناء في العراق التي تُوفّر الدعم المالي والبنية التحتية التنظيمية لحزب الله. كما سعى طباجة وشركائه إلى الحصول على عقود تجارية مُربحة في المنطقة الخضراء في بغداد عمل طباجة مع مسؤولي حزب الله، بما في ذلك المسؤول السياسي فيه محمد كوثاني من أجل الحصول على المشاريع المُشار إليها». وبتاريخ ١٠ حزيران ٢٠١٥، صفتها وزارة الخزانة الأميركية إرهابياً عالمياً بموجب الأمر التنفيذي الرقم ١٣٢٢٤ بصيغته المعدلة. كانت شركة الإنماء للهندسة والمقاولات تأسست في أواخر الثمانينيات، وباكورة أعمالها في الجنوب. ووصل عدد المشاريع التي نفذتها عام ١٩٩٥ إلى ٦٠ مبنى معظمها في الضاحية الجنوبية، ومن الشركات المشمولة بالعقوبات غلوبال تريدينغ غروب، يورو أفريكان غروب، أفريقيا والشرق الأوسط للاستثمار القابضة؛ هامر أند نايل كونستراكشن و «حميدكو للاستثمار؛ سبكتروم إنفستمنت غروب القابضة ش.م.ل للاتصالات السلكية واللاسلكية؛ إس آيه إل. أوفشور، نغم الحياة ومجموعة تلاقى؛ بيروت ديام المحدودة المسؤولة؛ بيروت جيم المحدودة المسؤولة؛ مونتي كارلو بيتش المحدودة المسؤولة؛ ديبية ١٤٣ المحدودة المسؤولة؛ نور القابضة المحدودة المسؤولة؛ عرمون ١٥٠٦ المحدودة المسؤولة؛ الدامور ٨٥٠٠ المحدودة المسؤولة؛ جيجا ٢٤٨٠ المحدودة المسؤولة؛ النمرية ١٠٥٧ المحدودة المسؤولة؛ بيروت للتجارة المحدودة المسؤولة؛ بلو ستار دايمنود المحدودة المسؤولة؛ الأمير للهندسة والإنشاءات والتجارة العامة ومقرها لبنان، غولدن غروب، توب فاشن جي إم بي إتش كونفيكشن، جمول وعباد للصناعة والتجارة، لاند ميتيكس، ولاندميتيكس أوفشور؛ دار الس ام للسياسة والسفر؛ بلو لاغوت وكالة قانصوه فيشينغ ليميتد ومقرهما سيراليون، دولفين ترايدنغ ليميتد، سكاى ترايد وغلدن فيش في ليبيريا، إضافة إلى غولدن فيش في لبنان.



«الحاج فادي» حاضراً بين الرئيس السوري والرئيس الإيراني، المصدر: أم تي في

المزورة واستخدام عائدات ذلك لشراء أسلحة لصالح الحزب؛ محمد قصير الذي يحمل عدة ألقاب أبرزها «الحاج فادي» ويُعدّ من الممولين الرئيسيين للحزب وقناة مهمة للإنفاق المالي من «فيلق القدس» الإيراني؛ محمد قاسم البزال، المسؤول عن موازنة المحاسبة المالية بين الحزب و «فيلق القدس» والمشرف على مؤسساتٍ يستخدمها لتمويل العديد من الشحنات النفطية المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني وتنسيقها وإخفائها؛ علي قصير ممثل الحزب في إيران والذي شملت مسؤولياته التفاوض على أسعار بيع البضائع وتسهيل شحن النفط الإيراني؛ حسيب محمد حدوان المعروف أيضاً باسم الحاج زين وهو مسؤول بارز في الأمانة العامة للحزب وأشرف على جمع الأموال من متبرعين ورجال أعمال من خارج لبنان؛ بالإضافة إلى الناشرين محمد رعد وأمين شري، ووفيق صفا. كما شملت العقوبات محمد إبراهيم بزي الذي يحمل الجنسيين اللبنانية والبلجيكية وقدم ملايين الدولارات للحزب من الأنشطة التجارية عبر شركائه، واعتقلته السلطات الرومانية في ٢٤ شباط ٢٠٢٣ لدى وصوله إلى مطار بوخاريس. وفي ٢٦ نيسان سُلم إلى الولايات المتحدة حيث مثل أمام محكمة بروكلين. وطالت العقوبات كذلك عادل علي دياب الذي استخدم عمله لجمع الأموال للحزب وتسهيل نشاطه، وهو مساعد لحسيب محمد حدوان من الأمانة العامة للحزب. عام ٢٠٠٧ أدرجت الولايات المتحدة «مؤسسة الشهيد» على لائحة العقوبات، وهي كيان حيوي بإمكانات هائلة يُنفق عشرات الملايين من الدولارات سنوياً لكفالة ورعاية الآلاف من أسرى وقتلى «حزب الله» على الصعيد الاجتماعي والتربوي والصحي. تأسست عام ١٩٨٢ بدعم مباشر من طهران، وكانت فرعاً للمؤسسة الشهيد الإيرانية التابعة للحرس الثوري الإيراني وحصلت على العلم والخبر من وزارة الداخلية عام ١٩٨٨ باسم «جمعية مؤسسة الشهيد» عام ٢٠١٦ أغلق مصرف لبنان حسابات تابعة للحزب وفقاً لقانون العقوبات الأميركية الذي تلتزم به المصارف اللبنانية، وشمل الإجراء «مؤسسة الشهيد»، «مستشفى الرسول الأعظم» و «جمعية الإمداد الخيرية الإسلامية». وأكد حاكم المصرف المركزي حينذاك رياض سلامة أن ذلك «كان أمراً حاسماً، يهدف للحفاظ على صدقية لبنان المالية والمصرفية في العالم، ولا نريد أن يكون بضعة لبنانيين السبب في تسميم صورة لبنان وتشويهها في الأسواق المالية العالمية». وعام ٢٠٢٠ صُنّف «أوفاك» ثلاثة مسؤولين لبنانيين و١٢ هيئة مقرها في البلاد ومرتبطة بـ «مؤسسة الشهيد» كإرهابيين.

٤- شركات البناء وغيرها

عام ٢٠١٠ سمّت وزارة الخزانة الأميركية علي وحسين تاج الدين، ممولين لـ «حزب الله»، وهما شقيقا قاسم تاج الدين



من مشاريع تاجكو

٦ في المئة سكن، ٥ في المئة استشفاء ودراسة، ٣ في المئة زواج وأثاث منزل. بناء لأرقام موقع «العهد الإخباري»، وصل إجمالي المستفيدين منذ التأسيس حتى عام ٢٠٢١ إلى ١٩٠٠٠٠ شخص، وإجمالي قيمة القروض في الفترة نفسها إلى أربع مليارات دولار أميركي. ويات للمؤسسة ٣١ فرعاً، ١٤ منها في بيروت، والباقي في الجنوب والبقاع مع مديرية المؤسسات. ومع أن «القرض الحسن» تقوم بنشاطات بنكية تحتاج إلى تراخيص من مصرف لبنان، فإنها غير موجودة على لائحة المصارف المرخصة منه، ومصادر تمويلها مجهولة. ورغم أن وزارة الخزانة الأميركية أدرجتها على لائحة العقوبات في نيسان ٢٠١٦ فإن نشاطها لم يتوقف، بل تطوّر إلى وضع ماكينات للصراف الآلي في الفروع لتمكين المودعين أو المقترضين من سحب الدولار الأميركي نقدًا. ويُذكر أنه عام ٢٠٢٠ اخترقت مجموعة من

القرصنة الإلكترونيين أطلقت على نفسها اسم Spiderz شبكة معلومات «القرض الحسن» وكشفت تفاصيل قيمة القروض ونسبة السداد ومعلومات أخرى عن موازنة المؤسسة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وتبيّن أنها تتعامل مع عدد من المصارف، بينها ما أقفل على خلفية عقوبات مثل البنك اللبناني الكندي وجمّال ترست بنك؛ إلى سواها مثل الاعتماد اللبناني، الموارد، سوسيتيه جنرال، الكويت والعالم العربي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مياب)، فينيسيا بنك، لبنان والخليج، صادرات إيران، مصر-لبنان وبيبلوس. وأكّد المُقرضون أن المؤسسة تدير حساباتها المصرفية تحت ستار أسماء موظفيها؛ إلا أنها نفّث ذلك وردّت أن الخرق الإلكتروني لم يبلغ شبكتها الأساسية المُقفلة والأمنة ولم يطل الكثير من «الحسابات الفعلية»، وأن «الأرقام... المُدرّجة كبيانات مالية غير صحيحة» بناءً على ما تقدّم، فإن «القرض الحسن» أصبحت مؤسسة مصرفية فعلية، ولكنها غير مُرخصة ولا ينطبق عليها مصطلح الجمعية. وهي تعمل كذلك في تخزين الذهب، وبيعه وشراؤه. كما دخلت سوق قروض الطاقة الشمسية. في خلاصة لتقريرها السنوي حول الإرهاب عام ٢٠١٥، اعتبرت وزارة الخارجية الأميركية أن «حزب الله» قادرٌ على العمل «في جميع أنحاء العالم»، وهو يمتلك شبكات دعم مالي في أميركا اللاتينية. وبحسب وثيقة سرية لأجهزة أميركية بينها وزارة الخزانة، نجح الحزب بفضل علاقاته في أميركا اللاتينية في تبييض ما يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مليون دولار بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ و«ذلك بعد مقاطعة ومراجعة معلومات مصرفية سرية حصلت عليها الأجهزة الأميركية من مصارف وشركات عاملة في منطقة المثلث الحدودي بين البرازيل والباراغواي والأرجنتين، إضافة إلى فنزويلا، كولومبيا، بوليفيا والإكوادور، وذلك بفضل مضخات مصرفية مصدرها لبنان وألمانيا». وتعتبر شبكات التهريب التابعة للحزب في تلك المنطقة الشاسعة من الأقوى، وأبرزها تلك التي تقودها عائلة ناصر الدين برئاسة غازي. وأوقفت السلطات البرازيلية في ٢١ أيلول ٢٠١٨ أسعد أحمد بركات الموصوف بأنه أحد ممولي «حزب الله» الكبار. وكانت وزارة الخزانة الأميركية فرضت عقوبات عليه وشركائه عام ٢٠٠٤ ووسّعتها إلى شقيقه حمزة وحاتم بعد عامين. وفي شباط ٢٠١٩ أكد وزير الخارجية الأميركي حينذاك مايك بومبيو أن «حزب الله» موجودٌ في فنزويلا، وله خلايا ناشطة هناك. تزامناً كشف النائب الفنزويلي المعارض أميركو دي غرازا أن عناصر من الحزب يُشرفون على مناجم للتنقيب عن الذهب، معتبراً أن «تعاون الحكومة مع "حزب الله" يعود بالنفع على الطرفين، [...] تجني الكثير من الأموال [...]، بينما تجني الميليشيات عائدات اقتصادية مربحة، وتتحايل على العقوبات الدولية المفروضة عليها. كما يتواجد الحزب في بلدان أوروبية، منها ألمانيا. فقد نشرّت صحيفة تاغس شبيغل تحقيقاً عن استغلاله المناطق الألمانية في جمع الأموال وتبييضها، بينها شركة لتأجير السيارات في مدينة دوسلدورف بغربي البلاد كواجهة لعملياته تلك. وقال توماس إشميدنغر، الخبير في شؤون تنظيمات الإس ام السياسي، إن نشاط الحزب في الأراضي النمساوية يشمل جمع التبرعات وتبييض الأموال. أما فيما يتعلق بأفريقيا، اتخذ مكتب الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية إجراء ضد مُبضي أموال بارزين تابعين للحزب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أبرزهم ناظم سعيد أحمد، صالح عاصي وطوني صعب، من خلال التجارة في الأعمال الفنية والألماس. منذ عام ٢٠١٧ صُنّف وزارة الخزانة الأميركية أكثر من ٨٠ من الكيانات والأفراد المُنتسبين إلى الحزب والمرتبطين به على لوائح العقوبات على خلفية تمويل نشاطاته في لبنان والخارج. ومن الذين طالتهم العقوبات: أسعد بركات المذكور سابقاً؛ حسن درج عضو المجلس السياسي للحزب الذي وُجهت إليه مع آخرين تهمة الاتجار بالعملات المزيفة والبضائع المُقرّصة وجوازات السفر

المرأة الشيعية في لبنان:

التقليد في مواجهة الحراك والتوثيق

أو تكريس المجتمع الأبوي في سبيل السيطرة السياسية

رنا شمس

مشاركة النساء في الانتخابات النيابية والبلدية والاختيارية، وحضورهن في الوظائف العامة والوزارات، إضافة إلى دور الشيعيات الكبير في انتفاضة ١٧ تشرين ٢٠١٩.

خصّصت غملوش الفصل الأخير من الكتاب للإجفاف المتمثل في قوانين الأحوال الشخصية المختلفة. هذا الإجفاف فرض جراًكاً تمحور حول موضوع حضانة المرأة، وبرزت معه شعارات جريئة مثل «الفساد الفساد جواً العمامات»، وهو الشعار الذي طالما رددته النساء المنتفضات على الظلم بحقهن أمام المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. اشتدّ زخم هذا الحراك منذ عام ٢٠١٨ حيث أصبحت وسائل الإعلام تضحّ بمقالات وتقارير حول مسألة سنّ الحضانة في المحاكم الجعفرية. وبحسب ما يؤرّخ كتاب «المرأة الشيعية في لبنان: خصوصية الهوية والكفاح المستمر»، يعدّ هذا الحراك حدّثاً أساسياً يخضّ المرأة الشيعية ونضالها نحو التحرر، ومع أن الطابع الفردي والشخصي هو الذي يميّز نضال الناشطات، حيث مرّت بعضهن بنزاعات أمام المحاكم، مما طغى على منهجيتهن، وعلى الرغم أن بوابة هذا الحراك كانت مسألة ممارسة المرأة لحقها في حضانة أطفالها، إلا أنه يعكس تمرّداً على السلطة الدينية الأبوية وما تحمله من إجفاف بحق النساء.

بالإضافة إلى ذلك وكما يؤرّخ الكتاب فقد شكّلت مشاركة النساء، ومنهن شيعيات، في انتفاضة ١٧ تشرين ٢٠١٩ والشعارات النسوية التي رفعنها، علامة فارقة في الحراك وجراًة شعاراته. تؤثّق الباحثة في كتابها هذه المشاركة، حيث «كانت النساء قائدات الثورة الفعلية، والداعيات المتحمّسات إلى التغيير، حيث كنّ في الصفوف الأمامية في التظاهرات». ففي صور، على سبيل المثال، «نجحت المنتفضات في تنظيم تظاهرة نسوية، ولكن جرت محاولة لإقناع النساء اللواتي نظمن المسيرة تلافياً للمرور أمام مبنى المحكمة الجعفرية».

مقابل هذا الميل التحرّري وهذه الحركات وهذه الجهود التوثيقية كانت تنشط أدبيات ترعاها الأحزاب السياسية المسيطرة في المجتمع الشيعي لتشكل ضحاً «أدبياً» و«علمياً» هدفها الحفاظ على الدور التقليدي للمرأة، فتصدّى «حزب الله»، من خلال دور النشر المرتبطة به والتي تدور في فلكه، لرعاية هذه الرؤية التي تضع المرأة في الدور المنوط بها، وذلك عبر إصدارات الكتب التي تتناول دور المرأة في المجتمع الشيعي.

أدبيات الحفاظ على الدور التقليدي

وبنظرة سريعة إلى الإصدارات التي نُشرت بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩، تظهر مجموعة من الكتب التي تناولت موضوع المرأة. على سبيل المثال، «دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر» خصّصت حيزاً للمرأة إلى جانب الكتب الإسلامية والعقائدية، وكُتّب الأدعية والزيارات، والكتب الأدبية والفلسفية، ثم الكُتّب الفقهية، والكُتّب التاريخية والسياسية. من الكُتّب التي تناولت المرأة: «المرأة في أوارها الثلاثة» الصادر عام ٢٠١٦، و«المرأة بين رؤيتين» الصادر عام ٢٠١٨.

كذلك، «دار الهادي للطباعة والنشر» تميّزت كتبها بالعناوين التي تدلّ على هويتها، مثل كتاب «قيم المقاومة» و«المهدي الموعود في القرآن الكريم»، وقد كانت هذه الدار قد خصّصت إصدارات حول المرأة: «الواجبات الزوجية للمرأة في الإسلام»، و«النجاح في عالم المرأة». وخصّصت سلسلة تهدف إلى التأريخ للمرأة المقاومة التي تواكب بالدعاء لأبنائها «إلى ركب القافلة الحسينية، وحين تحمّلت جلجلة العذاب مع جرحاها، وحيث حاربت العدو الإسرائيلي بالزيت المغلي وجرار الفخار وإلقاء الحجارة من فوق السطوح، وحين قاومت وحملت سرّ الشهداء والرسائل المهمة»، والتي أصبحت الآن تتقدّم إلى ساحات المواجهة طلباً للحياة الأفضل. هذا ما عبّرت عنه الأعداد الأربعة الصادرة عن «دار الهادي» تحت عنوان «سلسلة المرأة المقاومة». القابضة على الجمر، الصخر ينبت زهراً، أساور من حديد، دعوني أرسم وجهي» من إعداد «مركز دراسات المرأة والأسرة والطفل في جمعية الرابطة اللبنانية الثقافية، التي اختصرت مسيرة المرأة بالمقاومة، جنباً إلى جنب مع الرجل، فكان الحضور الحقيقي للمرأة يكمن في دورها



وقفه أمام المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، المصدر: ميغافون

وفقاً لمفهوم «الجندر» وكتاب «الأسرة وتحديات المستقبل» من مطبوعات «الأمم المتحدة»، يمكن تصنيف الأسرة إلى ١٢ شكلاً ونمطاً، بما في ذلك أسر الجنس الواحد. هذا التغيّر في شكل الأسرة يعني ضمن النسق الجندري تغيير الأنماط الوظيفية المعهودة للأب والأم في الأسرة.

البحث والتوثيق كعصرين لتحرر المرأة وتمكينها

إن أفكار تحرير المرأة بشكلها الحديث والمرتبطة بالأدوار الاجتماعية والحقوق والحريات وغيرها من الموضوعات كانت قد طرحت أيضاً داخل المجال الاجتماعي اللبناني، ومنه المجال الاجتماعي الشيعي، حيث ظهرت هذه الأفكار على مستوى الأدبيات والتحركات. فعلى المستوى الأدبي والبحثي، تناولت العديد من القضايا المرتبطة بتحرر المرأة، ومن بين الباحثات البارزات في هذا المجال عزة شرارة بيضون، التي تناولت قضايا المرأة في كتابها «بعيون النساء: شؤون اللبنانيات وقضاياهن»، وهو مجموعة من المقالات التي نُشرت بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠. يتكوّن الكتاب من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يتناول قضايا العنف ضد النساء والتمييز ضدهن من منظور كل من النساء والرجال، أي الناجيات والمعتمدين، ومن منظور القضاء بين المدني والديني. ويؤرّخ الكتاب للمجموعات النسوية في إطار الحركة النسوية، تماشياً مع ما أسمته الكاتبة الموجة الثالثة من الحركة النسوية. تقول عزة شرارة في هذا السياق: «أصبحنا، نحن نسويات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي/ الموجة الثانية، موضوعاً لمقابلات شخصية معمّقة في محاولة من النسويات الشابات للبحث عن امتدادهنّ في الزمن السابق في مسارات حياتنا»، وبدأ في هذا المجال أيضاً العمل بتوثيق العمل النسوي وشعاراته. وتُكمل شرارة بيضون في هذا المجال أنه أصبحت «أقوالنا وأقوال نساء من كلّ الفئات، يتجمّع لديهنّ سير حيواتنا، وهي عناصر تصلح لتشكيل أرسيفات نسائية متاحة للباحثات والباحثين». بهذا، يظهر كتاب عزة شرارة بيضون كمسار ونمط من الجهود المستمرة لتوثيق وتحليل قضايا المرأة في المجتمع اللبناني، من ضمنه السياق الشيعي، ويسلط الضوء على التطوّر والتفاعل بين الأجيال النسوية المختلفة في سعيهن نحو تحقيق التحرر والمساواة.

وفي سياق ذلك، وبتخصيص أكثر عملت مؤسسة «أمم للتوثيق والأبحاث» سنة ٢٠٢٢ على كتاب «المرأة الشيعية في لبنان: خصوصية الهوية والكفاح المستمر»، الذي أدّى، كجزء أساسي من جهد المؤسسة، لإنتاج مادة توثيقية شاملة تطلّ الشيعية في لبنان وحضتهم من تاريخه، في إطار مشروع أسمته «تواريخ متقاطعة حصّة الشيعية منها». وثقّت الباحثة راغدة غملوش، القضايا المرتبطة بواقع المرأة الشيعية عبر التاريخ وصولاً إلى زماننا الحاضر في مختلف الميادين: الدينية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. وتطرّق الكتاب إلى الأدوار المجتمعية للنساء الشيعية منذ ما قبل الانتداب الفرنسي في أواخر الحقبة العثمانية، وذكر أسماء نساء تركن آثاراً مهمة في مجالات مختلفة. وتناول الكتاب أيضاً أحوال الشيعيات حتى بداية الحرب الأهلية، مستعرضاً الظروف السياسية والثقافية المتغيرة التي تخلّتها نشاطات النساء في الحقول التعليمية والأدبية والدينية والاجتماعية، وحتى السياسية، مع التطرّق لموضوع اللباس. عالجت الباحثة في كتابها أيضاً معيشة المرأة الشيعية منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥ وحتى اليوم، مع دخول «حركة أمل» و«حزب الله» إلى المشهد الاجتماعي والسياسي، وتخصيص الحركتين الحزبيتين للنساء حصة في إطار عملهما السياسي والدعائي. كما التفت الكتاب إلى

البدائيات

عانت المرأة في مجتمعنا لعقود طويلة من التهميش الاجتماعي، مما أدى إلى انزالتها وانطوائها وابتعادها عن المشاركة في الحياة الاجتماعية. نتج عن هذا الإهمال أن أصبحت المرأة طاقة مُهدرة وعضواً غير فعال في المجتمع، مكتفية بأدوار تقليدية مثل خدمة المنزل والأسرة وتربية الأولاد في أغلب الأحيان.

يرجع تهميش المرأة في مجتمعاتنا إلى عادات وتقاليد وأعراف تراكت عبر الزمن لتصبح ثوابت اجتماعية غير قابلة للنقد أو التغيير. هذا الواقع الاجتماعي ساهم في تثبيط المرأة عن المطالبة بحقوقها، وجعلها تتجاهل واجباتها في تحسين واقعها، مما أدى إلى عيشها على الهامش بلا دور حقيقي أو نشاط اجتماعي، وبالتالي تفكّم الجهل والتخلّف والفقر في الوسط النسائي.

قد انسحب هذا الأمر على المجتمع الشيعي في لبنان أيضاً الذي وجد في شعارات تحرير المرأة، التي كانت قد بدأت تدخل إلى الفضاء الفكري والأدبي في لبنان والدول المحيطة، مضامين خطيرة تتنافى مع قيم الدين وتعاليمه. تلك الشعارات والأفكار التي وجدت حاملها في بعض النساء اللواتي شكّلتن ظواهر استثنائية في هذا المجتمع كظاهرة زينب فواز الأدبية والشاعرة والخطيبة والتي دعّت إلى تعليم المرأة وطالبت بحقوقها الأساسية. في مقابل ذلك كان هناك من يشعر دائماً بأن هذه المطالبات سوف تؤدّي بشكل أو بآخر إلى تهديد القيم الاجتماعية الموجودة، والتي تشكّل السلطة الأبوية عمادها الأساسي. فوجد على سبيل المثال أن الشيخ أحمد عارف الزين، وهو المحسوب على رواد النهضة في المجتمع الشيعي في لبنان نظر إلى مطالب زينب فواز التحريرية نظرة ريبية، وصفها في خانة التطرّف، حيث طالبت بمنح المرأة حقوق الرجل بأجمعها. وبالتالي لم يخرج رأيه، رغم كون مجلته قد شكّلت منبراً لبعض النساء كزهرة الحرّ وزينب فواز نفسها، بشكل أو بآخر عن الرأي القائل إن مفهوم تحرير المرأة يعني تحريها من تعاليم الدين وقيمته، ومفهوم الحدأة يعني تمرّد المرأة على كل الآداب والعادات والتقاليد الإسلامية، وهو أمر مرفوض رفضاً قاطعاً!!.

منذ خمسينيات القرن الماضي، بدأت الأفكار المرتبطة بتحرير المرأة تتبلور بشكل ملحوظ. ففي عام ١٩٤٩، أصدرت الكاتبة الفرنسية سيمون دي بوفوار كتابها الشهير «الجنس الآخر»، حيث ذهبت فيه إلى أن الرجل يمارس على المرأة سطوة عاطفية، مما جعلها تعاني من اضطهاد عميق لأنها قبلت بتحوّل الرجل من إنسان واقعي إلى رمز شبيه بالآلهة. من خلال نتاجها الفكري والأدبي، تساءلت دي بوفوار عن هوية المرأة وأكدت أنها هوية مستتلة من صنع الرجل، وأن تحررها يكمن في قدرتها على الخروج من أصفاد الصورة النمطية التي صنعها المجتمع. بهذا، مهدت دي بوفوار الطريق للحديث عن مفهوم «الجندر».

وفي سبعينيات القرن الماضي، ظهر مصطلح «الجندر»، وقد أدخلته آن أولكي إلى علم الاجتماع. أوضحت أولكي أن كلمة «سكس» Sex تشير إلى التقسيم البيولوجي بين الذكر والأنثى، بينما يشير «الجندر» إلى التقسيمات الاجتماعية غير المتكافئة بين الذكورة والأنوثة.

دخل المصطلح على الأدبيات القانونية، كما هو واضح في المادة الخامسة من اتفاقية «سيداو»، أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تهدف إلى ضمان مساواة الرجل والمرأة في حقوقهما وحريتهما والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في كل المجتمعات. طالبت هذه الاتفاقية بتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لدور كل من الرجل والمرأة بهدف القضاء على التحيزات والعادات العرفية.

في الحديث عن تعريفات مفهوم الجندر، من المهم التفريق بين الجنس والجندر «النوع الاجتماعي». حيث يشير مصطلح «الجندر» إلى التفرقة بين الذكر والأنثى على أساس الدور الاجتماعي لكل منهما، تأثراً بالقيم السائدة، بينما يقتصر مصطلح «الجنس» (Sex) على الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة.

تتفاوت الأدوار التي يلعبها الرجال والنساء تفاوتاً كبيراً بين ثقافة وأخرى ومن جماعة اجتماعية إلى أخرى ضمن الثقافة نفسها. العرق، والطبقة الاجتماعية، والظروف الاقتصادية، والعمر، كلها عوامل تؤثر على ما يُعتبر مناسباً للنساء من أعمال.



مراجعة لكتاب الجندر المخادع، المصدر: جامعة المعارف

تكريس النظام الأبوي في المجتمع الشيعي من خلال نقد الحراك النسوي

عمل الحزب دائماً على إقناع الشيعيات بالخضوع لسلطة الرجل والالتزام بالذور المفروض عليهن داخل الأسرة، وعدم القيام بأي دور خارج المنزل إلا برضاه وبعد تأدية كل الواجبات التي تنص عليها الثقافة الدينية كما يراها، وإن كانت معظم خطابات نصرالله العلنية مخصصة للشأن السياسي الخارجي قبل الداخلي، تكثرت عظات نائبه، نعيم قاسم، العلنية حول المرأة والدور المفروض عليها والموجهة إلى الرجال والنساء، كل على حدة.

ولطالما حاول «حزب الله» عبر إعلامه تخصيص برامج لـ «تربية» النساء. يخرج الشيخ المعروف سامي خضراء أو غيره، ليعظ النساء ويرسم لهن حدود حركاتهن وتصرفاتهن. اشتهر خضراء بمقولة «الشجرة»، يوم نشر فيديو دعا فيه النساء إلى استبدال صورهن الشخصية بصور أشجار أو مناظر طبيعية أو آيات قرآنية، لتصبح الجملة محط تهكم حتى اليوم.

عام ٢٠١٩ وخلال انتفاضة تشرين برزت النساء في الصفوف الأمامية ورفعن خطاباً هزّ ذكورية خضراء وحزبه، كما ذكورية كل الطبقة السياسية اللبنانية بما فيها تلك التي تدعي اهتماماً بحقوق النساء.

ما كان من خضراء إلا أن خرج عبر قناة «الكوثر» الإيرانية ليصرح بأن مشاركة المرأة اللبنانية في الاحتجاجات عزت المجتمع. يومها اعتذر خضراء للعرب عن «الصورة السيئة» التي أعطتها المتظاهرات عن المرأة اللبنانية من خلال لباسهن وحركاتهن وألفاظهن.

كما توحى عبارة «استكمال التشريعات والاجراءات اللازمة لحمايتها وتعزيز دورها» التي استخدمها «حزب الله» في أحد بياناته الانتخابية مؤخراً بأن الحزب ملتزم ما يقول، بينما تؤكد الوقائع العكس. منذ سنوات يعرقل الحزب كل مشاريع القوانين والاقتراحات التي تسعى لحماية النساء وضمان أبسط حقوقهن خصوصاً في قوانين الأحوال الشخصية. حتى المشاريع التي تحمي الطفلات من جرائم التزويج وما ينتج عنها من اتجار واغتصاب وأذى جسدي، حاربها «حزب الله» جهاراً. نصرالله نفسه أطلق علناً حملة مضادة للتشجيع على تزويج القاصرات بمواجهة المطالبة بوضع قانون يجرم ذلك ويحدد السن القانونية للزواج بـ ١٨ سنة.

يحفل تاريخ «حزب الله» بالتصدي لاقتراحات القوانين التي تسعى لحماية النساء، وحتى الطفلات، من الجرائم المرتكبة ضدهن والاقتراحات التي تسعى لمنهن فئاتاً من حقوقهن.

خلال السعي لإقرار قانون يحمي المرأة من العنف الأسري، حارب الحزب الأم المعنفة، حيث أعلن قاسم مراراً موقفه الراض إقراره. وبرغم أن القانون أقرّ مع ثغرات عام ٢٠١٤، فقد عبّر عن فرحته بسقوط اقتراح يجرم الاغتصاب الزوجي بحجة أنه «يخالف أصل الزواج». باسم الحزب أعلن قاسم رفضه ما سماه «العبث بقوانين الأحوال الشخصية المعمول بها في المحاكم، واستبدالها بقوانين مدنية مهما كان عنوانها». فتركّت النساء الشيعيات ثعابين من أكثر قوانين الأحوال الشخصية ظلماً في لبنان. وباتت المحكمة الجعفرية رمزاً لعذابات المرأة الشيعية التي تخسر رضا زوجها.

لا شيء يخفيه الحزب بما يتعلق بموقفه من النساء. ويمكن لمن يشاء الاطلاع على خطبه وممارساته تجاه المرأة، مواقف ترسم مستقبل المرأة الشيعية في لبنان الذي يُراد له أن يكون على شاكله الهيئات النسائية في «حزب الله» حيث تمحور دور النساء في توزيع الحصص الغذائية، وإقامة الإفطارات الرمضانية وموائد الغذاء، بالإضافة إلى تقديم التبرعات وتسجيل المنتسبات لبطاقة «السجاد». ناهيك عن الدورات الدينية المكثفة التي تحصل فيها النساء على الجوائز المالية والقسائم الشرائية. أو في عملية إعداد الأفراد وإنتاجهم في المجتمع كما يعبر الإمام الخميني في أحد أقواله: «إن للمرأة دوراً كبيراً في المجتمع، والمرأة مظهر لتحقيق آمال البشر... المرأة هي الموجود الأوحده الذي يمكنه إتحاف المجتمع بأفراد يندفع المجتمع بل المجتمعات ببركة وجودهم نحو الاستقامة والقيم الإنسانية العليا». ويبدو أن الحزب أضاف إلى رؤيته لأدوار النساء مسألة تخصيصها بنشر ومراجعة كتب وحرور...

كما يناقش عتريسي الأفكار التي دعت إليها اتفاقية «سيداو» لإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تربط قضية المساواة بين الرجل والمرأة بالسلام الدولي ورفاهية العالم. ينتقد عتريسي هذه الاتفاقية، معتبراً أن حجج «سيداو» و«الجندر» تبدو ضعيفة ومخادعة وتؤدي في نهاية المطاف إلى تفكيك الانتظام الأسري، فهي تتلاعب بالوعي عندما تتذرع بتمكين المرأة في مواجهة تعسف الرجال، وتمنح أهمية مبالغ فيها للمساواة بين الرجل والمرأة لتحقيق السلم العالمي. وقد نشرت جامعة «المعارف» ذاتها مراجعة للكتاب لخصت فيه النظرة الأساسية التي يحملها، والتي ينبغي التركيز عليها، حيث تجاوزت فيه مسألة «الجندر» كونها مصطلحاً وتحولت من دعوة اختيارية إلى مشروع إلزامي، يستلزم تغيير القوانين والتشريعات والعادات التي تتعارض معه، فضلاً عن مناهج التعليم التي لا تراعي منطقته. فبات الشذوذ أيديولوجية تهدف إلى إلغاء ثنائية الذكر والأنثى التي «يستند إليها العمران البشري». كما وبانت رعاية حقوق «مجتمع الميم»؛ المثليين والمثليات ومغايري الجنس ومتحولتي الجنس ومزدوجي الجنس، من أولويات مكتب حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

يظهر هنا كأن طلال عتريسي، الكاتب، والمراجع وجامعة المعارف، أرادوا الدفاع عن النمط القائم من أنماط التمييز بأخذ النقاش إلى مكان من السهل استنارة الرأي العام المحافظ والوسطي، ألا وهو حقوق مجتمع الميم.

ومن زاوية النقد نفسها ينظر عتريسي إلى مفهوم «الجندر» المفضي إلى شعار تمكين النساء. أي من زاوية نقد الميول المتغايرة للجنسين بحسب مفهوم «الجندر». فهذا المفهوم كما يراه الكاتب ينظر إلى هذه الميول بصفها نتاج ثقافة اجتماعية نمطية، لا بد من تغييرها حتى تتسجم مع رؤية «الجندر» للتمكين والمساواة. فالمؤتمرات التي تُعقد للدفاع عن المرأة من أجل الكوتا النسائية، والتمكين، ورفض العنف، وتحقيق المساواة، تضع أيضاً على جدول أعمالها الدفاع عن المثلية الجنسية، بحيث تتساوى في الوعي مع ما تمت الدعوة إليه في المؤتمرات، مع رفض العنف، وتأييد الكوتا، والمساواة والتنمية.

ويعرّج الكتاب في هذا المجال على مفهوم الباحث الاجتماعي هشام شرابي الذي عبّر عن توقي إلى نقد النظام الأبوي القائم على التخلف، ويربط وجهة نظر شرابي بصور كتاب للمؤرخة الأميركية جيردا لينر «نشأة النظام الأبوي» في العام ١٩٥٨، قبل ثلاث سنوات من نشر شرابي لبحثه حول النظام الأبوي، الذي كان من الكتب التي أهدمت حركات وجمعيات الدعوة إلى «الجندر»، وإلى المساواة، وإلى إلغاء الهيمنة الذكورية الأبوية، وإنتاج أسرة، وطريقة تربية الأبناء فيها من دون مرجعية أي سلطة عقابية، التي تتمثل بالأب بنظرهم والتي تم الاستغناء عنه رمزاً وسلطة.

يصل عتريسي إلى نتيجة مطابقة في منطقتها للنتيجة المطروحة أعلاه حول تحرير المرأة، فشعار تمكين المرأة الذي يستند على الحرية وتعتقد به النسويات يتجلى بصورة السيطرة على أجسادهن وتعذّ المثلية قسماً منها، ومثال على ذلك، حركة «النسوية السحاقية» التي رأت في الاهتمام العاطفي والجنسي الذي يُبديه النساء تجاه بعضهنّ واحداً من آليات النضال النسوي.

يظهر في هذا المجال حجم الضخ الإعلامي و«العلمي» حول «قضايا المرأة» وشكلها وخصوصاً في الآونة الأخيرة، كأن هناك استشعار لخطر ما من الدراسات التوثيقية أو الحركات القائمة، أو العلاقة الجدلية القائمة بين ميدان العلم والتوثيق وميدان التحركات والنضالات. هذا الحراك الذي قد يهدد، وكما يقول القيمون على الدراسات نفسها، المنظومة القائمة من علاقات التمييز وانعدام المساواة.

ولو أردنا النظر بشكل أوضح إلى الشكل الذي يريد هذا الضخ الإعلامي والعلمي أن يقدمه، يمكن العودة إلى كتاب صادر عن «دار المحجة البيضاء» عام ٢٠١٨ وهو عبارة عن عظة، أو محاضرة، يُلقها نائب الأمين العام لـ «حزب الله» نعيم قاسم أمام حشد من النساء، محاضرة بعنوان «المرأة بين رؤيتين» يتحدث فيها عن «الرؤية الغربية والرؤية الإسلامية». فهو يرفض مصطلح «تعبير المرأة عن ذاتها» مختزلاً إياه بأنه يعني إبراز الجسد والجمال. كما يتحدث عن النساء: «بعض الأخوات يقلن إذا ما اشتغلنا للعمل الإسلامي لا يقوم الإسلام، إنتو ريوو بالكُن ما حدا يحمل الإسلام ويعملنا ياه حجة ليضهر من البيت». حيث يرى دور المرأة بالكُنس والطبخ والإرضاع، ويقول: «هذا كل الأجر، جهاد المرأة حسن التبعل»، وهي عبارة تُنسب للإمام علي وتعني أن على المرأة طاعة زوجها. بهذا الخطاب يرسم الحزب دور المرأة وحدود مشاركتها بكل ما يقع خارج باب منزلها. بالمعنى الذي يتوجب فيه على المرأة أن تطيع زوجها، أو أخوها أو أبيها، حيث يريد السكن وعدم جواز بعدها عنه، بحيث يصبح هو صاحب الحلّ والرّبط، وهو المسؤول عن الإنفاق. فتصبح المعادلة بإسداء السلطة وإعلان التفضيل للرجال، كونه العمل والإنفاق من مسؤوليتهم. فالمرأة تكون منصاعة دائماً للرجل كونها لا تصرف على العائلة، ولا سلطة بالتالي لديها. فهي لا تستطيع أن تقاسم سلطة الرجل، ولا أن تجاربه في العمل وجني المال، فتهمل بالمقابل تربية أبنائها.

المقاوم الذي دخل التاريخ بعطائه وإنجازاته والذي بات يمثل رصيماً هاماً للمرأة في المجتمع الشيعي عند حزب الله، وبإمكانه أن يكون نواة استنهاض واستقطاب لمختلف الشرائح النسائية في المجتمع، وصولاً إلى انخراط الطاقة النسائية في ميدان الفعل المباشر لمواجهة العدو الصهيوني، فكانت سيرة واحدة لأربع نساء، تتشابه مضموناً وهدفاً وإن تنوعت أحداثاً، والتي شكّلت عند مجتمع حزب الله السيرة الذاتية لامرأة نموذجية يُنظر لها كمشروع قدوة للمستقبل، مما يمجّد عظمة الحدث المقاوم أسراً واستشهاداً.

أيضاً، «دار المعارف الإسلامية الثقافية» أصدرت كتاب «المرأة والأسرة في فكر الإمام الخامنّي» عام ٢٠١٨. ونرى مقالات عن المرأة تناولتها مجلة «بقيّة الله»، مثل: «الهيئات النسائية في حزب الله: أدوار وأهداف» عام ٢٠١٦.

التحوّل النوعي والكمّي في الأدبيات

يظهر في هذا المجال أن الصورة النمطية التي تريد أن تقدّمها هذه الأدبيات حول المرأة تدور حول أدوارها التقليدية في «الإعداد» وحول أدوارها «في التربية» وما إلى ذلك. وفي مقابل ذلك يظهر أن هذا الوصف المحدّد للمرأة قد دخلت عليه في الآونة الأخيرة مسألتين، الأولى نوعية والثانية كمية. فقد دخل مصطلح «الخطر» على الأدبيات التي تُعنى بالمرأة، ودخلت مسألة ربط نضالات المرأة بالتهديد المحتمل للمجتمع وقيمه.

فقد استمرت «دار المحجة البيضاء» بين عامي ٢٠٢٢ - ٢٠٢١ وصولاً إلى اليوم بتخصيص عدد من الإصدارات عن المرأة ومنها: «المرأة حضارة»، «المرأة تحت ظلال الإسلام»، «يوم تحرير المرأة»، وتنتشر في «دار الأمير» كتب عن المرأة أخذت العناوين التالية: «ديوان سيدات العزاء»، «ديوان الثورة الزينية»، «ديوان مآتم فاطمة»، «ديوان زينب والطفوف»، «ديوان زينب والمحراب»، وكل هذه الإصدارات تحمل اسم شاعرات أهل البيت، كما وصفتهنّ الدار. وكذلك «دار الهادي» نجد ما نشر حديثاً عن المرأة من كُتب: «سلسلة المرأة المقاومة: قصص كُتبت بالدمع والدم»، وهناك كتاب «نجمة لعيون مشغرة» لجمعية الرابطة اللبنانية الثقافية. وصدر عام ٢٠٢٢ عن «سلسلة المرأة المقاومة» التي تُعنى «دار الولاء» أيضاً بنشرها كتاب «ذات أحلام وسفر» حيث يستحضر عدّي الموسوي نضال المرأة اللبنانية ضد الاحتلال، في ٣ قصص «يتحدث الكاتب عن تضحيات المرأة اللبنانية ونضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي».

أما بالنسبة إلى الدراسات واللقاءات التي تستشعر أخطار طرح فكرة التفكير ونقد أدوار المرأة التقليدية، خصّص مركز «المعارف للدراسات الثقافية»، كما يذكر في عدده الصادر في شهر تموز من عام ٢٠٢٣، سلسلة من الملتقيات المتخصصة في المجال الأسري والشبابي وقضايا المرأة، وذلك لأن قضايا المرأة محلّ اهتمام مركز المعارف، والدائرة الأساسية «التي يركّز عليها بهدف حمايتها من الغزو الفكري والثقافي والسياسي والإعلامي»، التي «تشكّل تحدياً فعلياً على مستوى مواجهة الغزو القيمي والثقافي الغربي، في مقابل التاصيل الإسلامي». وقد أنجز المركز لهذه الغاية دراسات ميدانية حول الأسرة، والشباب، وتمكين المرأة، كانت بمثابة المسح الميداني العام، وقد صدر عنها مؤشرات وقضايا وتوصيات، وقد تم اعتماد القسم الأكبر منها كمدخلات «لبرنامج ثقافية وتوجيهية واجتماعية». والمركز كما يعرف عن نفسه «مركز علمي بحثي استشاري، متخصص بالبحوث النظرية والدراسات الميدانية المرتبطة بقضايا الحرب الناعمة، والتحديات الثقافية والفكرية، وثقافة المقاومة ومجتمعها وقيمتها».

وعلى المنوال ذاته نشرت جامعة «المعارف» عام ٢٠٢٣ كتاباً بعنوان «الجندر المخادع - من المرأة الضحية إلى تفكيك المنظومة الأسرية»، للدكتور طلال عتريسي، وهي جامعة تأسست بموجب المرسوم رقم ٧٢٦٥ بتاريخ ٢٢ كانون الأول ٢٠١١، وتقع في منطقة الغبيري - طريق المطار القديمة، وتتّبع للمؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم، مؤسسة حزب الله التعليمية الرئيسية، والتي شارك في تأسيسها بحسب العلم والخبر الصادر في الجريدة الرسمية: عبد الله أحمد قصير وحسين علي الحاج حسن ونايف عبد المحسن كريم.

يعالج طلال عتريسي، الأستاذ المحاضر في علم الاجتماع والمقرب من حزب الله، في هذا الكتاب موضوع «الجندر» فيقول: إنّه «تحوّل من مصطلح إلى مشروع، له أبعاد ثقافية واجتماعية»، وهو يقصد بذلك نقد ما أسماه بأدبيات الأمم المتحدة وأدبيات الجمعيات النسوية التي تقف في وجهه المنظومة الأسرية التقليدية، كما ينتقد فرض الأمم المتحدة توحيد الرؤية الثقافية حول أدوار المرأة الاجتماعية والأسرية، بحيث يصير لازماً أن تتخلّى «كل المجتمعات عن خصوصياتها وتنوعها الثقافي. كما يرى عتريسي أنّ الفرض القسري الذي تعمل عليه الأمم المتحدة كانت بدايته في طرح مسألة «الجندر» في مؤتمر بكين في العامين ١٩٩٤ و١٩٩٥، وقد تطوّرت من تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وصولاً إلى المساواة الجندرية، والهوية الجندرية، والتوجهات الجنسية، والمثلية، والدعوة إلى تغيير ما بقي من أحكام وتشريعات تُعيق تلك الهوية.

اللبنانيون الشيعة الواقع والرؤيا (٢)

الخيار الوطني لشعبة لبنان: مبادرات لأجل الوطن والكيان

عباس هدلا

• «تجمع لبنان المدني» العام ٢٠١١

أعلنت مجموعة من السياسيين والناشطين والمثقفين في ١٣ تشرين الأول ٢٠١١ عن تأسيس «تجمع لبنان المدني» في مؤتمر صحافي عُقد في فندق «جنتور» مستندين إلى اندفاع «الربيع العربي» وما يحمله من وعود وأحلام وقيم وأهداف نبيلة، من أجل «توليد دينامية سياسية وشعبية للدفاع عن مشروع الدولة». تحدّث في خلاله ثلاثة من أعضائه المؤسسين: مالك مروة وغالب ياغي وعبد الله رزق، في حضور عدد من الشخصيات السياسية والدينية.



حاز «تجمع لبنان المدني» على علم وخبر رقم ٥٢٧ بتاريخ ٣ نيسان ٢٠١٣ من وزارة الداخلية.

عقد العديد من المؤتمرات حول الواقع اللبناني، ولأمس القضايا اللبنانية ولا سيما الشيعية في العديد من البيانات. خُفّت وميضه مع الوقت لضعف التمويل وبنس بعض الأعضاء من الحالة السياسية ولا سيما بعد التسوية الرئاسية عام ٢٠١٦.

• «تجمع الهيئات والقوى والشخصيات اللبنانية الشيعية المستقلة» العام ٢٠١٢

برز هذا اللقاء مع انطلاق الثورة السورية، كإطار شيعي رافض لعملية القمع والإبادة التي كان يتعرّض لها الشعب السوري من النظام وحلفائه، وشارك في كل الاعتصامات التي كانت تجري رفضاً لهذه الإبادة، وأطلق في ١٧ آذار ٢٠١٢ شعار «كونوا أحراراً في دنياكم» دعماً لنضال الشعب السوري المنتفض للحرية والكرامة.



• «اللقاء التشاوري الشيعي» العام ٢٠١٣

في ٥ حزيران ٢٠١٣ أصدر عدد من الشخصيات الشيعية، نداء حمل عنوان «مبتدآت ومواقف - لبنانيون شيعية يخاطبون اللبنانيين» ودُيّل بتوقيع: راشد صبري حماده، خليل كاظم الخليل، يوسف طلعت الزين، لقمان محسن سليم، إبراهيم محمد مهدي شمس الدين، شوقي محمد صفى الدين، ماجد سميح فياض، منى عبدالله فياض، محمد فريد مطر،



غالب عباس ياغي. وشدّد موقّعو النداء على أنهم يبذلون «جهداً توأصلياً تنسيقياً تكاملياً، شيعياً ووطنياً، سواء بسواء، متوخّين من وراء ذلك المساهمة، بمقدار وسعهم، في ما ينهض له لبنانيون آخرون، كلّ وفق اجتهاده، من سعي إلى المحافظة على لبنان، الكيان والدولة». وكان هو باكورة العمل المشترك الذي أطلق عليه في ما بعد «اللقاء التشاوري الشيعي». قامت هذه المجموعة الناشطة بالعديد من اللقاءات ولا سيما مع «لقاء سيده الجبل» في سبيل الوصول إلى تجمع وطني جامع في سبيل ما يعترض لبنان من مخاطر ولا سيما تدخل «حزب الله» في سوريا. وأرسل اللقاء رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ورئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان، أكد فيها على تحييد لبنان من الصراعات والعمل على تقوية الدولة المدنية.

انكفاً «اللقاء التشاوري الشيعي» لضعف الإمكانيات وبفعل التسويات السياسية، ولكن بقي أعضاؤه يسعون إلى تطبيق أفكاره من خلال مشاركتهم في المبادرات الوطنية، وكان آخرها لقاء «البيت اللبناني» عام ٢٠١٩.



عدداً من المرجعيات المناطقية والفعاليات العشائرية من آل المصري وجعفر وناصر الدين وحمية وعلو والقيس والمقداد. حاول «الخيار اللبناني» إيجاد خيار بديل في منطقة البقاع ولا سيما بعلبك الهرمل، ولكنه تعرّض للضغوط على أعضائه إضافة إلى ضعف إمكانياته المالية.

• «اللقاء الوطني لدعم الجيش وانتصاراً للدولة المدنية وإدانة للاغتيال السياسي» العام ٢٠٠٧

عُقد في فندق «كومودور» في ١٥ حزيران العام ٢٠٠٧، في حضور النائبين باسم السبع وغازي يوسف، والمفتي علي الأمين وشخصيات.

وضمّت اللجنة المؤسسة: المحامون دريد ياغي، محمد فريد مطر، غالب ياغي، شرف زعيتر، ماجد فياض، الإعلامي عقاب صقر والناشط السياسي يوسف مرتضى؛ الدكتورة: محمد علي مقلد، حارث سليمان، منى فياض، لقمان سليم وعبد الله رزق، الصحافي مالك مروة، فادي يونس، غادة العربي والمهندس فادي فوزان. أعلن اللقاء خياره الصريح انتصاراً للنهوض بالوطن ولقيام الدولة، دولة الحق والقانون والحريات والديموقراطية والكفاءة والمساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة المستدامة، دولة المؤسسات الدستورية، دولة المواطنة في ظلّ وطن حرّ سيّد مستقل ديموقراطي عربي الهوية والانتماء، ورفض البعث والوطن وسيادته، ودعم جيشه، كما ندد بجرائم الاغتيال السياسي.

• «لقاء الانتماء اللبناني» العام ٢٠٠٨

أطلق «لقاء الانتماء اللبناني» نهار الجمعة ١٣ تموز ٢٠٠٧ في فندق «الريفيرا»، وهو لقاء ضمّ علماء وشخصيات من الطائفة الشيعية. حاز على علم وخبر رقم ٦٦١ بتاريخ ٢٨ أيار ٢٠٠٨ من وزارة الداخلية اللبنانية. ترأس «لقاء الانتماء اللبناني» أحمد الأسعد. خاض الانتخابات النيابية في المناطق الشيعية عام ٢٠٠٩ و٢٠١٨. تعرّض مناصره ومرشحوه لتهديدات ومضايقات وأعمال عنيفة في منطقة سيطرة الثنائي. تمّ اغتيال رئيس قطاع الطلاب فيه هاشم السلطان في ٩ حزيران ٢٠١٣ إثر مظاهرة مناهضة لتدخل «حزب الله» في سوريا أمام السفارة الإيرانية، حيث هاجمهم مجموعة من الأشخاص يُعتقد أنهم تابعون لـ«حزب الله» فتمّ قتل السلطان وجرح ١١ آخرين، ورغم وجود صور واضحة للمعتدين إلا أن القضاء اللبناني لم يصل إلى نتيجة في هذه القضية حتى يومنا هذا.



عانى «لقاء الانتماء اللبناني» من مشاكل داخلية أدت إلى انفراط عقده.

• جماعة «الديموقراطيين اللبنانيين» العام ٢٠٠٨



في ٧ حزيران ٢٠٠٧ بُدئ بعقد لقاءات في دارة آل سليم في الغيبري تمخض عنها في ما بعد تأسيس جمعية باسم «جماعة الديموقراطيين اللبنانيين» (جدل)، مركزها عين الرمانة - قضاء بعبدا، تحت علم وخبر رقم ٢٠٥ بتاريخ ١١ شباط ٢٠٠٩، قامت بالعديد من اللقاءات والندوات التي تسعى إلى بلورة خيار شيعي وطني يسعى نحو الدولة المدنية بعيداً عن الترهيب والتخوين. شارك في هذه اللقاءات العديد من الشخصيات الشيعية.

لم يكن العام ٢٠٠٥ عامًا عاديًا في التاريخ اللبناني. ففي الرابع عشر من شباط وفي عيد الحب، تعرّض موكب رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري لتفجير ضخم قبالة «السان جورج» أودى بحياته مع عدد من مرافقيه والمواطنين اللبنانيين الذين صدّف تواجدهم في المكان ومحيطه. أنشئت على الأثر لجنة تحقيق دولية ثم شكّلت محكمة دولية، أصدرت حكمها بعد خمسة عشر عامًا بإدانة عناصر من «حزب الله» غيابيًا في هذه القضية.

أحدث ذلك الاغتيال زلزالاً لبنانيًا وانقسامًا حادًا بين من كان منضويًا تحت المظلة السورية برعاية إيرانية، وعُرفوا بقوى «لقاء عين التينة»، وكان عمادهم «حزب الله» و«حركة أمل»، وبين ما عُرف بـ«لقاء البريستول» الذي جمّع كل القوى المنتفضة على الواقع المترسّخ بالهيمنة السورية، والمعلن انتفاضة استقلال بمواجهة السيطرة السورية السياسية والأمنية والعسكرية، التي عُرفت بانتفاضة الاستقلال ٢٠٠٥.

في خضمّ هذا الصراع السياسي بادرت القوى المؤيدة للسوريين إلى تنظيم تظاهرة حاشدة مؤيدة لسوريا تحت عنوان «شكرًا سوريا»، ردّ عليهم اللبنانيون بطوفان بشري في ١٤ آذار ٢٠٠٥، كتب تاريخًا جديدًا للبنان تحت عنوان «ثورة الأرز» مهّد لانسحاب سوري عسكري من لبنان في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥.

رغم أن القوى المهيمنة على القرار السياسي الشيعي في لبنان كانت عماد قوى ٨ آذار، إلا أن الشخصيات الوطنية الشيعية اللبنانية كانت منخرطة في إطار انتفاضة الاستقلال، وسعت إلى القيام بالعديد من المبادرات الوطنية في سبيل تأطير خيار وطني شيعي لبناني ضمن قوى ١٤ آذار في مواجهة خيارات القوى المهيمنة على القرار السياسي الشيعي المرتبطة عضوياً وتبعياً بسوريا وإيران.

اعتبر اللبنانيون الشيعة الوطنيون أن انتفاضة الاستقلال و«ثورة الأرز» هي الفضاء الحاضن لتجسيد الفكر الوطني اللبناني والخروج من زوايا الطوائف والطائفية والمذهبية إلى رحاب الدولة المدنية والمواطنة الحقة، لكنهم اصطدموا بمصالح بعض القيادات التي تزعمت قوى ١٤ آذار والتي انتهجت منهج التسويات والمصالح الشخصية على حساب القضية، فكان الاتفاق الرباعي عام ٢٠٠٥ هو المعيار الأساسي الذي انتهجته هذه القيادات، فتجاهلوا هذا الخيار وانخرطوا في تسويات وتحالفات سياسية ومرحلية مع الثنائي المهيمن على القرار السياسي الشيعي، ليفرط العقد السياسي لقوى ١٤ آذار، وتتمدّد هيمنة الثنائي ليسيّط على القرار السياسي اللبناني، يقابلها معارضة مشتتة بين رؤية سيادية وأخرى إصلاحية.

المبادرات الشيعية اللبنانية الوطنية:

• «اللقاء الشيعي اللبناني» العام ٢٠٠٥



عُقد اللقاء في ٢١ نيسان ٢٠٠٥ في الثانوية العامية في رأس النبع برعاية العلامة السيد محمد حسن الأمين. وشارك فيه ثلاثمائة شخصية شيعية متنوعة من سياسيين وكتاب وأكاديميين وإعلاميين وناشطين ومن فعاليات اجتماعية متنوعة، تقدّمهم آنذاك النائبان باسم السبع والدكتور محمود عواد.

اعتلى المنصة إضافة إلى السيد الأمين، الكاتب والصحافي الراحل نصير الأسعد، والكاتب الأستاذ محمد حسين شمس الدين. تمّ على أثره تشكيل لجنة متابعة من عدد من الشخصيات.

انفراط عقد هذا اللقاء بفعل التحالف الرباعي بين «حزب الله» و«حركة أمل» وتيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي.

• «الخيار اللبناني في البقاع» العام ٢٠٠٧



تأسّس «لقاء الخيار اللبناني» ومركزه في بعلبك في ١٦ حزيران ٢٠٠٧، وحاز على علم وخبر تحت الرقم ١٥٠ من وزارة الداخلية اللبنانية. تمّ إطلاق «لقاء الخيار اللبناني» في منطقة بعلبك بتاريخ ٧ أيلول ٢٠٠٧ في لقاء جماهيري حضره أكثر من ٥ آلاف شخص تقدّمهم



هذا الائتلاف ورئيسه لقمان سليم للتخوين والتهديد في ١١ كانون الأول ٢٠١٩ من خلال محاصرة خيمة كان متواجداً فيها في ساحة الشهداء، ثم من خلال تنظيم تجمّع داخل حديقة دارته في حارة حريك هتفّ بعبارات التخوين والشتم، ثم ليل ١٢ كانون الأول عندما قام الحفّافيش أنفُسهم بالصاق شعارات التخوين والتهديد بالقتل على سور الدارة ومدّاها.

• «حركة تحرر - حركة الاعتراض الشيعي من أجل لبنان» العام ٢٠٢٣



في ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٣ وفي أوتيل «سمول فيل» في بيروت تمّ إعلان «حركة تحرر» (حركة الاعتراض الشيعي من أجل لبنان)، وهي محطة من محطات الاعتراض الشيعي الرفض لهيمنة ثاني السلاح والفساد على الحياة السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية الشيعية، وإظهار الوجه الحقيقي للطائفة الشيعية المتغلغل في الصيغة اللبنانية القائمة على روحية التعايش بين اللبنانيين المكّسة في الدستور اللبناني والبعيدة كل البعد عن سياسة الترهيب والفرس والتعطيل التي تجسدها مفاهيم وإيديولوجيات وأساليب الثنائي.

والشخصيات المستقلّة، وفي حضور مدني ومُعَمَّم، ولا ينتهي بممثلي العائلات السياسية (خليل كاظم الخليل وممثل عن وائل كامل الأسعد)، الشيخ صبحي الطفيلي الذي حضر الاجتماع ممثلاً بالرئيس السابق لبلدية برنتال عباس زكي اسماعيل، فضلاً عن عضوي حركة «التجدد الديمقراطي» الدكتور حارث سليمان ومالك مروة، وارتكز البيان على عناوين ثابتة أبرزها «بناء الدولة ومواجهة الدولة»، مع تقديم رؤية مختلفة لواقع الطائفة الشيعية وأولوياتها الوطنية، كما شدّد البيان على أولوية التغيير داخل الطائفة الشيعية، واعتباره مدخلاً إلى كسر الانسداد الوطني، فمن دون فتح الباب على هذا التغيير من داخل الطائفة الشيعية، لا يمكن توقّع حصول تغيير حقيقي على المستوى الوطني، والمقصود بالتغيير خوض الانتخابات النيابية وفق أولوية كسر احتكار الثنائية، وبالتحالف مع مكونات سياسية تسهّل تحقيق هذا الهدف.

حاولت الشخصيات المنضوية تحت هذا اللقاء خوض انتخابات ٢٠١٨ وخاصة في الجنوب، فتعرّضت للمضايقات وصولاً إلى الاعتداء الجسدي، كما حصل مع السيد علي الأمين عن لائحة «شبعنا حكي» في بلدته شقرا في ٢٢ نيسان ٢٠١٨.

«انتفاضة ١٧ تشرين - المقاومة السلمية» العام ٢٠١٩



بعد العديد من اللقاءات والمشاورات مع العديد من الناشطين تمخّص، بعد ٥٠ يوماً من انطلاق ثورة ١٧ تشرين، ائتلاف على امتداد الجغرافيا اللبنانية تحت اسم «ثورة ١٧ تشرين - المقاومة السلمية»، الذي أكد في بيانه الأول، على «إسقاط ثقافة الخوف والتخويف التي لم تكفّ قوى الأمر الواقع طيلة العقود الماضية عن السعي إلى نشرها بينهم (اللبنانيين)، متوسّلة كل ما في جعبتها من أدوات ناعمة وخشنة، واندحار محرّكات سياسية واجتماعية تُنسب إلى الفرادة والقداسة، وتعدّد دوائها معصومة فوق النقد». وعلى إثره تعرّض أحد مؤسسي

• ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين العام ٢٠١٤



في ١٤ نيسان ٢٠١٤ تمّ تعديل بيان العلم والخبر للجمعية المسماة «جماعة الديمقراطيين اللبنانيين» (جدل) وأصبحت باسم «ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين» في محاولة جديدة لمأسسة وتوحيد المواقف الشيعية المعارضة والعمل كمجموعة شيعية موحّدة تعمل في أفق وطني ومدني بمواجهة الإرهاب والتطرّف واحترام العقد الاجتماعي والدستور، وعدم الانفتاح على تحالفات خارج إطار الدولة اللبنانية.

استمر الائتلاف في عقد اللقاءات الأسبوعية والندوات وإصدار البيانات المؤكّدة على الخيار الوطني اللبناني للشيعية والرافضة لكل أشكال التبعية للخارج والهيمنة على الداخل، كما أصدر منشوراً دورياً تحت عنوان «فان رقم ٤».

• نداء الدولة والمواطنة» العام ٢٠١٧

في ٤ تشرين الأول ٢٠١٧، عقد لقاء لشخصيات شيعية مستقلة، ووجه المجتمعون نداء إلى اللبنانيين، تلاه الرئيس السابق لبلدية بعلبك غالب ياغي، ضمّ اللقاء معظم أطراف من يعارضون مشروع «حزب الله»، سواء جغرافياً في البقاع أو الجنوب أو بيروت، أو سياسياً بجمع يبدأ من ناشطي اليسار وشخصياته

«أمم للتوثيق والأبحاث» شارك في رسالة إلى جانب منظمات حقوقية ومؤسسات مجتمع مدني وعائلات ضحايا «انفجار مرفأ بيروت»



تدعو إلى تحرك دولي من أجل حشد الدعم لقرار يُنشئ آلية لتقصي حقائق، وتقديم هذا القرار في الدورة ٥٦ لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة حالياً:

إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء والدول المراقبة في «مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة»، أصحاب السعادة،

نحن الموقعين أدناه، ناجون وناجيات من انفجار مرفأ بيروت في أغسطس/آب ٢٠٢٠ وعائلات ضحايا الانفجار، ومنظمات لبنانية ودولية، نكتب إليكم لحثكم خلال الدورة ٥٦ العادية لـ «مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة» المنعقدة حالياً على دعم اتخاذ قرار - أو بيان مشترك على الأقل - يقضي بإنشاء بعثة دولية ومستقلة ومحايدة لتقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بانفجار مرفأ بيروت في ٤ أغسطس/آب ٢٠٢٠.

خلال الدورة ٥٢ للمجلس التي انعقدت في مارس/آذار ٢٠٢٣، أصدرت ٣٨ دولة بياناً مشتركاً يدين استمرار عرقلة التحقيق اللبناني المحلي في انفجار مرفأ بيروت والتدخل فيه. دعت هذه الدول لبنان إلى «اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الاستقلال التام للقضاء اللبناني وحياده في القانون والممارسة»، وضمن إجراء «تحقيق سريع، ومستقل، وحيادي، وذو مصداقية، وشفاف في الانفجار».

لحظ بيان مارس/آذار ٢٠٢٣ أن بعد أكثر من عام، تستمر المماطلة في التحقيق في الانفجار وأنه «تعرض لعرقلة منهجية وتدخل وترهيب ومأزق سياسي». تُرك ضحايا الانفجار وعائلاتهم دون إمكانية الوصول إلى الحقيقة والعدالة، بينما عرقل المسؤولون اللبنانيون أكثر من مرة مسار التحقيق المحلي.

على مدى سنوات، وثقت منظمات حقوقية لبنانية ودولية التدخل السياسي في القضاء، بالإضافة إلى تحقيقات تشوبها عيوب في جرائم سياسية حساسة، وانتقدت غياب القضاء المستقل الذي سمح بتفشي ثقافة الإفلات من العقاب في لبنان. تقاعست السلطات اللبنانية عن اتخاذ أي خطوات منذ مارس/آذار ٢٠٢٣ تسمح باستئناف التحقيق المحلي دون تدخل غير مبرر، وتحترم حقوق الضحايا في سبل انتصاف فعالة وفي الحقيقة والعدالة.

علاوة على ذلك، تقاعست السلطات اللبنانية عن تبني مسودة قانون حول استقلالية القضاء، تتماشى مع المعايير الدولية، أو عن إجراء إصلاحات قضائية ضرورية من شأنها السماح باستئناف التحقيق المحلي. في مارس/آذار ٢٠٢٣، قدّم تسعة أعضاء في البرلمان اللبناني مشروعاً قانون من شأنهما تعزيز استقلالية التحقيقات القضائية ومنع التدخل السياسي في القضاء، لكن البرلمان لم يصوت عليهما بعد. في ظل هذا التقاعس المقصود من قبل السلطات اللبنانية، تمس الحاجة إلى بعثة تقصي حقائق دولية ومستقلة ومحايدة للتحقيق في الانتهاكات الحقوقية المتعلقة بانفجار مرفأ بيروت.

في أغسطس/آب ٢٠٢٢، دعا ستة خبراء أمميين إلى تحقيق دولي. في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣، شجب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، غياب المحاسبة على انفجار مرفأ بيروت، والتدخل المتكرر من قبل المسؤولين اللبنانيين في التحقيق المحلي. وقال صراحة إنه «ربما حان الوقت للتفكير في بعثة تقصي حقائق دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بهذه المأساة».

في مارس/آذار ٢٠٢٣، حدّرت المقررة الخاصة الأممية المعنية باستقلال القضاء والمحامين من أن التدخل في التحقيق المحلي أضر «على قدرة القضاء اللبناني على ضمان المحاسبة». وفي الذكرى الثالثة لانفجار بيروت، في أغسطس/آب ٢٠٢٣، دعت أكثر من ٣٠٠ منظمة وأفراد إلى إنشاء بعثة تقصي حقائق دولية للتحقيق في الانفجار.

ندعوكم مجتمعين إلى الاستجابة لندوات ضحايا انفجار مرفأ بيروت، وعائلاتهم، والمنظمات الحقوقية

اللبنانية والدولية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والخبراء الأمميين لحشد الدعم من أجل قرار يُنشئ آلية لتقصي حقائق، وتقديم هذا القرار في الدورة ٥٦ لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة حالياً.

من شأن نتائج التحقيق الدولي المستقل، الذي يتم إجراؤه وفقاً لأعلى المعايير والممارسات الدولية، أن يدعم التحقيق اللبناني المحلي، إذا سُمح له بالمتابعة، بالإضافة إلى أي مساعٍ في لبنان أو في دول ثالثة حيث يرفع أفراد دعاوى قضائية، جنائية ومدنية، لمحاسبة المسؤولين. بالإضافة إلى ذلك، من شأن آلية التحقيق أن تقدم التوصيات إلى لبنان والمجتمع الدولي حول الخطوات الضرورية لمعالجة الانتهاكات المحددة، وتجنب تكرارها.

نشكر اهتمامكم بهذه القضية المهمة، ونحن على استعداد لتزويد وفدكم بمزيد من المعلومات.

مع فائق الاحترام والتقدير

منظمات لبنانية ودولية: المحاسبة الآن، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، أمم للتوثيق والأبحاث، تجمّع ٤ آب، حلم، رابطة الأبحاث حول حقوق الإنسان، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، كلنا إرادة، مركز الخليج لحقوق الإنسان مركز سيدار للدراسات القانونية، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، المفكرة القانونية، ممّا لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، مؤسسة سمير قصير، مؤسسة لقمان سليم، نقابة الصحافة البديلة، هيومن رايتس ووتش.

عائلات ضحايا الانفجار: إلهام معكرون إيفون كفوري/ إيلي براكس، إيليان جان الحاج، أجود شيا، أرزة سلوم، آرييت حاج عبدو، بسام، خوري، بول نجار، بيار الجميل، تانيا ضو علم، ترايسي نجار، تيريز سلوم، جاك ديب، جورج بازرجي، جورج زعرور، جوزف غفيري، جيلبرت رحال، دلال العضم، دوللي كنعان، ديغول أبو رجيلي، زيتا حبيب، سارة صايغ، سارة كوبلاند، العضم، سيريل العضم، سيسيل روكز، عبدو متي، كارمن خوري صايغ، كريغ أوليرزن، لارا هايك، لارا حبيب، لارا صايغ، لورا جميل الخوري، ليال عبد الله، ليديا خوري، ليلي متري الخوري، مارون داغر، ماري مخلوف، ميري بازرجي خوري، ميشال صايغ، ميشال خوري، نبيل الحاج، نجوى هايك، نزيه العضم، نهى حبيب، نوال المر، وسام دياب، يمنى حبيب.

عائلات عناصر الإطفاء التالية أسماؤهم: إيلي خزامي، جو بو صعب، جو نون، رالف ملاح، رامي كعكي، سحر فارس، شربل حتّي، شربل كرم، ميسال حوا، نجيب حتّي

هل لا يزال ممكناً أن يخرج من الطائفة الشيعية مشروعٌ سياسيٌّ معارضٌ للثنائي؟

علي خليفة*



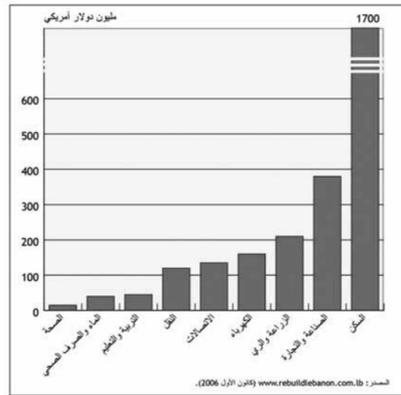
المشروع السياسي
المعارض للثنائي
الشيعي: هل يثبت
وجوده؟

هل هناك مسألة شيعية
على وجه التحديد أم
تحولات لصيغة طائفية
على وجه الإجمال؟

البعد الوطني أم البعد
الطائفي للمشروع
المعارض للثنائي
الشيعي؟

مرافق... وكان نصرالله لا يعلم هو الآخر، حيث نُقِل عن لسانه أنه «لو كنتُ أعلم». فصار كل ليلة يستعيد قصصاً من التاريخ الديني أو يعيد المقاتلين بفرض رابحة في السماء بعدما صارت جغرافيا البلاد أرضاً محروقة... ويتحدث عن حيفا وما بعد بعد السكر والفكرة. ولم يعرف لبنان نوحاً كما حصل في ذلك الوقت إذ ترك سكان الجنوب ييوتهم وزاد أيامهم لقمّة ساعة في فم النار وآلة التدمير الإسرائيلية وانعدمت كل مقومات الحياة. وانتهت الحرب ولم تخسر إسرائيل سوى بعض الغطرسة. ولم يربح الحزب سوى المزيد من اللاعقلانية لإنكار كل هذا الموت والخسارة والخراب؛ فكان لا بد من فكرة لاعقلانية جديدة تقف بوجهه وعي الهزيمة؛ وكان إعلان النصر الإلهي!

فكرة لاعقلانية جديدة تقف بوجهه وعي الهزيمة؛ وكان إعلان النصر الإلهي!



رسم بياني يبيّن تزايد مشاريع المعارضة السياسية الشيعية منذ ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢٣

وبحسب الرسم البياني أعلاه، فإن أرقام الخسائر في الاقتصاد وانعكاسها على مختلف قطاعاته جرّاء الحرب لا يمكن أن تعكس واقع «انتصار إلهي» بل هزيمة شاملة...

ومنذ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٣، إعلان «النصر» مجدّداً توقّف على قاب إمكانية إدراج الأرقام المتوافرة والمنشورة عن الخسائر الاقتصادية المحققة، حيث تتناظر أرقام خسائر حرب تموز ٢٠٠٦ (ثلاثة وثلاثين يوماً) مع الحصيلة المتوافرة للمواجهات بعد ٨ تشرين الأول (أكتوبر) للمدة ذاتها أو أكثر... مثلاً، الخسائر في قطاع السكن بعد تدمير مئات البلدات الجنوبية بالكامل، فضلاً عن الدمار الجزئي الذي طال ١٨ بلدة وموقعاً شمالي نهر الليطاني يتعدى المليار و٧٠٠ مليون دولار، وحرقت أكثر من ٤٦٢ هكتاراً من الأراضي الحرجية والزراعية: ٦٠٪ منها غابات و٤٠٪ أراضي زراعية وبساتين أشجار مثمرة وزيتون، مع ٨٢ ألف نازح بعد انقضاء ١٠٠ يوم و٩١ ألف نازح بعد انقضاء ٢٠٠ يوم على المواجهات، وتهديد المستقبل الدراسي لنحو ٣٨٤٨ طالباً و٦٧٤ أستاذاً، وخسائر اقتصادية تجاوزت ٣٦٠ مليون دولار بعد انقضاء الشهر الأول فقط على بدء المواجهات^(١)...

لاوعي الهزيمة العسكرية إعماء مقصود تنتهجه الشيعية السياسية فتبقى دائماً منتصرة على الرغم من كل الأرقام والخسائر وبمعزل عن أي تفكير أو مسالة.

ثمة إعماء من نوع آخر في الميدان السياسي في الداخل، يقوم على إنكار اللعبة السياسية وقواعدها وأدواتها. فلا وجود للمعارضة والمواولة في محاولة لإنكار قواعد اللعبة الديمقراطية التي ينجم عنها تداول الحكم. ولا وجود لأكثرية أو أقلية، حيث يمكن تعطيل النظام عبر الانقلاب عليه ووقف عمل آلياته كلما شعر «حزب الله» (أو الثنائي الشيعي استطراداً) بأن التوازن القائمة في غير مصلحته، كما يحصل في انتخابات رئاسة الجمهورية حيث يعطل نواب الثنائي الشيعي النصاب في الدورة الثانية على امتداد إحدى عشرة جلسة انعقد فيها المجلس النيابي بصفته هيئة ناخبة.

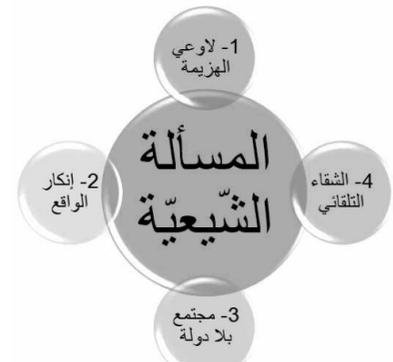
مجتمع بلا دولة

لا تكفي المسألة الشيعية بمراكمته تاريخ من الهزائم وتغييب وعيها فيسهّل تصريفها بوصفها انتصارات وإنكار اللعبة السياسية وأدواتها فيستتبّ الحكم دون محاسبة ولا مساءلة، وصولاً إلى فرض الشغور لتصبح الدولة بلا رأس ويد الشيعية السياسية بلا قيد، بل تمدّد العُطب ليطال كل مستويات الحكم والأطر الناظمة للمجتمع. وأصبح الشغور

يستكمل هذا العدد من «الفان رقم ٤» نشر ثاني حلقات ثلاثية تتناول بعض الإشكاليات التأسيسية المطروحة للنقاش والتي تخرج إلى العلن على وجه الخصوص غداة قيام أي مشروع سياسي معارض للثنائي «أمل - حزب الله» من داخل الطائفة الشيعية. هذه الموضوعات المتصلة، الملحة، الشائكة، تفرض نفسها على بساط البحث ويأخذها بالمقابل بعض المترصين والمشككين والمناوئين إلى الفضاءات العمومية بغرض المساجلة والمماحكة وتشيت الانتباه عن القضية الأساسية المتمثلة بإطباق الثنائي «أمل - حزب الله» على العمل السياسي داخل الطائفة الشيعية واختزالها واستبدال ولائها وتغييب ثقافتها وأخذ الحالة الطائفية لدى الجماعة الشيعية في لبنان إلى صورتها القسوى مع احتكار وكالة النطق الحصرية بالقضايا الوطنية كالمقاومة والتحرير والاستيلاء على الأدوار الوظيفية للدولة في الدفاع والأمن والاقتصاد والمجتمع. ثلاثة عناوين نفهم من خلالها متطلبات المشروع السياسي المعارض للثنائي: هل يقدّم البعد الوطني أم البعد الطائفي؟ وهل الحال القائمة في الجماعة الشيعية يمكن اصطلاحها تحت مسمى «المسألة الشيعية» على وجه التحديد أم أن ما تعاني منه الجماعة الشيعية تعاني منه أيضاً باقي الجماعات الطائفية على وجه الإجمال؟ وصولاً إلى المشروع السياسي المعارض للثنائي؛ هل هو تاريخ يكرز وجوده أم مشروع يثبت وجوده؟

الحلقة ٢/٣: هل هناك «مسألة شيعية» في لبنان؟ تأملات في لاوعي الهزيمة والإنكار واختبار الشقاء التلقائي في مجتمع بلا دولة

ليست «المسألة الشيعية» في لبنان انعكاساً أو تتمّة لحالة طائفية قائمة أو عابرة، كذلك الحالات الطائفية التي تسود المجتمع اللبناني المتعدّد والدولة التي انبثقت عن ائتلاف الطوائف الدينية في إطار عقد اجتماعي عبّر عنه الميثاق الوطني (١٩٤٣) ثم وثيقة الوفاق (١٩٨٩) وله ما يماثلها في أنظمة المشاركة في سياقات مختلفة^(١). وعلى امتداد التاريخ السياسي - الطائفي للبنان، لم تطرح «المارونية السياسية» ما يمكن اصطلاحه تحت مسمى المسألة ولا «الحريرية السياسية»، ولكن «الشيعية السياسية» تأخذ الحالة الطائفية في صورتها القسوى وقد أضحت محوراً للعديد من القضايا المعقّدة في السياسة والثقافة والمجتمع، مترامنة مع إرادة الهدم والتعطيل والقضم من الداخل والاستيعاب للخارج، واغتتيال الهوية وطمس الوعي وتحوير التاريخ وتغييب التنمية ومتطلباتها، فيستدّ غلواء «الشيعية السياسية» عن طريق زيادة نفوذها داخل النظام وعلى حساب إقامته، مما يثير مخاوف الأطراف الأخرى وهواجس جمّة ويؤدّي إلى صراعات سياسية متكررة، دون أن تكون زيادة النفوذ في النظام القائم أو إعادة تأسيس النظام هدفاً في حد ذاته أو مسار نضال «الشيعية السياسية»... فد «الشيعية السياسية» تفتح الباب على ما هو أدهى وأخطر ضمن ما يمكن اصطلاحه تحت مسمى «المسألة الشيعية» في لبنان وقوامها: لاوعي الهزيمة وإنكار الواقع ممّا يدفع لعدم مساءلة أداء «الشيعية السياسية» وخياراتها حتى حين تكون كارثية، ورفض مشروع الدولة كجهاز ناظم في المجتمع، سواء عن طريق إقامة الأنظمة الموازية أو عن طريق القضم من الداخل، فتبرز حالة المجتمع بلا دولة مع كل ما تنتجه هذه الحالة من شقاء تلقائي.



رسم بياني يعرض عناصر ما يمكن اصطلاحه تحت مسمى «المسألة الشيعية»

لاوعي الهزيمة والإنكار: من حادثة في التاريخ إلى تاريخ من الحوادث

«انتصار الدم على السيف»: شعارٌ لحادثة تاريخية ذات رمزية، تستعيده «الشيعية السياسية» عنواناً لتاريخ من الحوادث اللاحقة والراهنة، فينجم عن هذه الاستعادة مصادرة الوعي للواقع ولما هو ووصولاً إلى إنكاره، بحيث يصبح الانتصار والهزيمة سيّان، والمعارضة والمواولة سيّان، والأكثرية والأقلية سيّان، فتبقى «الشيعية السياسية» بمنأى عن المحاسبة وتحمل المسؤوليات سواء انتصرت أو انهزمت، سواء أكانت في المعارضة أو في المواولة، سواء أكانت في عداد الأكثرية أو الأقلية. هذا الإعماء رافق حرب الثلاثة وثلاثين يوماً في تموز ٢٠٠٦، حين كانت الأيام تمرّ على لبنان واللبنانيين كالكسكين على الجرح، ذهاباً مع قصف الطائرات الإسرائيلية وإياباً مع خطابات حسن نصرالله. كان الإسرائيليون لا يعلمون أين وماذا يقصفون كثور هائج في ساحة الكوريدا بين متفرجين عزّل، فأمتحت مناطق وشوارع وسوّيت أبنية بالأرض وقطعت جسور وهُدّمت

في رأس الدولة رأس جليد حالة خطيرة تتمدّد إلى كل هياكل المجتمع. فعلمت الشيعية السياسية على استبدال نظام الدفاع والأمن بميليشيات مسلحة تحل محلّ القوى المسلحة الشرعية، واقتصاد مواز للاقتصاد الشرعي^(٢)، ونظام تعليم رديف لنظام التعليم اللبناني^(٣)... وعلاوة على الأنظمة الرديفة التي تعكس فشل تعاطي الشيعية السياسية مع إدارة التعددية، فإن قضم الدولة من خلال الاستيلاء على مؤسساتها الرسمية من الداخل هو أيضاً من ملامح «المسألة الشيعية» التي تتمّ الإحاطة بها في معرض هذا المقال. فنجد في داخل الأجهزة الأمنية الشرعية سطوة للشيعية السياسية أو محاولة لفرض أو توسيع نفوذ. وفي مراكز القرار التربوي، تتسلّل الشيعية السياسية لتفرض على السياسة التربوية الرسمية توجهاتها في مجالس الطلاب في الجامعة اللبنانية حيث يتمّ تغييب الانتخابات الطلابية، وفي «المركز التربوي للبحوث والإنماء» حيث يحاول «حزب الله» فرض أجندته ورؤيته خلال ورشة تصميم المناهج الجديدة وقبلها من خلال الترويج لسردياته ساعياً لتضمينها في مناهج التعليم العام، سيما في منهج التربية الوطنية والتنشئة المدنية والتاريخ والفلسفة وعلوم الحياة. ويسعى الحزب أيضاً إلى التغلغل في الحلقة الاقتصادية الشرعية بالإضافة إلى بنائه حلقة الخاصة واقتصاده الموازي عن طريق إعداد كوادر بشرية محسوبة عليه وبالملامح التي تتطلبها آليات الانخراط في مؤسسات الاقتصاد الشرعي، ومنها الهيئات التجارية والمالية.

الشقاء التلقائي

إن تجربة المجتمع بلا دولة ليست فتحاً مُبنيّاً في الحكمة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل هي بابٌ للشقاء التلقائي. وهنا تقوم المسألة الشيعية على ذمّ النماء في مقابل تمجيد الشقاء واعتبار ثقافة الحياة مذلة والفرح واللذات مهانة. وإن كان الشقاء التلقائي نتيجة حتمية لكل عناصر «المسألة الشيعية»، فإن تفكيك هذه العناصر المعقّدة يمكن أن يكون بالإصرار على حق الحياة والحرية البديهيّة في مواجهة الشقاء التلقائي. الحرية البديهيّة هي في مصاف الحق الطبيعي للفرد، العيش والهناء والفرح واللذة والثوّق إلى السلام والأمان: كلّها أشياء بسيطة... ولكنها كقيلة بنسف تعقيدات العناصر التي اجتمعت على تكوين «المسألة الشيعية» التي تمجّد الموت والغم والحزن والألم والمراعات الدائمة والمواجهات المستمرة...

الخلاصة

«المسألة الشيعية» هي محنة الشيعية ونكبتهم. هي مراكمته الهزائم تحت الإصرار على الترويج لها بوصفها انتصارات إلهية باهرة أو إرادة عُليا قاهرة. والخروج من «المسألة الشيعية» يعني الاعتراف بالهزائم بوصفها الموضوعي المجرد من شحن العواطف المستعادة من التاريخ ومن إعماء الإيديولوجيا ومن طموح الحكم. إن الهزيمة العسكرية للشيعية ضرورة سياسية من أجل مداولة السلطة وانتظام أطرها وأدواتها في مجتمع تقوم فيه الدولة بأدوارها كافة في الدفاع والأمن والاقتصاد والمجتمع، دون أي انحراف أو خروج عن الصيغة التي غدّت ناجراً إنسانياً وحضارياً في الحكمة وإدارة الشأن العام. وإن ضمان الحريات البديهيّة للفرد ضرورة وبداية مسار تحقيق متطلبات الوعي الفردي عبر تنمية المهارات والقدرات التي تسمح بالتفكير والتدخل والتقييم والنقد وصولاً إلى المساءلة والمحاسبة واعتبار القضايا العامة وانتظامها مسألة في صلب وعي المواطنة لا منطقة نفوذ خاضعة لمتطلبات «المسألة الشيعية». فما هي أفق مشروع الاعتراض الشيعي وما مدى قدرته على تحطّي العناصر المركّبة للمسألة الشيعية؟

في العدد المقبل من «فان رقم ٤»

الحلقة الأخيرة بعنوان الاعتراض الشيعي:

تاريخ يكرز وجوده أم مشروع يثبت وجوده؟

* أستاذ التربية على المواطنة في الجامعة اللبنانية

ومؤسس في حركة «تحزّر»

(١) - تطرّق أردنت لبيهارت إلى موضوع الديمقراطية التوافقية وحقوق الجماعات الثقافية في كتابه المرجعي بعنوان أنماط الديمقراطية المنشور عام ٢٠٠٥ بنسخته المعرّبة عن «شركة المطبوعات للتوزيع والنشر»؛ وفي الإطار اللبناني قدّم أنطوان مسرة في كتابه بعنوان: النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني: أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة، الصادر عن المكتبة الشريفة، عام ٢٠٠٥، مراجعة نقدية بناءة للعقد الاجتماعي اللبناني الناجم عن ائتلاف الطوائف وكيفية إدارة التعددية.

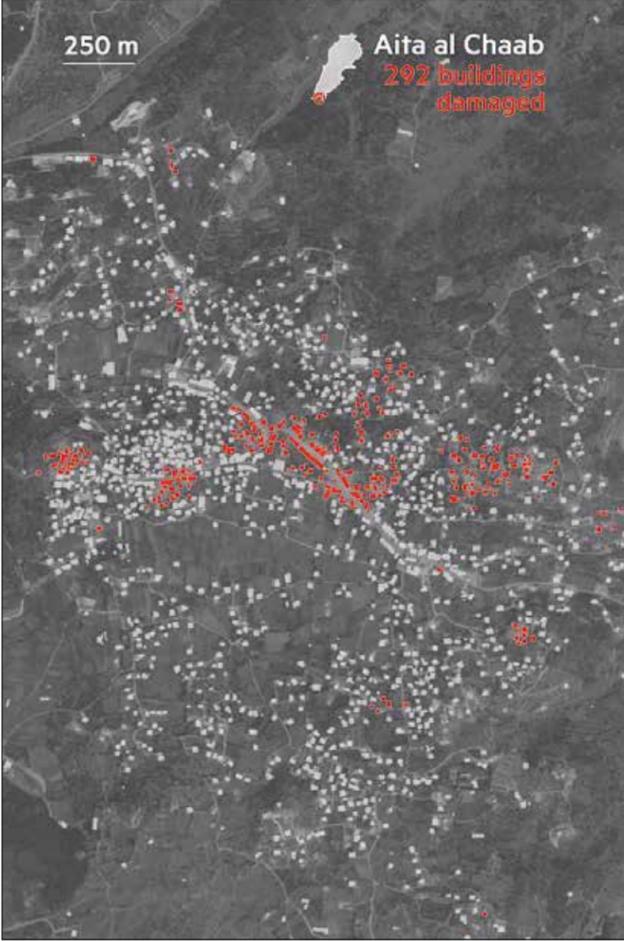
(٢) - علاء الدين، ريان والغراوي، أسماء (٢٠٢٣). «الحرب الإسرائيلية ٢٠٢٣: مآثر الأهالي ومسارات المواجهة في لبنان» في مجلة أشغال عامة (https://www.publicworksstudio.com).

(٣) - شيعية لبنان في الاقتصاد: كيان مواز يجذب العقوبات (مؤسسة أمم للتوثيق والأبحاث).

(٤) - الشيعية والتعليم في لبنان: في نشأة نظام تربوي رديف ومآلاته (مؤسسة أمم للتوثيق والأبحاث).

هل تسعى إسرائيل لإنشاء «منطقة ميّنة» في لبنان؟

تقرير لـ«فاينانشال تايمز»، نُشر في ٢٧ حزيران ٢٠٢٤



بحسب تقرير الفايانشال تايمز: تعرّض ٢٩٢ منزلاً للتدمير في عيتا الشعب

يد قوات إسرائيلية هناك في عام ١٩٧٨، وقد بنى أشقاؤها منازل دُمّرت لاحقاً ثلاث مرات بسبب الحروب مع إسرائيل. خلال فترات الهدوء النسبي التي تلت حرب عام ٢٠٠٦، عملت قطيش بجد على تطوير نشاطها الزراعي، وكانت غالباً تحصل ما يصل إلى ٢٠٠٠ كيلوغرام من القمح كل موسم.

هذا العام، خرّب القصف واستخدام الفوسفور الأبيض محاصيلها. تقول: «عدنا بالزمن إلى الخلف بما يعادل ٢٠ عاماً. تعطل حصاد الزيتون في الخريف بسبب الحرب. لم نجرؤ على الذهاب لجمع زيتوننا لأننا سوف نتعرض للقصف».

حاليها كحال ٩٥,٠٠٠ شخص آخر، أُجبرت قطيش على مغادرة منزلها، وهي تقيم حالياً مع بناتها في بلدة شقرا القريبة. تقول إنها لا تستطيع أن تتصور أن يقوم أشقاؤها بإعادة بناء منازلهم مرة أخرى. «لا يمكن تصوّر ذلك بهذه بساطة».

بعد أن سقطت قذائف إسرائيلية على بُعد بضعة أمتار منه أثناء زراعته البطاطا في تشرين الثاني الماضي، غادر سهاد قطيش، أحد أقرباء نعيمة، بلدة حولاً وانضمّ إلى عائلته الأوسع في شقة مكتظة في بيروت. لم يتمكّن سهاد قطيش، مثل الكثيرين، من الحصول على عمل مما أدى إلى توقف مدخوله. أسرته المكونة من خمسة أفراد تعتمد الآن على مدخراتها المتواضعة، إلى جانب توزيعات نقدية وحصص غذائية يوزّعها حزب الله. يقول إنه يواجه صعوبة في شراء دواء سعره ٦٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (٦,٧٠٠ دولار أميركي) لابنته. «لقد مضت سبعة أشهر بدون عمل. من أين سأحصل على هذا المبلغ؟».

يقوم «حزب الله» بتوزيع مبالغ تتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ دولار شهرياً لكل عائلة، بعد أن كان يوزّع مبلغ ١٠٠ دولار في بداية الحرب، إلى جانب حصص غذائية. تُعتبر هذه التقديرات أداة أساسية تهدف إلى الحفاظ على رضا قاعدة الحزب. ولم يرغب «حزب الله» في التعليق على هذا الأمر عند سؤاله عنه. هذه التقديرات قلّلت من شعور التهميش عند الناس. قال سهاد قطيش: «لم يُتركنا لمصيرنا. إذا كسر ابني ذراعه... سيساعدوني».

وبحسب ما صرّح هاشم حيدر، وهو رئيس مجلس الجنوب، فإن تكلفة الأضرار تجاوزت ١,٧ مليار دولار، مما يزيد من مشاكل لبنان المالية الحادة. لم تُظهر الحكومات الغربية ودول الخليج العربي أي رغبة تُذكر بالمساعدة في تمويل إعادة الإعمار، كما فعلوا في الماضي في فترة حرب ٢٠٠٦ مثلاً.

ويقول مصدر مطلع على عمليات الحزب، فقد «حزب الله» في الحرب أكثر من ٣٢٠ مقاتلاً، بمن فيهم عدد قليل من الضباط ذوي الرتب المتوسطة إلى العالية. قالت إسرائيل إنها دفعت بعض وحدات «حزب الله» النخبة بعيداً عن الحدود، ولكن أعضاء الحزب والمسؤولون اللبنانيون والخبراء يشككون في ذلك.

يقول الخبراء إن قدرات «حزب الله» لم تتأثر بشكل كبير. بدأ الحزب في استعراض أسلحة جديدة مثل الطائرات بدون طيار القادرة على إطلاق الصواريخ. ويقول قاسم قصير، وهو محلل سياسي قريب من حزب الله: «حتى الآن، استخدم «حزب الله» فقط ١٠ في المئة من قدراته».

في أوساط السكان، هناك بعض الإحباط بما يسمونه «القتال غير الجاد» للحزب. لا يمكن للمزارعة نعيمة قطيش إلا أن تتساءل عما إذا كانت هذه الحرب الحدودية ستكون الأخيرة من نوعها.

والهجمات عبر الحدود ووسائل أخرى. هذا حاجة تكتيكية لتوفير الأمن لسكان إسرائيل».

في قرية الناقورة الحدودية لم يبقَ من منزلين مدنيين سوى أنقاض من الخرسانة المنهارة، وحديد ممزّق وأثاث محطّم. كان الدخان يتصاعد من الضربات الإسرائيلية التي وقعت خلال الليل. تمّ تسوية عدة صفوف من المنازل في الأرض، خلال الأشهر الأخيرة.

أعطت مراسم دفن لمقاتلين من «حزب الله» الذين قُتلوا في المعركة الكثير من السكان الفرصة للعودة بشكل مؤقت والتحقّق من منازلهم، حيث تعتبر الجنازات نافذة يُعتقد أن إسرائيل لن تشنّ خلالها ضربات.

قال أحد السكان الذي رفض الكشف عن هويته: «قريننا الجميلة أصبحت الآن مدينة أشباح». بكى بصمت عندما رأى لعب أطفاله بين ركام منزله. وأضاف: «كل قرية في نطاق ١٠ كيلومترات من هنا هي نفس الوضع».

قال حسن شيت، رئيس بلدية بلدة كفر كلا: «كل يوم، تزداد حدّة الدمار». بعد زيارته من بيروت، حيث يقيم منذ تشرين الثاني، قال: «هناك أحياء تبدو كغزة».

وفقاً لهاشم حيدر، رئيس مجلس الجنوب في لبنان، تمّ تسوية أكثر من ٣٠٠٠ منزل بالكامل في جنوب لبنان، مع تكبد أضرار متوسطة لـ ١٢٠٠٠ منزل آخر.

التقديرات الرادارية تحدّد مساحة نحو ١٥٠٠ مبنى تضررت بشدة في جنوب لبنان، بما في ذلك المباني التي تشمل عدة منازل. قال كوري شير، أحد الباحثين، إن هذا «أدنى تقدير لمدى الضرر في المباني في جنوب لبنان».

وأضاف حيدر «إن الحملة الإسرائيلية تركت البنية التحتية المدنية في حالة من الدمار، بما في ذلك مضخات المياه، والخزانات، والشبكات الكهربائية، والألواح الشمسية، والطرق». وأردف: «الضرر هائل، نوع الأسلحة المستخدمة الآن يختلف عما رأيناه في عام ٢٠٠٦. في السابق، عندما كان يتمّ قصف منزل، كان الضرر محصوراً في المنزل ومحيطه فقط. الآن، هناك أحياء بأكملها تتأثر بضربة واحدة».

أصبحت الضربات الإسرائيلية تطال المراكز الحضرية وفق ما يؤكّد مسؤولون محليون وسكان قرى. وأكدت إسرائيل أنها تستهدف حصراً مواقع حزب الله، بما في ذلك حرق الأشجار القريبة من الحدود والتي تقول إن «حزب الله» ينطلق منها لشنّ العمليات.

صرح مسؤول عسكري إسرائيلي كبير أن واحداً من كل «ثلاثة منازل في جنوب لبنان يستخدمه «حزب الله» لتخزين الأسلحة والتدريب ومواقع إطلاق ونقاط التجمّع لشنّ هجمات عبر الحدود المحتملة».

وأكد حيدر، إلى جانب أكثر من عشرين مسؤولاً محلياً وسكاناً، أن المنازل السكنية هي التي تأثرت بشكل أكبر، بما في ذلك العديد منها التي لا صلة لها بالمسلحين.

بعض السكان والمسؤولون أخبروا «فاينانشال تايمز» بشكل منفصل بأنهم استغلّوا هدنة قصيرة للعودة إلى منازلهم، ليجدوا بعد عودتهم من تقفد ممتلكاتهم أنها قد أُزيلت أو أحرقت أو تضررت بشكل كبير. ويمكن اعتبار ذلك تهديداً ودعوة عقلية للابتعاد عن المنطقة.

قال حسن شيت، رئيس بلدية كفر كلا، إن شقيقته لم تزّر منزلها منذ عدة أسابيع، لكنها عادت خلال فترة العيد في نيسان لتفقد ممتلكاتها. لم تُعجب هذه الخطوة الإسرائيلية، لذا تمّ قصف المنزل وتدميره تماماً بعد ساعتين من مغادرتها.

وفي قرية الناقورة الحدودية، شاهد فريق «فاينانشال تايمز» بأّم العين الدمار الناتج عن غارتين من الطيران الحربي الإسرائيلي. أخبر أفراد من الجيش الإسرائيلي فريق «فاينانشال تايمز» أن أعضاء «حزب الله» كانوا يختبئون في منزل مدني مهجور ويخزنون أسلحة في منزل آخر عبر الشارع. تمّ استهداف كلا المنزّلين في ٢٠ أيار. وبالقرب منهما، تمّ تدمير صفوف كاملة من المنازل.

إضافة إلى الضرر في المباني، فإن استخدام إسرائيل للفوسفور الأبيض والمواد الحارقة الأخرى قد أضرّ بالنظام البيئي في لبنان. أظهرت الفيدويوهات المنتشرة منجانيق أن يُستخدم لإطلاق مقذوفات مشتعلة إلى لبنان. لم تعلق القوات الإسرائيلية على المنجانيق، ولكن مصادر أخرى أكدت أن وحدة من الاحتياط استخدمته من أجل حرق الشجيرات الكثيفة التي قالت إن «حزب الله» يستخدمها كستار للاختباء.

أكد هشام حيدر أن أكثر من ١٢ مليون متر مربع من الأراضي الزراعية قد تضررت. وأوضح أن مزارع الزيتون ومزارع الموز ومزارع الحمضيات قد دُبلت، وتمّ قتل الماشية وتدمير خلايا النحل. وقد تمّ رشّ الفوسفور الأبيض - وهو مادة كيميائية تشتعل عند تعرضها للأوكسجين - بواسطة قذائف المدفعية والقنابل والصواريخ. وفي حزيران، وثقت «هيومن رايتس ووتش» استخدام القوات الإسرائيلية لهذه المادة في ما لا يقل عن ١٧ بلدة لبنانية منذ شهر آب، بما في ذلك استخدام غير قانوني في خمس مناطق مأهولة. ونفت القوات الإسرائيلية الادعاءات بشأن استخدام الفوسفور الأبيض، معتبرة أن قذائف الدخان التي تحتوي أحياناً على هذه المادة هي قانونية وفقاً للقانون الدولي، وأنها لا تستخدم «للاستهداف أو إشعال النيران، ولا تعتبر بموجب القانون أسلحة حارقة».

بحسب هشام يونس، مؤسس جمعية «الجنوبيون الخضراء» اللبنانية للبيئة، فإن تنظيف التربة من هذه المادة يستغرق في العادة سنوات. ويؤكد أن هدف الجيش الإسرائيلي هو: «تحويل المنطقة إلى منطقة ميتة - لجعلها غير صالحة للسكن». بالإضافة إلى ذلك، فقد خسر الفلاحون مواسم كاملة من الدخل.

عاشت نعيمة قطيش طوال حياتها في قرية حولا؛ حيث قُتل والدها على

على مدار ما يقرب من تسعة أشهر من الصراع المتواصل مع جماعة «حزب الله» المسلحة، قامت القوات العسكرية الإسرائيلية بتدمير مساحات واسعة من جنوب لبنان. وفي الوقت الذي يسارع فيه الدبلوماسيون لمنع اندلاع حرب شاملة قد تُشعل المنطقة، تسببت الهجمات الإسرائيلية في تدمير أو إلحاق أضرار بالغة بالمباني والبنية التحتية، والأراضي الزراعية والغابات، بالإضافة إلى استهداف مواقع عسكرية لحزب الله. وفي القرى والبلدات القريبة من الحدود، تمّ تسوية بعض الأحياء بالكامل بالأرض.

وفقاً لتحليل صور الأقمار الاصطناعية وبيانات الرادار والإحصاءات الحكومية، بالإضافة إلى مقابلات مع المسؤولين المحليين والحكوميين، والباحثين، وعمال الدفاع المدني، والسكان، فإن معظم الدمار قد وقع ضمن ممرّ يمتد لمسافة ٥ كيلومترات شمال الخط الأزرق. هذا الخط هو خط الانسحاب الذي تمّ تحديده في عام ٢٠٠٠ من قبل الأمم المتحدة، بالاشتراك مع المسؤولين اللبنانيين والإسرائيليين، بغرض تأكيد انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية بما يتفق مع قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الصادر في عام ١٩٧٨.

تشير البيانات التي جمعتها صحيفة «فاينانشال تايمز» إلى أنه مع تعثّر المفاوضات الدبلوماسية، استخدمت القوات العسكرية الإسرائيلية القوة لخلق واقع جديد على الأرض. فقد حوّل القصف الجوي اليومي تقريباً، بالإضافة إلى القصف المدفعي، والمواد الكيميائية الحارقة مثل الفوسفور الأبيض، جزءاً كبيراً من هذه الـ ٥ كيلومترات شمال الخط الأزرق مكاناً غير صالح للسكن.

حوّلت هذه الأضرار على المستوى البيئي والاقتصادي والهيكلية منطقة الشريط الحدودي إلى منطقة تشبه «المنطقة العازلة» التي تريد إسرائيل إقامتها في لبنان. حيث لم يتبقّ سوى عدد قليل من السكان المدنيين، بينما أصبحت معظم المباني فارغة وتمّ تدمير العديد منها.

ولم تنجح المحاولات للتفاوض على صفقة تتضمن انسحاب «حزب الله» من الحدود. وبالتالي أصبحت هذه المنطقة عسكرية بحكم الواقع، حيث تخلو إلا من دوريات يقوم فيها مقاتلو «حزب الله» والجيش اللبناني وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، اليونيفيل.

قامت صحيفة «فاينانشال تايمز» بدمج بيانات من الأقمار الاصطناعية التجارية مع أبحاث من مركز الدراسات العليا بجامعة مدينة نيويورك (CUNY Graduate Center) وجامعة ولاية أوريغون. يستخدم الباحثون تقنية تعتمد على صور من أقمار اصطناعية تعتمد على «رادار الفتحة الاصطناعية»، والتي يمكنها اكتشاف التغيرات في المباني ولا تتأثر بوجود الغيوم.

في عيتا الشعب الحدودية، تُظهر البيانات حجم الدمار. وقد تعرّض وسط البلدة لضربات قاسية منذ ٨ أكتوبر، وهو اليوم الذي بدأ فيه «حزب الله» بإطلاق النار على شمال إسرائيل «تضامناً» مع «حماس» ومن أجل إشغال القوات العسكرية الإسرائيلية بعيداً عن غزة. وقد أدى ذلك إلى استمرار الأعمال العدائية المتبادلة.

يقول محمد سرور، رئيس بلدية عيتا الشعب: «إن ما يحدث هو تدمير منهجي». ويضيف: «إنهم يدمرون البنية التحتية بهدف جعل العودة والعيش هنا مستحيلة».

وفقاً للأمم المتحدة، تمّ تهجير أكثر من ٩٥,٠٠٠ شخص قسراً في جنوب لبنان. ووفقاً لإحصائية صحيفة «فاينانشال تايمز»، أدت الضربات الإسرائيلية إلى مقتل أكثر من ٩٠ مدنيّاً و٣٠٠ مقاتل من حزب الله، وهو عدد يعتبر أكبر من عدد الذين قُتلوا في حرب تموز في عام ٢٠٠٦. ووفقاً لما صرحت به السلطات الإسرائيلية وإحصائية «فاينانشال تايمز»، فإن هجمات «حزب الله» على شمال إسرائيل أسفرت عن مقتل أكثر من عشرين جنديّاً ومدنيّاً وتهجير حوالي ٦٠,٠٠٠ شخص.

المفاوضات الدبلوماسية التي تقودها الولايات المتحدة لا تزال عالقة: إسرائيل تطالب «حزب الله» بأن يسحب قواته، بما في ذلك وحدة النخبة - الرضوان، من الحدود، لكن «حزب الله» يصرّ على أنه لن يوافق على أي صفقة حتى يتمّ التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة.

ولا يزال «حزب الله» ينفذ عمليات يومية ضد أهداف إسرائيلية. في الواقع، سيكون سحب مقاتليه أمراً شبه مستحيل، بحسب ما قاله محللون ودبلوماسيون ومسؤولون لبنانيون وأشخاص مطلعون على الطريقة التي يفكر بها حزب الله. «حزب الله» المدعوم من إيران ليس فقط أقوى قوة عسكرية وسياسية في لبنان، بل يسيطر أيضاً على الجنوب، حيث هو متجذّر بعمق في المجتمعات هناك منذ عقود.

وقد صرّح أحد مقاتلي الحزب، طالباً عدم الكشف عن اسمه: «يشبه طلب الانسحاب من الجنوب الطلب من سمكة ألا تسبح في البحر». تصاعدت المخاوف في الأسابيع الأخيرة من اندلاع حرب شاملة بين «حزب الله» وإسرائيل، مع تصاعد التصريحات العدائية من كلا الطرفين. أصدر «حزب الله» في الآونة الأخيرة مشاهد التقطتها طائرات بدون طيار لمواقع داخل إسرائيل، في المقابل قامت إسرائيل باغتيال قادة بارزون في حزب الله.

لكن هل ستكون الجهود الدبلوماسية أو المنطقة العازلة المفروضة على أرض الواقع كافية لتجنب اندلاع حرب أوسع نطاقاً؟ أجاب أحد المسؤولين اللبنانيين أن هذا الأمر غير محسوم. وأضاف: «أو أنهم سيرغبون في توسيع الحرب ومحاولة تطبيق خطتهم الغبية للقضاء على «حزب الله» بشكل كامل؟».

رداً على الأسئلة ذاتها، قال مسؤول عسكري إسرائيلي كبير: «هذه ليست منطقة عازلة. نريد فقط دفع «حزب الله» إلى الوراء. ليس لدينا مشكلة مع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أو الجيش اللبناني، أو المدنيين اللبنانيين الذين يبقون هناك... ولكن علينا «تطهير» المنطقة من وجود «حزب الله» الذي يشكل تهديداً مباشراً لمنازل الإسرائيليين عبر القنصاة، والصواريخ الموجهة ضد الدبابات،

«حزب الله» أو مسار التحول إلى المافيا المنظمة

محمد عثمان



ركام البناء الذي كانت تشغله القوة الفرنسية.



جثث لعشرات الجنود من «المارينز» بعد سحقها من تحت الانقاص.

ريغان: مصممون على عدم تسليمهم المنطقة واستنظن: الأدلة تشير إلى إيران القيادة قد تنقل إلى سفينة قبالة الساحل

بعد نحو ساعتين من وقوعه واعلن المتحدث باسم البيت الأبيض بيتر روس ان ريغان - إذ أعطيها بحادثي الاعتداء اللذين تعرضت لهما الوحدات الأمريكية والفرنسيّة في بيروت - أمر أن يقطع اتصاله في أوكوستا ويغادر إلى واشنطن صباح اليوم (الأحد) وأوضح روس انه أجرى اتصالاً هاتفياً مع قائد مشاة البحرية الجنرال عن شعور شخصي عميق بالأسف والنضحية.

الذين يريدون السيطرة على المنطقة... فيما وجه وزير دفاعه كسبار وابنبرغ أصبح الاتهام إلى إيران - من دون أن يستبعد السوفييت - الذين يحسبون الاضطراب في أداء العمل... الفيا - لتقاء ريغان في الثانية والديقة الساعة والعشرين من فجر أمس بالتوقيت المحلي في أوكوستا بولاية جورجيا حيث كان يقضي عطلة نهاية الأسبوع - عن طريق مستشاره الخاص - في وقت متأخر من الليل - في عيني تفجير نحو مئتي انفجاريين استوفت العجلة الأول من فريدة

تلت الولايات المتحدة بذهول اسم ندا تفجير مقر قيادة مشاة البحرية الأمريكية في بيروت - الذي أوقع أكبر خسائر بشرية في صفوف القوات الأمريكية - في عملية واحدة - منذ حرب فيتنام - فيما أعلن وزير الدفاع كسبار وايتربرغ ان هذه القيادة قد تنقل إلى سفينة قبالة الساحل اللبناني.

وسارع الرئيس الأميركي رونالد ريغان إلى دعوة مجلس الأمن القومي للتحقيق - بعد ان أعلن «العمل الضمين والطبيعة الهيبوية لولاة

علبان انتحاريان اعلنت حركة اسلامية مسؤوليتها عنهما تفجير قيادة «المارينز» ومقر المظليين الفرنسيين القتلى: ١٤٥ أميركياً و٢٤ فرنسياً

قتل صباح أمس - ١٦٦ جندياً من العنصرين في إطار القوة المتحددة الجنديين (١٤٥ أميركياً و٢٤ فرنسياً) وخرج ٦٩ آخرون - وكان مصر ٦٣ جندياً لا يزال مجهولاً حتى ساعة متأخرة من الليل - في عيني تفجير نحو مئتي انفجاريين استوفت العجلة الأول من فريدة

تفجير مقر المارينز، ومقر المظليين الفرنسيين، المصدر: جريدة السفير

هنا بدأ يظهر الحزب إلى العلن وينفذ عملياته في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي تحت اسم «الثورة الإلمية في لبنان» وذلك قبل أن يبدل هذه التسمية لتصبح «المقاومة الإسلامية في لبنان»، وكان للحرس الثوري الإيراني دوراً كبيراً في الإعداد والتحضير لتلك العمليات. فقد حضر كادر كبير من المستشارين الإيرانيين إلى لبنان عام ١٩٨١ عبر سوريا وأقاموا معسكرات تدريب للحزب في قرى شرق بعلبك وجرودها.

إضافة إلى الأعمال العسكرية كان لـ«حزب الله» جناحاً أمنياً مخصصاً لعمليات الخطف. فقد قام هذا الحزب، أو المجموعات التي تدور في فلكه، بخطف ١٠٤ رهائن بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٢، قُتل البعض منهم والبعض الآخر منهم مات بسبب سوء المعاملة أو الظروف الصحية السيئة. وكان معظم هذه الرهائن من الأميركيين والأوروبيين، وبحسب شاهد عيان (منشئ عن الحزب) فإن عماد مغنية كان يشرف شخصياً على عمليات الخطف.

وتعرض للخطف والقتل في تلك المرحلة كل من مدير مكتب وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في بيروت وليام باكلي، ومسؤول مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت بيتر كلبورن، والعقيد وليام هيغينز الذي كان في سيارته التابعة لقوات حفظ السلام للأمم المتحدة.

ووقعت عدة أعمال خطف وقتل أثناء أزمة الرهائن في لبنان التي امتدت من سنة ١٩٨٢ حتى ١٩٩٢، فقد أكدت السلطات الأمريكية

و«حركة فتح» أمثال المسؤول العسكري والأمني السابق لـ«حزب الله» عماد مغنية والذي انضم إلى الحزب في بداية الثمانينات وكان منوط به الإشراف على الأمن الشخصي للراحل السيد محمد حسين فضل الله ومن ثم برع بالعمل الأمني والعسكري، بالإضافة إلى الكثيرين من اليساريين والقوميين العرب...

إذًا، تشكل الحزب في ظروف يغلب عليها طابع وحجة «المقاومة العسكرية» للاحتلال الإسرائيلي الذي اجتاحت لبنان عام ١٩٨٢، وهدف إلى تصدير الثورة الإسلامية في إيران، ولهذا، فإن الحزب يبني إيديولوجيته السياسية على أساس مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

كانت أولى العمليات التي قام بها الحزب وتبناها، تفجير مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي في مدينة صور وكان عملاً انتحاريًا، في أيلول ١٩٨٢، حيث أعلن لاحقاً عن اسم أحمد قصير، منقذ العملية.

اكتسب الحزب شهرة مبكرة في العالم العربي لمقاومته إسرائيل، وبعدها بعام واحد قام الحزب بنسف مقر القوات الأمريكية والفرنسية في أكتوبر ١٩٨٣ بتفجيرين انتحاريين، وقد أسفرت تلك العملية عن مقتل حوالي ٣٠٠ شخص، بينهم ٢٤١ من الجنود الأميركيين و٥٨ من الفرنسيين و٦ مدنيين صادف مرورهم في المكان، وبالرغم من عدم تبني الحزب لهاتين العمليتين إلا أنه اكتسب نفوذاً كبيراً بسببهما وقد كان لعماد مغنية دوراً كبيراً في هذه التفجيرات.

جثة على طريق المطار يعتقد أنها باكلي خاطفوا الالمانيين يبدرون بون من المماطلة: حرية الرهينتين مرتبطة باطلاق الاخوين حمادي



الأميركي نوحاس كمبر كما صار في حربته الفيديو الذي تسلمته «النهار»

تظهر عمليات جديدة توسع الأرملة ون تومل إلى نتائج - وأرقت بيانها بشرط فيديو لـ«الناوسين الإلميين» قفراً - التهمة في الصفحة ١٣ -

جثة على طريق المطار



خروبيج - إلى المسار - يحمل سيارة كمبر في لطفه من جبهة الفيديو الذي تسلمته «النهار» - نسخة المنشور في الصفحة ١ -

فيه في صفة جيدة يحتفلان بعيد الميلاد وطلب ادعوا حكومة بالإسراع في إصدار العفو عن الاثنين حمادي وجاء في البيان المكتوب بخط اليد: «بسم رب المجاهدين

محمد وعاسي حعادة... عمار الرحمن مشتم على الأرض وودا... تمك السام عند ريكو... لا نغزوا أبداً السافلون الأولين من المجاهدين... ان الله اشترى منكم العسك... براككم قد ربحت تجاركم... أيها المنافقون الحدود الله... نغرم فلاناً وادهم... على بركة وبعينه... الشوق بلاق والجنين برق والجنين مني...

«منظمة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين»: التحقيقات مع الأسانذة الأميركيين توفر معلومات عن تورط مقامات



صورة لاسناد اميركي المخطوف الان ستين ارفقت بالبيان الذي ارسل الى «النهار»

في بيان جديد تلقت «النهار» امس مرفقا بصورة «بولارويد» باللون لاسناد اميركي المخطوف الان ستين، قالت «منظمة الجهاد الاسلامي

تمتة المنشور في الصفحة ١ - والاجتماعات والانذاعات والسيارات. فهي اقل الاسلحة في التحرير وهذه العواصم هي اقرب طرق العودة واحضان الحسناوات والشقق الريفية ورفاهية الفرد هي متطلبات المناضل الثوري الوطني التقدمي. وقفه تأمل في الانقسام والتمزق، فالاختلاف دليل عاقبة اختلفوا وانقسموا وتمزقوا في اختيار طريق العودة والتحرير. والطرق كثيرة

في استجداء السلام من اميركا والعدو الصهيوني من اجل اعتراف او قطعة ارض لن يجدا الا سرايا فطريق العقيدة والجماد في الطريق الحقيقية للعودة والتحرير.

القضية اصابت (كلمة غير واضحة) والطريق باتت واضحة يرسمها المناضلون على طريق العقيدة والجهاد بدماجم وجهادهم داخل ارض المحتلة، وفي نزازين النازيين المتصممين، وليبية اولئك في العواصم

كان اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ علامة فارقة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي إن من حيث التوقيت حيث أتى بعد نكبة عام ١٩٤٨ ونكسة ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ التي أرسّت سلاماً مصرياً إسرائيلياً طالما تفاخر به الرئيس الراحل أنور السادات الذي اعتبر آنذاك أنه قام بخطوة كبيرة لمصلحة مصر وكل الدول العربية ودعا العرب أن يلتحقوا بركبه.

وكانت الثورة الشعبية في إيران من الأحداث البارزة التي حدثت قبل هذا الغزو، انتصار الثورة الشعبية في إيران بوجه نظام الشاه الملكي والتي أخذت في ما بعد طابعاً إسلامياً بعد أن قام آية الله علي خميني باستئصال الفكر الليبرالي واليساري من الشارع الإيراني عبر حملات عديدة من الاعتقالات والتي وصل أغلبها إلى حدّ الاعدامات والقتل والتي شكلت نهجاً في تعامل النظام الإيراني مع كل معارضيه والتي كانت ذروتها عام ١٩٨٨ عندما قام النظام بحملة إعدام جماعية كان الرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي أحد الأعلام الأساسيين المسؤولين عن تنفيذها كما يذكر أحد تقارير «هيومان رايتس واتش».

إذا تعمقنا جيداً بفكر الملاي أو رجال الدين الإيرانيين الذين سيطروا على مشهد ما بعد ثورة ١٩٧٩ في إيران نجد الكثير من التناقضات الفكرية والمدارس الدينية المختلفة، ولكن القاسم المشترك كان التطرف والتعصب الإسلامي الشبيه بمدارس التطرف لدى الأخوان المسلمين وبعض الحركات الدينية في مصر وأفريقيا ولاحقاً بعض دول آسيا كأفغانستان ودول القوقاز. وتكمن المفارقة هنا أن الراديكالية التي تُدير الحكم في إيران أخذت منحىً شيعياً بحثاً.

أراد آية الله خميني من خلال إيديولوجيته جذب الرأي العام المسلم. فمن جهة كان يظهر أمام هذا الرأي العام أنه قام بإنشاء دولة إسلامية لأول مرة في التاريخ ويعدّ ذلك تحقيقاً لحلم الأنبياء، ومن جهة أخرى كان يحمل فلسطين والقدس ببعدها الإسلامي على كتفيه ويعتبر أنها قضيته الرئيسية فأعلن عن مبدأ تصدير الثورة في إيران بحجة تحرير القدس.

هنا بدأت تتجلى الصورة حيث وجد الخميني في لبنان أرضاً خصبة لذلك إن من خلال حدودها مع فلسطين أو من خلال تواجد كبير للطائفة الشيعية في هذا البلد وعلاقته ببعض رجال الدين الشيعة الذين كان قد التقى بهم في النجف، فوجد الخميني سهولة في أدلجة هذا المجتمع خصوصاً من خلال نشر الفكر الشيعي الذي يناسب فكره التوسعي.

إذن، من هنا نشأت فكرة نشأة «حزب الله».

حزب الله هو حزب إسلامي شيعي مسلح، تأسس في لبنان عام ١٩٨٢ وهو يقوم على الإيديولوجية الخمينية وولاية الفقيه وهو مشروع دولة إسلامية وحكم إسلامي، فهو يعتبر أن لبنان ليس جمهورية إسلامية واحدة وإنما جزء من الجمهورية الإسلامية الكبرى، التي يحكمها المهدي ونائبه الولي الفقيه الخميني والذي تسلّم الخامنّي الحكم من بعده.

هذا هو التعريف الشكلي الواضح لحزب الله، أما من حيث النشأة والمضمون فهو تكوّن من مجموعة علماء دين شيعة وعلى رأسهم: محمد حسين فضل الله، عباس الموسوي، صبحي الطفيلي ومحمد يزبك.

وكان معظم رجال الدين هؤلاء ينتسبون إلى «حزب الدعوة» العراقي الذي أسسه السيد محمد باقر الصدر، وكان للسيد محمد حسين فضل الله أثراً كبيراً في بروزه. ونذكر هنا عودة السيد عباس الموسوي عام ١٩٧٨ من النجف إلى بعلبك حيث أقام هناك وأنشأ حوزة علمية ومراكز تدريب دينية محالواً مع مجموعة مرتبطة به، بهدف إضفاء الجو التعبوي على الشباب الشيعة في تلك المنطقة، كما ساهم بإنشاء مراكز تدريب عسكرية أشرف عليها الحرس الثوري الإيراني والتي سنأتي على ذكرها فيما بعد.

عند نجاح الثورة الإسلامية في إيران وهيمنة روح الله الخميني على السلطة عمل «حزب الدعوة» على إقامة علاقات مع قيادات الثورة الإسلامية الإيرانية. ولكن كان هناك نقطة خلاف وحيدة، حيث كان روح الله الخميني يؤمن بولاية الفقيه، وأن علماء الدين هم من يجب أن تكون لهم الكلمة العليا في سياسة الدولة، وعلى العكس منه كان «حزب الدعوة» يرى أن السلطة يجب أن تتركز في يد الأمة.

وبالرغم من هذا الخلاف، فإن الخميني دعم المشايخ اللبنانيين الشيعة داخل هذا الحزب وقدم لهم كل الدعم المادي والمعنوي واللوجستي والعسكري، وكان له رأيه الخاص بدخول بعض المتطرفين المرتبطين به إلى «حركة أمل» لمواجهة النفوذ ذو البعد الوطني اللبناني والعلماني الذي بدأ يطغى يومها داخل هذه الحركة.

لذا، فبالإضافة إلى رجال الدين تكوّن «حزب الله» في بداياته من العديد من الأفراد والمجموعات العسكرية والأمنية والتنظيمية المنشقة عن «حركة أمل»، ونذكر منهم: محمد ياغي (أبو سليم)، حسين الموسوي (أبو هشام)، والسيد حسن نصرالله الأمين العام الحالي لـ«حزب الله»؛ وكذلك المنشقين عن منظمة التحرير الفلسطينية

الخميني يغتال زرادشت لـ مصطفى جحا

حوار كُلف به الكاتب نشره على الملأ

حسن سنيان



اللبنانية» و«الأحرار». وفي ١٥ يناير ١٩٩٢ وفي منطقة السبتية (المتن) اغتيل مصطفى جحا على يد زمرة مسلحة أطلقت النار عليه وهو داخل سيارته. وبمقارنة مع حدث مشابه لما جرى لمصطفى جحا الابن، نرى أن هذا الكتاب كان السبب وراء اغتيال جحا الأب، حيث تعرض جحا الابن (مواليد ١٩٨٦) في العام ٢٠١٢ لمحاولة اغتيال بإطلاق النار على سيارته عند المسلك الشرقي لأوتوستراد الدامور - الجية من سيارة مرسيدس سوداء كانت تطارده وفي داخلها ٥ مسلحين، لكنه نجا بأعجوبة. وقال حينها: «هل إن إطلاق حركة سياسية (حركة السيادة اللبنانية التي أطلقها) يستوجب العودة إلى زمن التصفيات الجسدية؟ هل إن إعادة طبع كتاب «الخميني يغتال زرادشت» (كتبه والده العام ١٩٨٠) يجب أن تتحمل تبعاتها من دما وحياتنا؟ هل على مأساة مصطفى جحا الوالد أن تتكرر مع ولده وعلى يد نفس القنلة؟ أم لأننا تجرأنا وأمرينا على فتح هذا الملف المقفل منذ ٢٠ عاماً؟».

الخمينية الإسلامية، كما ورد في الكتاب، التي يريدنا الخميني هي روح الله المنتقلة من يسوع إلى محمد إلى الأمة العالية.

الشيعة والخمينية في لبنان

انتقل جحا بخياله إلى تفسير كيف سيطرت الخمينية على لبنان، وانتقد كيف انتزع منه فكرة التحرر وأغلب مفكره الشيعة، بل تطرق إلى الاختلافات في لبنان بين من يريد العروبة من جهة، التي وصفها بتبعية لزعماء النفط، ومن يريد جعل لبنان فارسياً من جهة أخرى، وآخرون يريدونه مسيحياً، لكنه وضعنا أمام خيار أوحده كحل لجميع اللبنانيين، وهو الرابط الديني كي نشعر بالانتماء إلى لبنان. وبدأ دعوته هذه بالشيعة، عبر دعوتهم إلى الرجوع لعلي بن أبي طالب، واصفاً إياه بالفيلسوف حيث جاء في الصفحة ٣٣٠ من الكتاب «اعتقد أن نهاية الشقاء الشيعة تكمن بالرجوع إلى الفيلسوف علي بن أبي طالب وقرآنه ونهجه، ما علي بن أبي طالب إلا صوت العدالة الإنسانية». وانتقد جحا ادعاء الخميني بأن إيران بلد رسول الله وتكفير الرئيس الأسبق صدام حسين عبر إرسال رسائل إلى العراق يريد بها شنّ الحرب على العراق والنظام البعثي كي يُصدّر الثورة مستنداً إلى حوادث تاريخية من صحف ومقالات نُقلت عبر مراسلات الخميني وخطاباته. ثم يتساءل الكاتب كيف علم الخميني أن صدام وزمرته كافرون، متسائلاً: هل القرآن أورد ذلك؟ كما تطرق الكاتب إلى سياسة الخميني الخارجية وكيف كان ينظر إلى الرؤساء العرب والغرب ومنهم القذافي، الذي كان يكنّ له الخميني العداة بسبب كتابه الأخضر، في صراع أراد منه الخميني إرساء كتاب ومفهوم جديد، هو الخمينية السياسية. ويعرض الكاتب للسياسة الخمينية تجاه توطيّن الفلسطينيين في لبنان وخصوصاً في جنوبه.

أما مسألة غياب موسى الصدر في لبنان عام ١٩٧٨ فكان لها حيزاً في كتابه، معتبراً أن سكوت الخميني على هذه المسألة جاء مقابل مصالحه مع الغرب رغم انتقاده الشديد لهم، ويأتي الجواب ديبياً أنه من أجل العقيدة يجب أن يغيب في كل عهد إمام، ليتطرق بذلك إلى فكرة انتظار المخلص في كل الديانات والتي تهدف إلى غياب العقل مقابل السيطرة الدينية على العقول واقتياد الشعوب، مما أتاح للخميني تبرير الانتظار بالاجتهاد عند الشيعة على أن الفقهاء أمناء الرسل.

كتاب قتل مؤلفه

بعد هذا الكتاب أُلّف جحا عدة كتب مثيرة عن «مناهضة للنظام السوري وولاية الفقيه» كان آخرها «محنة العقل في الإسلام»، لكن، على ما يبدو، أن الخميني وهو يغتال زرادشت اغتال جحا على يد رافضيه، وذلك على إثر إصدار المحكمة الشرعية الجعفرية عام ١٩٨٣ فتوى تفيد أن المفكر مصطفى جحا مرتد وكافر. وكانت هذه المحكمة برئاسة القاضي الشيخ عبدالله نعمة وبساعده عضوا المحكمة الشيخان خليل ياسين وعبد الحميد الحر. هذا إضافة إلى أفكاره التي أتهم فيها كونها كانت قريبة، خلال الحرب اللبنانية، من الأحزاب اليمينية: «الكتائب

أبصر هذا الكتاب النور بطبعته الأولى عام ١٩٨٠، يتألف من ٥٨٠ صفحة قدّم سجلاً مسرحياً من ثمانية مشاهد ومصرع بين مرشد الثورة الإسلامية علي الخميني، وزرادشت الذي ظهر في المنام لجحا وكُلفه بتبليغ رسالته على الملأ، ربما يكون الكتاب الأول من نوعه في الأدب المسرحي عند العرب، حيث تنوّع بين النقد والفلسفة والأدب والشعر والسخرية، لكن مع لغة حادة نوعاً ما، أدت إلى اغتياله.

مقدمة مختلفة

قبل البدء بسرد مشاهد المسرحية يضع الكاتب مقدمة من ١٦ صفحة تتضمن رؤى فلسفية وردود أفعال لكاتب ورجال دين لبنانيين، منهم الكاتب المسرحي جلال الخوري الذي أثنى على الكتاب، ومنهم أيضاً الشاعر هنري زعيب والأديب والناقد أبير ضومط والباحث نسيب نمر.

أما الشيخان مهدي شمس الدين وطه الصابونجي، فالأول انتقد الكتاب والكاتب ورفضه، بينما الثاني أبدى نصف موافقته منتقداً بعض الأمور أبرزها التطرق إلى السيدة عائشة. أراد الكاتب وضع القارئ في مقارنة موضوعية بين الأصاله الزرادشتية الفارسية والخمينية كحركة إسلامية عربية المنشأ، إذ اعتبر أن الإسلام بالنسبة للفارس دين طارئ اغتال الزرادشتية كحركة إصلاحية، حيث كانت إيران تتطلع لها وليست إلى الخمينية، عبر سرد أحداث مؤثقة تاريخياً. ثم انتقل جحا إلى لبنان وانتقد تغيّر اللبنانيين عبر ارتدائهم ثوب الخمينية بعيداً من الانتماء إلى وطنهم الأصل لبنان، والتخلي عن أي انتماء ديني آخر، كما انتقد وجود الفصائل الفلسطينية وانتماء الشيعة إلى حركة فتح.

الصراع بين الخمينية والزرادشتية

وبالانتقال إلى فصول المسرحية يبدأ الكاتب بسرد تواريخ مثبتة لأحدث الإعدامات التي نفذها الخميني بحق مناهضيه عند تسلّمه الحكم بحق مسؤولين سابقين وأي شخص ينتمي لحزب سياسي غير الثورة بتهمته الخيانة للثورة والإسلام، وتطرق المؤلف إلى تفسير جوانبة الخميني في جانب الألوهية السياسية والعداوة للعرب ونبته شنّ الحروب تحت ذريعة تصدير الثورة. فكانت ذروة الصراع في الكتاب بين فكرة الخميني التي تقوم على محاربة الأنظمة المعادية للإسلام باسم الدين وفكرة زرادشت التي تسعى إلى تطوّر الإنسان وتدعو إلى المساواة بين الرجل والمرأة، وتقبّل الآخر، ووضع بين أيدينا خيارين كي نقارن، هما: تعاليم زرادشت الإنسانية والمحبة مقابل الفكرة الإسلامية والسيطرة على الشعوب بحجة تصدير الثورة.

عاش الكاتب ذروة التحدي في تصوير مشاهد ألوهية الخميني، بأن من أطاع الخميني أطاع الله ومن خرج على الخميني كان عدواً لله، فأسقطها في المشهد الأخير الذي أسماه بالصراع، وخرج الثورة ضده، واعتبر أن العقيدة الإسلامية والمسألة الوطنية لا تتطابقان ولا في حرف واحد، إلا أن

العدالة للقمان

التمييز الجزائيّة - الغرفة السادسة، برئاسة القاضي سهيل الحركة رئيساً والقاضيين فرانسوا إلياس وفادي العريضي مستشارين، قراراً بالموافقة على طلب النائب العام التمييزي، وأحالت الملف إلى النائب العام التمييزي لإجراء المقتضى القانوني.

١٨ حزيران ٢٠٢١: أحالت النيابة العامة التمييزية على النيابة العامة الاستئنافية في بيروت ملفّ مقتل الناشط والكاتب السياسي لقمان سليم، وأحيل الملفّ على قاضي التحقيق الأول في بيروت بالانتداب شربل أبو سمرا.

١٢ أيار ٢٠٢٣: أوردت محطة الجديد في برنامج يسقط حكم الفاسد خبراً عن تحويل قاضي التحقيق في بيروت شربل أبو سمرا كتاباً إلى النيابة العامة التمييزية للطلب من السلطات الألمانية تقديم ما لديها من كاميرات ومستندات تفيد التحقيق...

ورد في موقع «المدن» في ٧ أيلول ٢٠٢٣ أن قاضي التحقيق الأول في بيروت، شربل أبو سمرا تنحى عن متابعة التحقيق في ملف اغتيال لقمان سليم لأسباب خاصة، وحوّل طلب أبو سمرا للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف، القاضي حبيب رزق الله، وذلك بغية النظر في قرار تحيئه وفي «الأعداء» أو الأسباب التي شرحها وعرضها أبو سمرا للقاضي رزق الله. يذكر أن قاضي التحقيق الأول شربل أبو سمرا سيحال على التقاعد في التاسع من تشرين الثاني ٢٠٢٣.

كلف الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف في بيروت حبيب رزق الله، وعملاً بالصلاحيّة، القاضي بلال حلاوي بمهمة قاضي التحقيق الأول في بيروت بالإجابة، خلفاً للقاضي شربل أبو سمرا الذي أحيل على التقاعد في العاشر من تشرين الثاني ٢٠٢٣ بعد بلوغه السن القانونية، وتولى حلاوي خلفاً لأبي سمرا متابعة التحقيق والمحاكمة في قضية إغتيال لقمان سليم.

لا يزال التحقيق «مستمراً» حتى يومنا.....

سير التحقيق



وتوقيفهم. وأحال الادعاء على قاضي التحقيق الأول في الجنوب مارسيل حداد.

١٩ أيار ٢٠٢١: تقدم النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات أمام محكمة التمييز الجزائيّة - الغرفة السادسة، بطلب نقل ملف الدعوى القائمة أمام دائرة التحقيق في لبنان الجنوبي بموجب ورقة الطلب رقم ٢٠٢١/٢٠٩٤ إلى دائرة التحقيق في بيروت سنداً لأحكام المادة ٣٤٠ م.ج، وأدلى بأن التحقيق والمحاكمة في قضية خطف المغدور لقمان سليم وقتله في الجنوب قد تشكل سبباً لزعة الأمن أو تهديداً للسلامة العامة نظراً للتشابك السياسي في المنطقة والموقع الجغرافي للمحكمة ولا سيما أن خطر استعمال إجراءات التحقيق أو المحاكمة في القضية المذكورة للعبث في الأمن الداخلي، يبقى قائماً في ظل الأوضاع العامة في البلاد، لا سيما الجنوب.

١٧ حزيران ٢٠٢١: في حضور ممثل النيابة العامة، أصدرت محكمة

٣ شباط ٢٠٢١: اغتيال لقمان سليم في سيارته في منطقة العدوسية أثناء عودته من نيجا في جنوب لبنان.

٤ شباط ٢٠٢١: كُلف النائب العام الاستئنافية في الجنوب القاضي رهييف رمضان الأدلة الجنائية والطبيب الشرعي الدكتور عفيف خفاجة للكشف على جثة وسيارة لقمان سليم.

٤ شباط ٢٠٢١: كُلف النائب العام الاستئنافية في الجنوب القاضي رهييف رمضان فرع المعلومات بإجراء مسح كامل للكاميرات لمعرفة المسار الذي سلكته سيارة لقمان سليم قبل اغتياله وبتفريغ «داتا» هاتفه الخليوي وتحليلها.

١١ شباط ٢٠٢١: رأس النائب العام الاستئنافية في الجنوب القاضي رهييف رمضان، في مكتبه في قصر العدل في صيدا، اجتماعاً أمنياً موسعاً مع قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية في الجنوب، وذلك لمتابعة مسار التحقيقات في جريمة قتل الناشط لقمان سليم. وجرى خلال الاجتماع «تأكيد مواصلة التحقيقات والتنسيق التام ما بين الأجهزة الأمنية للتوصل إلى كشف الفاعلين».

٢٨ نيسان ٢٠٢١: لفت مكتب وزير الداخليّة والبلديات في حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي حول قضية اغتيال لقمان سليم إلى أنّ «أيّ جديد لم يظهر في القضية لدى الأجهزة الأمنية اللبنانية إطلاقاً»، متمنياً «ترويض الأجهزة الأمنية بأيّ معلومة قد تخدم مصلحة التحقيق».

١٨ أيار ٢٠٢١: النائب العام الاستئنافية في الجنوب القاضي رهييف رمضان إدعى في جريمة اغتيال لقمان سليم والتي وقعت في ٤ شباط الماضي في بلدة العدوسية، على مجهولين بخطف سليم بقوة السلاح وقتله بواسطة أسلحة حربية غير مرخصة وذلك سنداً للمادتين ٥٦٩ و٥٤٩ من قانون العقوبات والمادة ٧٣ من قانون الأسلحة، وإصدار كل مذكرة يقضيها التحقيق لمعرفة هوية الفاعلين